جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم التجارية التخصص: مالية وتجارة دولية

معالجة عجز الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة 1993-2016

مقدمة من طرف الطالب: تحت إشراف الاستاذ:

حمري محمد القري عمر

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	شهيدة عبدالله	أستاذ مساعد	جامعة مستغانم
مقررا	القري عمر	أستاذ مساعد	جامعة مستغانم
مناقشا	مكاوي محمد الأمين	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم
المدعو	بن زيدان الحاج	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2018 / 2017

الفهرس العام

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات.....I
فهرس الأشكال.....V
فهرس الجداول.....V
المقدمة العامة ..... أ
الفصل الأول 1
مدخل إلى الموازنة العامة..... 1
الفصل الأول: مدخل إلى الموازنة العامة 1
المبحث الأول: ماهية الموازنة العامة.....2
المطلب الأول: نشأة الموازنة العامة.....2
المطلب الثاني: مفهوم الموازنة العامة..... 3
المطلب الثالث: الموازنة العامة وبعض المفاهيم المشابهة..... 6
المطلب الرابع: مكونات الموازنة العامة 8
المبحث الثاني: قواعد وعمليات الموازنة العامة 13
المطلب الأول: قوعد الموازنة العامة 13
المطلب الثاني: عمليات الموازنة العامة.....17
المبحث الثالث: أهمية الموازنة العامة 23
المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية.....23
المطلب الثاني: الأهمية المالية 24
المطلب الثالث: الأهمية الاجتماعية 24
المطلب الرابع: الأهمية السياسية 25

خلاصة الفصل.....26
الفصل الثاني: عجز الموازنة العامة للدولة وآليات علاجه 28
المبحث الأول: الجوانب النظرية لعجز الموازنة العامة.....29
المطلب الأول: مفهوم عجز الموازنة 29
المطلب الثاني: عجز الموازنة العامة للدولة عبر المذاهب الاقتصادية 32
المطلب الثالث: أسباب عجز الموازنة العامة للدولة 37
المطلب الرابع: آثار عجز الموازنة العامة للدولة 42
المبحث الثاني: دور السياسة الإنفاقية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة 49
المطلب الأول: الجوانب النظرية للسياسة الاتفاقية.....49
المطلب الثاني: ترشيد الإنفاق العام كآلية علاج العجز 53
المطلب الثالث: تخفيض الإنفاق العام 55
المبحث الثالث: دور الإيرادات العامة في علاج عجز الموازنة العامة للدولة.....59
المطلب الأول: تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بواسطة الاقتراض.....59
المطلب الثاني: تمويل عجز الموازنة الإصدار النقدي الجديد.....62
المطلب الثالث: تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بواسطة الضرائب.....65
خلاصة الفصل الثاني.....69
الفصل الثالث: فعالية الجباية في تمويل عجز الموازنة العامة للجزائر 71
المبحث الأول: طبيعة العجز في الجزائر 72
المطلب الاول: تطور أداء السياسة المالية 72
المبحث الثاني: تمويل الموازنة العامة في الجزائر 76
المطلب الأول: تبويب الإيرادات العامة في الجزائر.....76
المطلب الثاني: تحليل تطور الموازنة العامة 78

خلاصة الفصل الثالث 92

الخاتمة العامة 91

قائمة المراجع 94

الملخص 98

فهرس الأشكال والجداول

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-I	قواعد الموازنة العامة	**Error! Bookmark not defined.** 17
2-I	أنواع الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة	23
3-II	تأثير الإنفاق العام على الطلب	57
4-II	أثر زيادة الإنفاق الحكومي للدولة عن طريق الإصدار النقدي الجديد	65
5-III	تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1995-2016	85
6-III	تطور رصيد الموازنة العامة خلال 1993-2016	87

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-III	تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة 1995-1998	75
2-III	تطور مكونات الموازنة العامة في الجزائر خلال فترة 1993-2014	80
3-III	تطور إيرادات الجباية العادية خلال 2000-2014	82
4-III	معدل الضغط الضريبي خارج المحروقات في الجزائر 1995-2014	84
5-III	تغطية الإيرادات العادية للنفقات العامة خلال 1993-2014	86
6-III	تطور صندوق ضبط الموارد خلال فترة 2000-2016	90

مقدمة عامة

مقدمة عامة

ترافق تطور الموازنة العامة مع اتساع النشاط الاقتصادي فانتقلت وظيفة الموازنة العامة من الحفاظ على التوازن الحسابي بين الموارد والنفقات إلى القيام بتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

لكن قيام الموازنة العامة بمهمة تحقيق التوازن الاقتصادي تطلب منها الانتقال بدورها من الحياد إلى التدخل في الشؤون الاقتصادية عبر توسع في حجم الإنفاق العام.

وأمام هذه السياسة المالية لم تعد الموارد المالية العامة قادرة على كفاية النفقات الأمر الذي أدى إلى ظهور مشكلة مالية على مستوى اقتصاد الدولة تمثلت بظهور العجز في موازنتها.

وبهذا اعتبرت الموازنة العامة أحد القضايا التي لاقت اهتمام المدارس الاقتصادية ولا تزال قضية عجز الموازنة أحد القضايا التي تشغل الاقتصاديين وأصحاب السياسة، وتوضع كمعيار للعديد من التقييمات الاقتصادية من قبل الدول والمؤسسات الاقتصادية الدولية.

أما بالنسبة للجزائر فكانت تعاني من عجز في موازنتها العامة منذ أزمة البترول سنة 1986 فكان هذا العجز يشكل مشكلا كبيرا ومنذ تلك الفترة تسعى الجزائر جاهدة إلى علاج هذا العجز عن طريق إصلاحات واسعة ولم تجد حلا سور اللجوء إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للاقتراض بسبب شح مواردها نتيجة اعتمادها على الجباية البترولية وكان لصندوق النقد الدولي الدور الكبير في تحديد مسار السياسة الميزانية الضريبية، فشرعت الجزائر في الابتعاد عن دعم المؤسسات العمومية وتحرير الأسعار وتقليص التوظيف، وعموما استطاعت الجزائر التحكم في نمو نفقاتها وهو ما انعكس إيجابا على رصيد الموازنة العامة ومع انتهاء مرحلة هذه الإصلاحات دخلت الجزائر في مرحلة جديدة شهدت انتعاش أسعار البترول ما أدى إلى انتعاش الإيرادات المالية لدولة فانتهجت الحكومة سياسة توسعية وبهذا بقت الجزائر حبيسة تقلبات أسعار البترول ما يجعلها تعاني من عجز في الموازنة العامة.

1- الإشكالية

وبناء على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية فيما يلي:

كيف يمكن معالجة الموازنة العامة في الجزائر؟

ويجرنا هذا السؤال الرئيسي إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1- ماذا تعني الموازنة العامة وما هي قواعدها وما اهميتها؟

2- ماهي أسباب حدوث عجز الموازنة العامة لدولة وما طرق تمويله؟

3- ما هي الكيفية والطريقة التي يمكن ان تجعل الضريبة كأداة لتمويل العجز الميزاني؟

4- ما هو مقدار مساهمة كل نوع من الإيرادات في الموازنة العامة؟

5- هل اللجوء إلى القروض العامة يشكل خطرا على الاقتصاد في المستقبل؟

2- فرضيات البحث

من اجل مناقشة الإشكالية والإجابة على الأسئلة الفرعية نضع الفرضيات التالية:

1- تعكس الميزانية العامة من خلال نظامها وهيكلها اختيارات الدولة والتطورات الحاصلة.

2- التطور والنمو المفرط للنفقات العامة نسبة إلى الإيرادات هو من أسباب العجز.

3- تعتبر الضريبة من اهم الموارد في تمويل العجز الميزاني نظرا للدور التمويلي الذي تقوم به.

4- تعتبر القروض العامة عبء على الاقتصاد.

3- أهداف البحث

1- إلقاء الضوء على الموازنة العامة.

2- الإحاطة بمفهوم عجز الموازنة العامة في مختلف المدارس الاقتصادية لفهم أكثر من حيث الأسباب، الآثار وطرق التمويل.

3- التطرق إلى الجباية العادية والجباية البترولية كوسائل لتمويل.

4- أسباب اختيار الموضوع

1- نظرا لخطورة ما تعانيه الكثير من الدول من عجز خطير ومتراكم في موازناتها وما يصاحب ذلك من ضعف اقتصادي نتج عنه مشكلات اقتصادية واجتماعية فأردنا بيان أسباب العجز والآثار السلبية الناجمة عنه.

2- إضافة إلى قلة الدراسات التي تناولت الموضوع مما دفعنا إلى توسيع وإثراء معارفنا في هذا المجال.

5- أهمية الموضوع

تظهر الأهمية العلمية لهذا البحث في إظهار مكانة علاج العجز الميزاني لدولة عن طريق التأثير في السياسة الإنفاقية وفي سياسة التنمية وتحصيل الإيرادات العامة ومنه تنبع أهمية الموضوع من خلال كونه يتناول سياسة اقتصادية مهمة وبارزة على الساحة الاقتصادية وهي

سياسة الميزانية ودورها وتحقيق التوازن في الموازنة العامة لدولة في الجزائر باعتبار هذا العجز يؤثر على الوضعية الاقتصادية العامة للدولة.

6- المنهج المتبع

من القيام بالإجابة على الأسئلة ودراسة الإشكالية المطروحة ومحاولة إثبات صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، إذ نقوم بتتبع عجز الموازنة العامة عبر مختلف المدارس الاقتصادية ثم نقوم بعرض معطيات وتحليلها نصل إلى جملة من الاستنتاجات.

7- خطة وهيكل البحث

لقد قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول هي كالآتي:

الفصل الأول تناولنا فيه مدخلا عاما إلى مفاهيم الموازنة العامة من خلال ثلاث مباحث؛ فتناولنا في المبحث الأول نشأة الميزانية العامة ومختلف تعاريفها ومكوناتها. والمبحث الثاني تعرضنا فيه إلى قواعد الميزانية العامة، أما المبحث الثالث فخصصناه لأهمية الميزانية العامة.

أما الفصل الثاني خصصناه للجوانب النظرية للعجز وكيفية علاجه فقسمناه إلى ثلاث مباحث؛ فالمبحث الأول تناولنا فيه الجوانب النظرية لعجز الموازنة من تعريف وأنواع أما الثاني تناولنا فيه كيفية علاج العجز بواسطة السياسة الإنفاق العام، أما الثالث خصصناه لتغطية العجز بواسطة الإيرادات العامة للدولة.

أما الفصل الثالث قسمناه إلى مبحثين الأول تناولنا فيه طبيعة عجز الموازنة العامة للجزائر أما المبحث الثاني تناولنا فيه تمويل الموازنة العامة في الجزائر.

وأخيرا ختمنا البحث بخاتمة عامة تحتوي على نتائج البحث ونتائج وتوصيات ثم أفاق البحث.

الفصل الأول

مدخل إلى الموازنة العامة

الفصل الأول: مدخل إلى الموازنة العامة

تمثل الموازنة العامة المرآة العاكسة لمالية الدولة، فهي تبين مختلف الموارد التي تعتمد عليها الدولة ومجالات إنفاق هذه الموارد في سبيل تحقيق الحاجة العامة. وقد ارتبط مفهوم الموازنة العامة ارتباطا وثيقا بتطور دور الدولة، فلما ساد مفهوم الدولة الحارسة في ظل الفكر التقليدي اقتصر دور الموازنة العامة على بيان إيرادات الدولة ونفقاتها وعلى ضرورة تحقيق التوازن بين جملتيهما، ليتحول دور الدولة من الحارسة إلى المتدخلة خلال الفكر الحديث حيث ازدادت أهمية الموازنة العامة وأصبحت أداة مهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولم يعد يقتصر دورها بالضرورة على تحقيق التوازن المالي ذلك للبحث عن تحقيق التوازن الاقتصادي.

وعلى غرار هذا التحول مرت الميزانية بمراحل عديدة عرفت خلالها تعاريف مختلفة وظهرت لها أشكال متعددة بالإضافة إلى تعدد أدوارها.

وهذا ما يقود إلى طرح الأسئلة الموالية:

ماهية الموازنة العامة؟ كيف نشأت وكيف تطورت وما هي مختلف أنواعها وفيما تتمثل أهميتها؟ وللإجابة على هذه الاسئلة تم تقسيم الفصل الأول إلى مبحث أول يتضمن ماهية الموازنة العامة وفي المبحث الثاني تناولنا فيه قواعد وعمليات الموازنة العامة وأخيرا تم التطرق في المبحث الثالث إلى أهمية الوازنة العامة

المبحث الأول: ماهية الموازنة العامة

احتلت دراسة الموازنة العامة جزءا هاما من الدراسات المالية في السنوات الأخيرة باعتبارها أداة تستعملها الدولة لبلوغ اهدافها الاقتصادية، ولتعرف على الموازنة العامة يقتضي الوقوف على نشأتها ومفهومها وتمييزها عن بعض المصطلحات المماثلة لها إضافة إلى بيان مكوناتها، وهذا ما سنتناوله من خلال المطالب الموالية:

المطلب الأول: نشأة الموازنة العامة

لقد ارتبط مفهوم ومضمون الموازنة العامة للدولة بتطور مفهوم ومضمون علم المالية العامة، والذي ارتبط بدوره بتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

وبصفة عامة فإن الأصول التاريخية للموازنة العامة ترجع إلى عرف تاريخي تطلّب ضرورة الموافقة المسبقة على كيفية جباية إيرادات الدولة، وكيفية إنفاق ما تم تحصيله من إيرادات على أوجه ومجالات وبرامج اتفاقية محددة، وبمعنى أكثر تحديدا فإن هذا العرف التاريخي تضمن أن لا تفرض ضريبة إلا بقانون يوافق عليه ممثلو الشعب، كما لا تنفق الأموال العامة إلا بعد مناقشتها بواسطة ممثلي الشعبي أيضا.[1]

وتعود فكرة الموازنة بمفهومها الحديث إلى انجلترا حيث كان الملك يتكفل بتأمين نفقات المملكة من حاصلات أملاكه الخاصة واعتبرت إيراداتها سرا من أسرار الدولة[2]، ونتيجة لتزايد نفقات الدولة توالت الاحتجاجات التي اقتضت وضع حدود لسلطات الحاكم. وفي عام 1215 وافقت السلطات الملكية في بريطانيا على ما يسمى بالماغنا كارتا وهي وثيقة على ضرورة استشارة الشعب في الضرائب قبل فرضها وجبايتها.

وفي عهد شال الأول أخذ البرلمان يطالب بفرض سيطرته ويلحّ على ضرورة موافقته المسبقة على فرض الضرائب، وقد نتج عن ذلك صدور ميثاق إعلان الحقوق عام 1628 والذي جاء فيه وجوب الحصول على موافقة البرلمان عند فرض الضرائب، ومنذ ذلك الحين أخذت البرلمانات المتعاقبة تزيد من ضغوطها في تحديد سلطات الملك في الإنفاق والجباية.[3]

---

(1) سعيد عبد العزيز عثمان، **"المالية العامة مدخل تحليل معاصر"**، الدار الجامعية، لبنان، 2008، ص 567.

(2) عبد اللطيف قطيش، **"الموازنة العامة للدولة"**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت؛ لبنان، الطبعة الأولى، 2005، ص 8.

(3) فهمي محمود شكري، **"الموازنة العامة ماضيها حاضرها ومستقبلها"**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، 1990، ص 13.

وفي عام 1688 تم إقرار وثيقة الحقوق والتي جرى بها توسيع نطاق إجازة البرلمان حتى تشمل جميع الإيرادات أيا كان مصدرها من حاصلات أملاك التاج أو من الضرائب، وشملت اوجه الاتفاق، فلم يعد الأمر سرا من أسرار الدولة.[1]

ومع قيام الثورة الفرنسية عام 1789، تم إدخال العديد من التعديلات والتحسينات على فكرة مضمون الموازنة العامة حيث امتد حق السلطة التشريعية ليشمل ممارسة الرقابة على السلطة التنفيذية في جباية الضرائب والاموال العامة. كما تضمن دستور 1793 نصوص لا تسمح بفرض أي ضرائب إلا في سبيل المصلحة العامة، ولجميع الأفراد أن يشاركوا في فرض الضرائب، ويراقبوا استعمالها. ومنذ ذلك الوقت بدأت الموازنة العامة في فرنسا تكتسب مفهومها الحالي.

المطلب الثاني: مفهوم الموازنة العامة

لتوضيح مفهوم الموازنة العامة سيتم التطرق لمختلف التعاريف والتمييز بينها وبين كل ما يمكن أن يختلط بها من مصطلحات مشابهة من حيث الاسم والمعنى.

1- تعريف الموازنة العامة

إن تعريف الموازنة العامة لا يجد له تعبيرا موحدا وشاملا، إنما اختلف وتعدد فقد جاء تعريفها في العديد من القوانين والتشريعات والكتابات بعبارات عامة وخاصة أحيانا، كما أن مفهوم الموازنة العامة على قدر كبير من المرونة ليتغير حسب دور الدولة وتوجهاتها ومستجداتها.

ومن بين التعاريف العديد التي صادفناها من خلال هذا البحث نذكر منها:

- "تعتبر الموازنة العامة وثيقة هامة مصادق عليها من طرف البرلمان، تهدف إلى تقدير النفقات الضرورية لإشباع الحاجات العامة، والإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة زمنية مقبلة عادة ما تكون سنة".[2]

- موازنة الدولة هي الغلاف المالي المخصص لمالية الدولة وهي بذلك تحمل حسابات النفقات العامة والإيرادات العامة، أي تسجل مختلف الضرائب ورخص الإنفاق الخاصة بالدولة، وهي بيان يرخص ويناقش مسبقا ويطرح في قانون المالية. كما تعتبر أداة من أدوات السياسة الاقتصادية.[3]

---

(1) عبد اللطيف قطيش، **مرجع سابق**، ص 11.

(2) سوزي عدلي ناشد، **"الوجيز في المالية العامة"**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2000، ص 276.

(3) Maurice baslé, «**Le budget de l'état**», 6ème Edition, Edition la découverte, Paris, 2000, p 3.

- الموازنة العامة هي عبارة عن خطة مالية تتضمن تقديرا لنفقات الدولة وإيراداتها لمدة محددة ومقبلة من الزمن غالبا ما تكون سنة وتعكس الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناه الدولة .[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن الموازنة العامة هي عبارة عن أرقام تقديرية لنفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، فهي أداة بيد الحكومة تستعملها لبلوغ أهدافها التنموية ، وهذه الوسيلة تعكس السياسة الاقتصادية والاجتماعية المتبعة وتبين الأولويات من خلال الاعتمادات المرصودة .

2- خصائص الموازنة العامة

من خلال هذه التعاريف يمكن التوصل إلى أهم خصائص الموازنة العامة والمتمثلة في:

- الصفة التشريعية: قانون الموازنة هو النص المتضمن إقرار السلطة التشريعية لمشروع الموازنة من قبل الحكومة كل سنة.[2] ويعتبر هذا الحق من أقوى الحقوق التي تتمتع بها السلطة التشريعية إذ يتوجب على الحكومة طرح قانون المالية والمتضمن الميزانية سنويا لترخيصه وإعطاءه الصفة القانونية.

- الصفة التقديرية للنفقات والإيرادات: تعد الموازنة لسنة مقبلة ولهذا يعتمد مشروع الميزانية على التقدير، لأنه من الصعب التحديد بدقة وبشكل نهائي حجم النفقات التي ستصرف أو حجم الإيرادات[3] وبالتالي فالموازنة تقدير للنفقات والإيرادات التي تتعلق بفترة زمنية مستقبلية متوقعة قد تتحقق وقد لا تتحقق.

- هي التعبير المالي لبرنامج العمل الحكومي: فغذا ما قررت الحكومة مثلا زيادة الاعتمادات المقررة في الميزانية فإن ذلك يعكس سياسة حكومية معينة، وزيادة الاعتمادات الخاصة بالتكافل الاجتماعي في الميزانية يعني اتجاه إلى إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات محدودة الدخل وهكذا.[4]

---

(1) محمد شاكر عصفور، **" أصول الموازنة العامة"**، دار المسيرة للنشر ، عمان،2008، ص17

(2) فاطمة سويسي، **"المالية العامة-موازنة الضرائب"**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2005، ص 12.

(3) فاطمة سويسي، **نفس المرجع أعلاه**، ص 12.

(4) سوزي عدلي ناشد، **مرجع سابق**، ص 276.

- **أنها برنامج لتحقيق أهداف المجتمع**: فالميزانية كسياسة اقتصادية متكاملة تتأثر بمتغيرات الاقتصاد القومي والعالمي وتؤثر فيها، ومن ثم يصبح تقييم الميزانية رهنا لقدرة وأفضلية آثارها في تحقيق أهداف المجتمع.[1]

2- الموازنة العامة في مختلف التشريعات

1.2- الموازنة العامة في التشريع الجزائري

حسب المادة السادسة (06) من القانون 84-17 "تتشكل الموازنة العامة للدولة من النفقات والإيرادات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها".[2]

وحسب المادة (03) من القانون 90-21 "الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها".[3]

2.2- الموازنة العامة في التشريع الفرنسي

عرّف القانون الفرنسي لـ19 جوان 1952 موازنة الدولة بانها الصيغة التشريعية التي تقدم بموجبها أعباء الدولة وواردتها، ويأذن بها ويقرها البرلمان في قانون الموازنة الذي يعبر عن أهداف الحكومة الاقتصادية والمالية، وعرفت المادة الأولى من القانون الصادر بتاريخ 2 جانفي 1954 الموازنة التي باتت تعرف باسم "قانون المالية" بما يلي: "تقدر القوانين المالية، وتجيز لكل سنة مدنية مجموع موارد الدولة واعبائها. آخذة بالاعتبار التوازن الاقتصادي والمالي الذي تحدده لها".[4]

3.2- الموازنة العامة في التشريع المصري

الموازنة العامة هي "البرنامج المالي للخطة عن سنة مالية مقبلة لتحقيق أهداف محددة، وذلك في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وطبقا للسياسة العامة للدولة".[5]

---

(1) حامد دراز عبد المجيد، و سميرة إبراهيم أيوب، ، **"مبادئ المالية العامة"**، الدار الجامعية، 2002، ص 58.

(2) قانون رقم **84-17** المؤرخ في 7 جويلية 1984، **المتعلق بقوانين المالية**، الجريدة الرسمية رقم 28 الصادرة في 1984/07/10.

(3) قانون رقم **90-21** المؤرخ في 15 أوت 1990، **المتعلق بالمحاسبة العمومية**، الجريدة الرسمية رقم 35 الصادرة بتاريخ 1990.9/08/15

(4) عبد اللطيف قطيش، **مرجع سابق**، ص 17.

(5) لعمارة جمال، **"تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة"**، مجلة العلوم الانسانية ،جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الأول، نوفمبر 2001، ص 101.

المطلب الثالث: الموازنة العامة وبعض المفاهيم المشابهة

تختلف الموازنة العامة عن غيرها من الوثائق المالية ، والتي قد تختلط بها ،لذلك لا بد من إعطاء مفهوم لكل منها وهو ما سيتم توضيحه أكثر

1- موازنة عامة أم ميزانية عامة

يستخدم اصطلاحا الموازنة العامة والميزانية العامة بشكل مترادف، ويؤديان نفس المعنى ونفس المدلول في مؤلفات وكتب المالية العامة، ويسمى الجهاز الإداري الذي يشرف ويتولى إعداد الموازنة العامة أحيانا مكتب أو دائرة الموازنة العامة، وأحيانا دائرة الميزانية العامة.[1]

وللتفرقة بين الكلمتين "موازنة وميزانية" رجعنا إلى المعاجم اللغوية، فتبين أن كلمة موازنة مشتقة من "وازن" بمعنى ساوى وعادل. وموازنة الدولة تتضمن تقديرات النفقات والإيرادات للدولة لسنة مالية مقبلة وهي من الناحية اللغوية أقرب للصواب. أما كلمة ميزانية فهي كلمة محدثة، استخدمها المحدثون في العصر الحديث وشاعت في لغة الحياة العامة ولم تكن معروفة ولم تستخدم في العصور القديمة وميزانية الدولة هي سجل تعادل فيه موارد الدولة ونفقاتها.

وبالنسبة للجزائر فالشائع هو استعمال مصطلح الموازنة العامة في القوانين والتشريعات وكافة المؤلفات والإصدارات في مجال المالية العامة.

2- الموازنة العامة أو الميزانية العمومية

يستخدم اصطلاح الميزانية العمومية من قبل المؤسسات والمنشآت والشركات التجارية الخاصة، وتبين قيمة الموجودات والمطلوبات للشركة في تاريخ معين وتعبّر عن المركز المالي الحقيقي للشركات.[2]

3- الموازنة العامة والحساب الختامي

الحساب الختامي للدولة لسنة معينة يتشابه مع موازنة الدولة لنفس السنة في كل شيء فيما عدا طبيعة الأرقام الواردة فيها حيث تكون أرقاما تقديرية في الموازنة العامة وأرقاما فعلية في الحساب الختامي.[3]

---

(1) سليمان اللوزي وفيصل مراد وائل العكشة، **"إدارة الموازنات العامة بين النظرية والتطبيق"**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الأولى، 1997، ص 17.

(2) سليمان اللوزي وفيصل مراد وائل العكشة، **مرجع سابق**، ص. 19.

(3) طارق الحاج، **"المالية العامة"**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ، ص 162.

4- الميزانية العامة وقانون المالية

"إن قوانين المالية هي القوانين التي تحدد في إطار التوازنات العامة المسطرة في مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتعددة السنوات والسنوية طبيعة الموارد والأعباء المالية للدولة ومبلغها وتخصيصها".[1]

وقانون المالية عبارة عن وثيقة مالية تتضمن الموازنة العامة للدولة، الميزانيات الملحقة والحسابات الخاصة للخزينة، كما يتم من خلاله تأسيس أو إلغاء ضريبة أو اقتطاع إجباري، وعليه قانون المالية هو الإطار القانوني الذي تصدر فيه الموازنة العامة للدولة.

5- الموازنة العامة والمحاسبة العمومية

1.5- تعريف المحاسبة العمومية

"لمحاسبة العمومية هي مجموعة القواعد القانونية والتقنية المطبقة على تنفيذ ميزانيات الهيئات العمومية، وبيان عملياتها المالية، وعرض حساباتها ومراقبتها، والمحددة لالتزامات ومسؤوليات الآمرين بالصرف والمحاسبين العموميين".[2]

2.5- أعوان المحاسبة العمومية

1.2.5- الآمرون بالصرف: الآمر بالصرف هو كل شخص يؤهل قانونا لتنفيذ عمليات تتعلق بأموال الدولة ومؤسساتها وجماعاتها العمومية سواء كانت هذه العمليات تتمثل في الإيرادات او النفقات.

ويمكن تعريف الآمر بالصرف بأنه كل شخص مؤهل لإثبات دين (حق) Créance لهيئة عمومية وتصفيته والأمر بتحصيله، ولإنشاء دين Dette على هذه الهيئة وتصفيته والأمر بدفعه. هذا التعريف يتفق عموما مع ذلك الوارد في المادة 23 من قانون المحاسبة العمومية التي عرفت الآمر بالصرف حسب الوظائف التي يمارسها بموجب أحكام المواد 16-17-19-20 و21 من نفس القانون.

---

(1) المادة (01) من القانون **84-17**.

(2) محمد مسعي، **"المحاسبة العمومية"**، دار الهدى، الطبعة الثانية، الجزائر، 2003، ص 8.

2.2.5- المحاسب العمومي: يعد محاسبا عموميا كل شخص يعين قانونا للقيام بالعمليات الخاصة بأموال الدولة سواء تعلق الأمر بتحصيل الإيرادات او بدفع النفقات، كما يعتبر محاسبا عموميا كذلك كل من يكلف قانونا يمسك الحسابات الخاصة بالأموال العمومية أو حراستها.

المطلب الرابع: مكونات الموازنة العامة

تتكون الموازنة العامة من جانبين أساسيين تتمثلان في الإيرادات العامة والنفقات العامة.

1- الإيرادات العامة

إن اتساع دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتطورها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، أدى إلى اتساع وزيادة حجم النفقات العمومية، ومن ثم وعلى نحو حتمي اتساع نطاق الإيرادات العامة لتتمكن من تغطية النفقات العامة. وترتب على ذلك تطور في هيكل الإيرادات العامة وأصبحت الدولة تحصل على إيراداتها من مصادر متعددة.

2.1- تعريف الإيرادات العامة

يقصد بالإيرادات العامة مجموع الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة، من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.[1]

3.1- تقسيمات الإيرادات العامة

1.3.1- الضرائب

تعرف الضرائب بأنها فريضة نقدية يدفعها الفرد جبرا أو إحدى هيئاتها العامة المحلية بصفة نهائية وبدون مقابل مساهمة منه في تحمل التكاليف والأعباء العامة.[2]

وهي اقتطاعات جبائية تتم من طرف الدولة، وذلك بفرض سلطتها على الأعوان الاقتصاديين الخواص، بدون مقابل مباشر من جهتها.

وعليه تكمن خصائص الضرائب في أنها مبلغ نقدي أي اقتطاع نقدي، وأنها تدفع بصفة نهائية، كما تفرض جبرا بدون مقابل معين، غرضها تحقيق النفع العام.

وأهم تقسيم للضرائب على الإطلاق هو تقسيمها لضرائب مباشرة وغير مباشرة كالآتي:

---

(3) سوزي علدي ناشد، **مرجع سابق**، ص 302.

(2) غازي حسين عناية، **"المالية والتشريع الضريبي"**، دار البيان ،الأردن،1998،ص72.

- **ضرائب مباشرة**: تعتبر الضريبة مباشرة إذا تم دفعها مباشرة من طرف المكلف متحملا عبئها مثل ضرائب على الدخل.

- **ضرائب غير مباشرة**: تعتبر الضريبة غير مباشرة إذا اقتطعت في أي نقطة من الدورة الاقتصادية عبر مراحل البيع والشراء، يدفعها المكلف بطريقة غير مباشرة وتكون في حالة استهلاك السلع والخدمات، حيث يتم نقل عبئها إلى المستهلك مثل الرسم على القيم المضافة TVA.

2.3.1- الرسوم: الرسم هو المقابل الذي يدفعه الفرد لهيئة عامة، نظري خدمة معينة تؤديها له بناءً على طلبه.[1]

من خلال هذا التعريف يتضح أن الرسم له خصائص هي الصفة النقدية وعنصر المقابل أي يحقق النفع العام الى جانب النفع الخاص.

3-3-1 الدومين: يقصد بالدومين "Le Domaine" كل ما تملكه الدولة سواءً ملكية عامة أو خاصة، وسواء كانت أموالا عقارية أو منقولة. وعليه ينقسم الدومين إلى دومين عام وخاص.[2]

- دومين عام: يشمل جميع الأموال التي تمتلكها الدولة أو الأشخاص العامة الأخرى والتي تخضع لأحكام القانون العام، وتخصص للنفع العام ما لا تتقاضى الدولة ثمنا مقابل استعمال الأفراد هذه الأموال.

- دومين خاص: يراد به الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة، والتي تخضع بوجه عام لقواعد القانون الخاص، فيمكن التصرف فيه بالبيع وغيره، والتي تدر على الدولة إيرادا.

4-3-1 القروض العامة: يعرف القرض العام بأنه "عقد مالي تعقده الدولة أو من ينوب عنها من أشخاص القانون العام مع الأفراد، او مع هيئة أو دولة أخرى، تحصل بموجبه على مال تتعهد برده مع فوائد في تاريخ معين ينص عليه العقد".[3]

وتلجأ الدولة إلى الاقتراض في حال عدم كفاية إيراداتها العامة الجارية (الضرائب، الرسوم، إيرادات ممتلكات الدولة) لتغطية نفقاتها العامة.

---

(1) محمد شاكر، **مرجع سابق**، ص 325

(2) كردودي صبرينة، **"تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي"**، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الأولى،2007، ص 81.

(3) غازي حسين عناية، **مرجع سابق**، ص 59.

ويمكن أن تقسم القروض من حيث صورها وأنواعها إلى تقسيمات تختلف باختلاف المعيار الذي يستند إليه التقسيم، والذي يذكر من بينها معيار المصدر المكاني والذي يقسم القروض العامة إلى قروض داخلية وخارجية.

2- النفقات العامة

تعد النفقات العمومية تلك النفقات التي تنجزها الدولة، وقد تطور مفهوم النفقة العمومية واتسع تبعا لتطور واتساع مفهوم دور الدولة، ففي ظل المفهوم التقليدي حيث ساد دور الدولة الحارسة، ارتبطت النفقات العامة بأدوار ومهام محدودة، اشتملت على الامن الداخلي والخارجي والقضاء.

ليتسع بعد ذلك نطاق النفقة العمومية باتساع دائرة نشاط الدولة في إطار مفهومها الحديث "الدولة المتدخلة"، ليظهر ما يسمى بالمفهوم الاجتماعي والاقتصادي للنفقة العمومية، حيث أصبحت من أهم الوسائل المستعملة لتنفيذ مختلف السياسات والبرامج العمومية.

1.2- تعريف النفقة العمومية

يقصد بالنفقات العامة تلك الأموال التي تصرفها الدولة الممثلة في الحكومة، الجماعات المحلية، المؤسسات والهيئات العمومية.

تعرّف كذلك بأنها "مجموع المصروفات التي تقوم الدولة خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباه حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة".[1]

2.2. أركان النفقة العمومية

من خلال هذه التعاريف يمكننا استخلاص الأركان الأساسية للنفقة العمومية وهي ثلاثة:

1.2.2- شكل النفقة العمومية: تكون النفقة العامة في شكل مبلغ نقدي، حيث تقوم الدولة بدورها في الإنفاق العام باستخدام مبلغ نقدي ثما لما تحتاجه من منتجات، سلع وخدمات من أجل تسيير المرافق العامة، وثمنا لرؤوس الاموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشاريع الاستثمارية التي تتولاها، ولمنح الإعانات والمساعدات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية وغيرها.[2]

(1) كردودي صبرينة، **مرجع سابق**، ص 83.

(2) عباس محرزي، **"اقتصاديات المالية العامة"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 66.

2.2.2- مصدر النفقة العمومية: فيشترط لكي تعد من النفقات العامة أن يكون الآمر بصرفها شخص معنوي عام، والمقصود بالشخص المعنوي العام، ذلك الشخص الذي تنظم قواعد القانون العام علاقاته بغيره من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين.[1]

وعلى ذلك تعد نفقة عمومية تلك النفقات التي تصدر عن الدولة وأقسامها السياسية وجماعاتها المحلية وكل المؤسسات والهيئات العمومية التابعة لها.

3.2.2- الهدف من النفقة العمومية: يشترط ان يكون الغرض من النفقة العمومية هو تحقيق المنفعة العامة، وذلك بإشباع الحاجات والرغبات العامة، فمن منطلق العدالة والمساواة في تحمل المواطنين والأفراد العباء العامة (الضرائب مثلا) يجب ان يستفيد كذلك المواطنون من النفقة العامة بنفس المنطلق، أي أن توجه النفقة لخدمة المنفعة العامة.

3.2- تقسيمات النفقة العمومية

تنقسم النفقات العمومية العامة إلى أنواع عديدة باختلاف معيار التقسيم وأهمها ما يلي:

1.3.2- تقسيم النفقات حسب طبيعتها: يرتكز هذا التقسيم حسب تأثير النفقات العامة على الدخل الوطني والزيادة في الإنتاج الوطني وتقسم إلى:

ا/ النفقات الحقيقية: يقصد بالنفقات الحقيقية أو الفعلية تلك التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية، فالنفقات العامة هنا تؤدي إلى حصول الدولة على مقابل.

ب/ النفقات التحويلية: النفقات التحويلية تشكل النفقات التي تقوم بها الدولة دون أن تحصل مقابلها على سلع أو خدمات فهي تهدف من ورائها إلى تحويل جزء من الموارد المتاحة من مساره الأصلي غرض تحقيق هدف اقتصادي أو مالي او اجتماعي.[2]

2.3.3- النفقات من حيث أغراضها: تنقسم النفقات حسب الوظائف الأساسية إلى:

ا/ النفقات الإدارية: يقصد بها النفقات التي تتعلق بسير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة، مثل: الدفاع، الأمن، العدالة، السلك الدبلوماسي.

ب/النفقات الاجتماعية: هي النفقات المرتبطة بالوظائف والتدخلات الاجتماعية للدولة، ومن امثلتها: نفقات الصحة والتعليم.

---

(1) حامد عبد المجيد دراز، **"مبادئ المالية العامة"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص 400.

(2) عادل أحمد حشيش، **"مقدمة في الاقتصاد العام"**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ، 1998، ص 153.

ج/ النفقات الاقتصادية: وهي نفقات متعلقة بخدمات الدولة ذات الطابع الاقتصادي، كخدمات النقل والمواصلات وتسمى أيضا نفقات استثمارية حيث تهدف الدولة من ورائها لزيادة الإنتاج القومي.

3.3.2- النفقات حسب خصائصها الاقتصادية: إذ تقسم النفقات العامة وفق خصائصها الاقتصادية إلى نفقات جارية و نفقات استثمارية كم يلي:

ا/ النفقات الجارية: كما يطلق عليها كذلك نفقات التسيير، ويقصد بها تلك النفقات المستمرة اللازمة لسير المرافق العمومية للدولة، وتمثل مرتبات الموظفين ولوازم الإدارة والخدمات كالتعليم والقضاء والأمن وغيرها، وتسمى بالمصروفات الجارية باعتبارها دورية وتتكرر سنويا وبانتظام.

ب/ النفقات الاستثمارية: تضم النفقات الرأسمالية الإنفاق على الأصول الرأسمالية الثابتة التي يزيد عمرها العادي عن عام واحد، والتي تزيد قيمتها عن حد ادنى معين وتستعمل لغرض الإنتاج.

4.3.2- النفقات العادية وغير العادي: تنقسم النفقة من حيث تكرارها الدوري إلى نوعين:

ا/ النفقات العادية: هي التي تتحدد كل فترة زمنية (كل سنة) كمرتبات العاملين والمهام اللازمة لسير المرافق العامة.

ب/ النفقات غير العادية: هي تلك التي لا تتكرر كل سنة وبصفة منتظمة في الميزانية، بل تدعو الحاجة إليها في فترات متباعدة مثل: الحروب، الكوارث الطبيعية والاستثمارات الكبرى.

4.2- آثار النفقات العمومية

تؤثر النفقة العامة تأثيرا واضحا سواء في زيادة مقدرة على الإنتاج او في توزيع الدخل القومي وفي محاربة البطالة وتحقيق التشغيل الكامل.

1.4.2- تأثير النفقات العامة على الاستهلاك: يمكن ان تزيد النفقات العامة من استهلاك السلع والخدمات التي تدعمها الدولة، كما يزيد الاستهلاك حينما تساهم النفقة العمومية في زيادة القدرة الشرائية للمواطن من خلال إعانات البطالة، المعاشات وفتح مناصب الشغل.

2.4.2- تأثير النفقات العامة على الإنتاج: تؤثر النفقات العامة في الإنتاج مباشرة لأنها تؤثر في قدرة الأفراد على العمل من جهة، و الادخار والاستثمار من جهة أخرى، ويظهر ذلك التأثير من خلال زيادة حجم الموارد الاقتصادية وزيادة تأهيلها وتنظيمها كما ترفع من الطاقة الانتاجية. [1]

(1) محمد شاكر عصفور، **مرجع سابق**، ص 330

3.4.2- الآثار الاجتماعية للنفقة العامة: تساهم النفقات العمومية بشكل كبير في سد الحاجات الاجتماعية للمواطنين من خلال توفير الصحة، والتعليم مثلا، كما يعتبر الحد من البطالة أثرا واضحا للنفقة العمومية وذلك من خلال فتح الدولة لمناصب شغل وتبنيها لمشاريع تعمل على تحقيق العدالة في توزيع الدخول، حيث تمول هذه النفقات من ضرائب ذوي الدخول المرتفعة ليستفيد منها ذوي الدخول المنخفضة. يضاف إلى ذلك إنفاق الدولة على الضمان والحماية الاجتماعية.

4.4.2- آثار أخرى للنفقة العامة: تضمن النفقات العمومية أيضا سير وقيام الدولة بوظائفها، وذلك من خلال النفقات الإدارية والسياسية والنفقات الموجهة للحفاظ على الأمن والاستقرار داخل الدولة.

المبحث الثاني: قواعد وعمليات الموازنة العامة

من أجل أن تصل الموازنة العامة لتحقيق أهدافها، فلا بد أن تتصف بشفافية والشمولية أن تكون مبنية على قواعد واجراءات واضحة توثق العلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية لذلك من أجل إرساء مبدا الشفافية قام الفقهاء بوضع مبادئ تحكم الموازنة العامة.

المطلب الأول: قوعد الموازنة العامة

يتعين على السلطة التنفيذية وهي بصدد تحضير الموازنة أن تضع في اعتبارها عددا من المبادئ العامة التي تحكم الموازنة والتي صارت من البديهيات في علم المالية وتتمثل هذه المبادئ في:

1-مبدأ السنوية

مضمون هذا المبدأ أن تقوم السلطة التنفيذية بإعداد مشروع الموازنة العامة في مدة اثنى عشر شهرا المقبلة، على أن تقوم السلطة التشريعية بالمصادقة على هذا المشروع، وهذا يدل على إلغاء كل الاعتمادات غير المستعملة، وتوقف جباية الضرائب في نهاية السنة النى تم أخد موافقة السلطة التشريعية عليها يتضح لنا أنه من خلال مبدأ السنوية يتم تقدير نفقات الدولة لمدة سنة واحدة، فيتم إعدادها وتنفيذها خلال فترة زمنية معنية وهي السنة من مبررات اختيار السنة كأساس للموازنة العامة هي:[1]

(1) سوزي عدلي ناشد، **مرجع سابق**، ص 284

- الاعتبارات السياسية فالسلطة التشريعية الممثلة في الشعب تسهل لها هذه الفترة الرقابة على الموازنة العامة قبل تنفيذها، فهطا المبرر السياسي يستلزم عرض مشروع الموازنة سنويا على السلطة التشريعية من أجل المصادقة عليها وذلك ما يكفل تحقيق رقابة فعالة على الخطة التي ستنفدها الدولة ،فكلما زادت المدة عن السنة زادت صعوبة عملية الرقابة.

- في حال زادت المدة عن السنة يصعب وضع تقديرات دقيقة لنفقات العامة و الايرادات العامة .

- تحضير الموازنة و التصويت عليها يتطلب مجهود كبير وفترة كافية لا تقل عن السنة، ومن جانب آخر فالتقدير لفترة تزيد عن السنة ينقص و يضعف من عملية الوقوف على تذبذبات الحاصلة الموازنة العامة .

- تمكن فترة السنة من إجراء مقارنة بين الايرادات والنفقات العامة بين سنة وأخرى وتحديد اتجاهاتها، مما يساعد على وضع السياسة المتبعة.

2- مبدا شمول الموازنة

استنادا لهذا المبدأ لا بد أن تكون الموازنة شاملة لكل النفقات الايرادات العامة، فلا بد أن تندرج فيها جميع الموارد قبل ان توجه لمختلف النفقات ومبدأ الشمول يعتمد أساسا على أن تشمل الموازنة على النفقات و الايرادات بطرفيها بشكل ناقش بين أجزاء من النفقات و الايرادات، أو بمعنى آخر النفقات مفصولة عن الايرادات، أو بمعنى آخر تكون مفصولة عن الايرادات، ولا بد أن تظهر بكل مبالغها بدون استثناء، أي دون اقتطاع او إنقاص، فهذا المبدأ يركز على المضمون، وجاء هذا المبدأ لتخلص من آثار النظام المالي القديم الذي كان يعتمد على اقتطاع بعض التكاليف من الايرادات، وبالتالي لا بد للحكومة عند اعدادها للموازنة عدم قيامها بالمقارنة بين النفقات و الايرادات العامة وزارية لأي دائرة خلال السنة المالية، ولكن يتعين عليها إظهار وتبيان كل الايرادات و النفقات، فانتهاج هذا المبدأ يؤدي إلى فاعلية أكبر للرقابة المالية من قبل السلطة التشريعية، وذلك لوضوح ووجود يتيح للبرلمان أن يكون على وضوح من أمره عند التصويت على الموازنة، فهو يخضعها لتحليل معمق، لذا هناك الكثير من مفكري العلوم المالية الذين يعتبرون مبدأ الشمول أساسي جدا لتسهيل الرقابة من قبل السلطة التشريعية.[1]

3- مبدأ توزان الموازنة

[1] لعمارة جمال، **"أساسيات الموازنة العامة للدولة"**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004،ص 83

وفقا لهذا المبدأ يكون للدولة موازنة واجدة تحتوي على كافة النفقات في جانب وكل الايرادات في جانب آخر، فلا بد للحكومة عند إعداداها للموازنة أن تقوم بوضع اظهار كل النفقات والايرادات في وثيقة واحدة ويقوم بعرضها على السلطات التشريعية من اجل اقراراها فالحكومة تعد موازنة واحدة كل النفقات و الايرادات ،مهما تعددت مصادر الايرادات وتنوعت اوجه الانفاق بتنوع وتعدد الهيئات العامة التي تنفق عليها الدولة، فدكر كل الايرادات والنفقات في جدول واحد يبسط ويسهل على السلطة التشريعية عملية الرقابة ، ويسهل عملة التقدير على السلطة التنفيذية والتعرف على رصيد الموازنة العامة، وبالتالي التعرف على المركز المالي للدولة، أما من الناحية الاقتصادية فقاعدة وحجة الموازنة تسهل إجراء دراسات تحليلية لجميع بنود لجميع بنود الموازنة مثل التعرف على نسب الايرادات العامة والانفاق العام بالنسبة إلى الدخل الوطني، اما الميزة الاخرى فهي من الجانب السياسي حيث تمكن البرلمان من ممارسة عمله الرقابي على الموازنة بشكل سهل ومبسط، فيمكن له مراقبة أوجه الانفاق العام ومصادر الايرادات العامة.

4- مبدأ عدم التخصص

وأساس هذه القاعدة هو عدم تخصيص إيراد معين من أجل تغطية نفقة معينة، بمعنى ان تقوم الحكومة بتغطية جميع النفقات بجميع الايرادات، فتخصيص ايراد معين لنفقة معينة يفقد الموازنة العامة مرونتها زيادة إلى ذلك يؤدي إلى الاسراف، إذا كان حجم الايراد المخصص للإنفاق العام كبير قد يخل بأداء الخدمة إذا كان حجم الايراد يقل عن النفقات اللازمة للخدمة، فأساس هذه الخدمة يبن لنا كيفية توزيع الايراد للدولة على نفقاتها فهي تعارض بتخصيص أيراد معين، ولكن تستوجب تجميع الايرادات ثم توزيعها على جميع اوجه الانفاق وذلك حسب الخطة المالية للدولة والتي تتماشى مع الاوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للدولة، وهذه القاعدة تساعد في تحقيق بين جميع النفقات دون الميل لنفقة على حساب لنفقة على حساب أخرى، فهذه القاعدة ترمي لتوجيه إجمالي الايرادات العامة من أجل تمويل إجمالي النفقات العامة بصورة متوازنة.[1]

5- مبدأ الوحدة

يقصد بهذه القاعدة أن تدرج كافة الايرادات والنفقات العامة المتوقعة في وثيقة واحدة أي موازنة واحدة، ولا يعني هذا المبدأ أن تقدم الموازنة في ورقة واحدة او مجلد واحد، وغالبا ما

(1) سوزي عدلي ناشد، **مرجع سابق**، ص301

تتضمن تفصيلات وتقسيمات تتطلب عدة مجلدات، وإنما يعني تقديمها في وثيقة واجدة أن تتضمن كافة الأرقام المتعلقة بالنشاط المالي للدولة. وأن تقدم لجهات مختصة في وقت واحد.

فالغاية من إتباع هذا المبدأ هي سياسية اقتصادية ومالية ، فمن الناحية المالية تسهل معرفة المركز المالي للدولة من خلال عملية مقارنة بين النفقات و الايرادات في وثيقة واحدة بحيث يمكن معرفة العجز أو الفائض.

أما من الناحية الاقتصادية فيسهل تحديد نسبة النفقات او الايرادات إلى الدخل القومي لوجود أرقام في وثيقة واحدة ، بينما لو تعددت الميزانيات فان تحديد هذه النسب يصبح صعبا نظرا لتداخل حسابات هذه الميزانيات مع بعضها البعض، كما أنه من المفيد معرفة تأثير الوازنة في الإنتاج ووسائل الدفع وفي إعادة توزيع الدخل القومي وغيرها .

أما من الناحية السياسية فإنها تكفل رقابة السلطة التشريعية على الموازنة عند توحيدها على عكس ما إذا تعددت حيث يكون احكام الرقابة غاية في الصعوبة.

وقد ظلت قاعدة الوحدة مطبقة باحترام عند التقليديين إلا انه بعد الحرب العالمية الأولى تبين للدول ضرورة عمل موازنات غير عادية لتمويل الحرب حيث تخلت تدريجيا عن المبدأ حين زاد تدخلها في الحياة الاقتصادية.

وقد يكون الخروج عن قاعدة الوحدة لأسباب إدارية ومحاسبية، فهي المحافظة بعض المرافق ماليا وإداريا وإبعادها عن التعقيدات الادارية ، اما الاسباب المحاسبية فتتمثل في بعض أنشطة الدولة تتطلب موازنات خاصة حتى يمكن الحكم على ربحية نشاطها.

ومن الاستثناءات على قاعدة الوحدة ما يلي:[1]

- **الموازنات الغير العادية**: وهي موازنات استثنائية طارئة .
- **الموازنات الملحقة**: وهي موازنات تختص ببعض الايرادات ذات الاستقلال المالي.
- **الموازنات المستقلة**: وهي موازنات المؤسسات العامة الاستثمارية التي تتمتع باستقلال مالي واداري .

ويمكن تلخيص مبادئ الموازنة العامة من خلال الشكل التالي:

شكل رقم(I-1): قواعد الموازنة العامة

(1)حسن عواضة ،**"المالية العامة"**، دار النهضة العربية، طبعة الخامسة، لبنان،1971

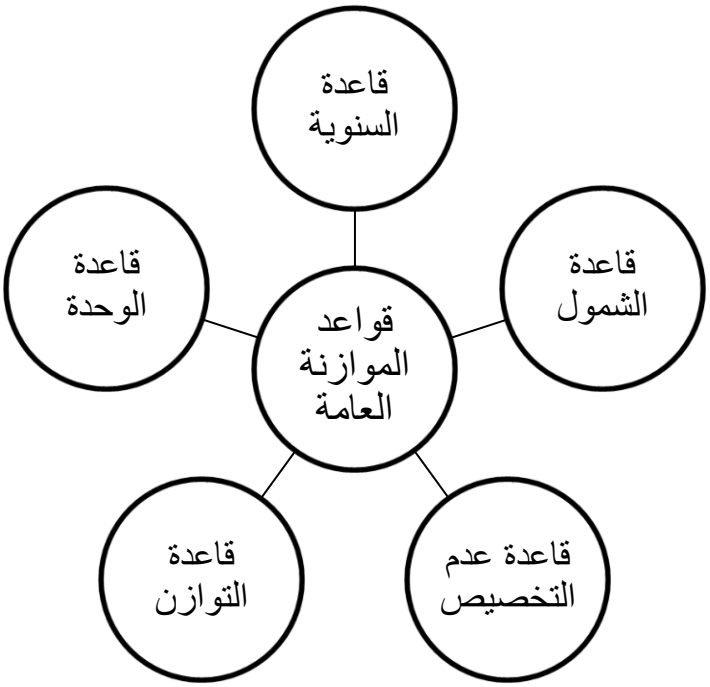

المصدر: محمد شاكرعصفور، **"أصول الموازنة العامة"**، مرجع سابق،ص40

المطلب الثاني: عمليات الموازنة العامة

تشمل دورة الموازنة العامة المراحل المتتالية والمتداخلة التي تمر بها ميزانية الدولة، والتي تجسد مدى المسؤولية المشتركة للسلطة التشريعية و السلطة التنفيذية، فدورة الموازنة ماهي إلا عمليات متتالية زمنيا وتتكرر كل سنة، ولكل مرحلة متطلباتها وخصائصها، وأهم مفكري المالية العامة اعتمدوا في دراستهم على أربعة مراحل هي:

- مرحلة الإعداد والتحضير
- مرحلة الاعتماد
- مرحلة التنفيذ
- مرحلة الرقابة

1- مرحلة إعداد الموازنة العامة

يعتبر إعداد الموازنة العامة من أحد وظائف السلطة التنفيذية، فالحكومة عادة هي المخولة بإجراء الدراسات المتعلقة بحديد الوسائل الضرورية من أجل إشباع الحاجات العامة وتحضير الموازنة على ضوئها، فجرت العادة في اغلب الدول ان يتم إعداد الموازنة من قبل السلطة

التنفيذية لأنها هي المسؤولة عن جباية الايرادات العامة وهي التي تسهر على توزيع الاعتمادات المالية على مختلف الهيئات العامة من اجل إنفاقها.

فتقوم وزارة المالية بإرسال تعميم لكل الوزارات والهيئات العامة من أجل وضع تقديرات للاعتمادات المالية التي تحتجها، فتقوم هذه الوزارات بنفس الخطوة مع كل الايرادات التابعة لها، فمرحلة إعداد الموازنة يبدا عادة على مستوى أصغر الوحدات الحكومية، حيث ترسل كل وحدة تقديراتها إلى الوزارة التابعة لها وتقوم كل وزارة بدراسة هذه التقديرات النهائية وتقوم بإرسالها لوزارة المالية، ومن هنا يأتي الدور الحقيقي لوزارة المالية حيث تقوم بدراسة ومراجعة هذه التقديرات وتعديلها لتتماشى مع السياسة المالية للدولة و الموارد المالية لها، فالخطة الاقتصادية والانمائية للدولة وحجم ايراداتها من اهم الركائز في إعداد الموازنة العامة للدولة فنلاحظ ان وزارة المالية ممثلة في وزيرها تقوم بدورها فعال في إعداد الموازنة على كل المستويات، فتقوم بجمع مشاريع موازنات لكل الوزارات، وينفرد بإعداد التقديرات المتعلقة بالإيرادات لأن وزارة المالية هي المسؤولة عن جباية الضرائب و الرسوم ومختلف الايرادات الاخرى من جانب آخر فوزير المالية يتولى مسؤولية وضع المشروع النهائي للموازنة العامة وقيامه بالموازنة بين النفقات والايرادات.[1]

وتجدر الاشارة أن عملية التقدير تختلف من دولة إلى اخرى، فمثلا في جانب الايرادات تختلف طريقة التقدير باختلاف انواع الايراد الذي تعتمد عليه هذه الدولة، وهناك عدة طرق في عملية التقدير مثل طريقة حسابات السنة قبل الأخيرة وطريقة الزيادات السنوية، وطريقة التقدير المباشر، فهي تترك حرية للقائمين على إعداد الموازنة ،أما فيما يخص تقدير جانب النفقات العامة فلا يوجد قواعد خاصة لتقدير النفقات العامة، ويرجع حسن التقدير ودقتها إلى القدرة الفنية ونزاهة القائمين على عملية التقدير، فعملية التقدير النفقات الثابتة يمكن ان تكون دقيقة نظرا لطبيعة النفقات لأنها لا تتغير من سنة لأخرى، فتقديرها يتم فقط من خلال مراجعة جداول الموظفين وكل العاملين والمتقاعدين، أما النفقات المتقلبة او المتغيرة كنفقات المشارع العامة والنفقات العسكرية والنفقات الاخرى، فلا يمكن تقديرها بشكل دقيق ولا يستند إلى أساس ثابت، فهي مرتبطة بالتغيرات الاقتصادية، ويمكن الاستعانة بالأرقام الفعلية للسنوات الأخيرة أو مجموعة من السنوات من أجل معرفة الاتجاهات العامة لهذا النوع من النفقات العامة.

2-مرحلة اعتماد الموازنة

[1]) احمد عادل حشيش، **"أساسيات المالية العامة"**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان 1992، ص 339

يعتبر اعتماد الموازنة من أهم المراحل الأساسية التي تمر بها دورة الموازنة، فتنفرد السلطة التشريعية بحق اعتماد الموازنة العامة للدولة، واعتماد البرلمان لهذا المشروع شرط ضروري لا يمكن تجاوزه من أجل تنفيذه، وتعتمد هذه القاعدة على مبدأ أسبقية الاعتماد على التنفيذ، فعرض الموازنة العامة امام البرلمان يدل على وضع السياسة العامة للدولة بجميع نواحيها امام ممثلي الشعب، فالحكومة لا يكمن لها أن تقوم بأي عمل ذو طابع مالي دون إجازة يقوم بإصدارها البرلمان، فعندما يستلم البرلمان لمشروع الموازنة تقوم لجنة مختصة بدراسة هذا القانون وهي تعرف بلجنة المالية، حيث تدرس المشروع بدقة وتمنح اللجنة صلاحيات واسعة لكي تطلب ما تريد من معلومات حول قانون المالية، وبعدها يقوم البرلمان بعقد اجتماع من اجل مناقشة المشروع حتى يستنتج اتجاهات العمل الحكومي، وبعد الدراسة يمكن للبرلمان يمكن ان يوافق على مشروع الموازنة او يرفضه، ويمكن أن يقوم بتعديلات لتقديرات الموازنة، فيحق السلطة التشريعية إبداء ملاحظات على كل أبواب مشروع الموازنة كما يحق لها تعديل الاعتمادات بالنقصان او الزيادة، وفي حالة موافقة البرلمان على المشروع يحق بالاقتراع يتم صدور قانون الموازنة العامة، فيحدد هذا القانون المبلغ الاجمالي لكل النفقات العامة و الايرادات العامة.[1]

3- مرحلة تنفيذ الموازنة العامة

عندما اعتماد قانون المالية يتم اقراره ونشره قبل ان يصبح صالحا لتنفيذ، وتنفيذ الموازنة معناه تطبيق تلك الإجراءات المتعلقة بمباشرة تحصيل الايرادات وصرف النفقات العامة ، فيمكن للوزارات والهيئات المختلفة القيام بالبرامج وتسيير الخدمات التي اعتمدتها السلطة التشريعية مراعية ارتفاع الكفاءة الفنية للتنفيذ وانخفاض التكاليف، اما فيما يخص تحصيل الايرادات العامة فتتولى الوزارات والاجهزة الحكومية تحصيل الايرادات، حيث يتم اتباع قاعدة العدالة واليقين وقاعدة العمومية والوحدة والوضوح والاقتصاد التي تكفل التحصيل الايجابي للإيراد، فيتطلب كل تحصيل تنفيذ عمليتين الاولى هي الجانب الاداري وهو التحقق من قيام الحق لمصلحة الدولة ومعرفة مقداره، أما الثانية فهي جباية وتحصيل المبالغ المحققة، أما فيما يخص تنفيد النفقات فلا يعني مجرد فتح الاعتماد في الموازنة تنفيذها فعملية التنفيذ مقيدة بقواعد ترمي وتهدف إلى مراقبة الاموال العمومية ، ومن هنا فإن تنفيذ الموازنة تحكمها اعتبارات سياسية ومالية وإدارية، فالاعتبارات السياسية اساسها احترام امتيازات البرلمان في المجال المالي، أما الاعتبار المالي

(1) السيد عبد المولى، **مرجع سابق**، ص 507

فيرتكز على منع التبذير من قبل المسؤولين، أما الاعتبار الاداري هو إدارة جيدة للمرافق العمومية.[1]

4-مرحلة الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة

إن عملية الرقابة على الموازنة العامة تساير جميع مراحلها، وذلك من أجل التأكد من سلامة تنفيذ الخطة المالية، فبعد أن تتم دورة الموازنة تبدأ مرحلة أخرى هي مرحلة الرقابة على تنفيذ الموازنة، وذلك للتأكد من حسن إدارة الأموال العمومية، ومن مدى تطابق الرقابة على تقديرات الموازنة على ما تحقق منها لأن السلطة التنفيذية يمكن أن تخرج عن حدودها التي حددها القانون ومن هنا تأتي اهمية الرقابة من أجل أن يتم التنفيذ وفقا للحدود والتوجيهات والتعليمات الصادرة من السلطة التشريعية، فكل التشريعات المالية تتفق على أهمية الرقابة على تنفيذ بنود الموازنة بغية التأكد من تحقيق النشاط المالي للدولة وفقا لما تقرر في الميزانية دون تبذير للأموال العمومية وحفاظا على حسن السير المالي للمرافق العمومية، وسوف يتم التطرق أنواع الرقابة على تنفيد الموازنة وهي[2]:

1.4- الرقابة الإدارية

تتم الرقابة الادارية داخل السلطة التنفيذية ويقوم بها المدينون و الرؤساء من موظفي الدولة على مرؤوسيهم، أو يقوم بها الموظفين التابعين لوزارة المالية من أجل التأكد من سلامة التصرفات المالية بجانبيها الداري و النفاقي بالنسبة لجميع الوزارات والهيئات الحكومية من أجل التأكد من سلامة هذه التصرفات ومطابقتها للقوانين والتعليمات المالية، والرقابة الادارية تقوم بها وزارة المالية على بقية الوزارات والمصالح الحكومية عن طريق القسم المالي في كل وزارة او مصلحة والذي يشمل المراقب المالي ومديري الحسابات، والتي تنقسم إلى نوعين هما:

1.1.4- الرقابة السابقة على الصرف

وهي تلك الرقابة الوقائية التي تكون بمثابة واقي وحاجز من الوقوع في الخطأ المالي تقوم بعلاجه قبل حدوثه، ويقوم بهذه الرقابة الرؤساء وموظفو وزارة المالية على جميع وزارات وهيئات الدولة، فعلى المحاسبين التأكد من تطابق أوامر الصرف مع التعليمات المالية، فأساس الرقابة السابقة هو عدم صرف أي مبلغ إلا إذا كان متطابقا للقواعد المالية والاعتمادات المالية الواردة في الموازنة، فلقد نص قانون الموازنة على وجوب امتناع المراقبين الماليين على التأشير

(2) السيد عبد المولى، **نفس المرجع أعلاه** ،ص511
(1) سوزي عدلي ناشد، **مرجع سابق**، ص347

إذا لم يكن هناك اعتماد أصلا أو إذا طلب الخصم على اعتماد غير مخصص لهذه النفقة أو إذا طلب تنفيذ صرف نفقة تجاوزت الاعتمادات المخصصة في باب من أبواب الموازنة.[1]

2.1.4- الرقابة اللاحقة على الصرف

وهي تلك الرقابة التي تتم بعد انتهاء صرف الأموال او مع انتهاء السنة المالية إما على الحسابات أو على الخزائن المالية، يقوم بها المسؤولين الإداريين كتدقيق لاحق للصرف، وذلك بعد إتمام عملية الإنفاق وتكون دائما بعد انتهاء السنة المالية واستخراج الحساب الختامي ، فهي لا تنصب على جانب النفقات كما هو الحال في الرقابة السابقة، إنما تمتد لتشمل الرقابة على الايرادات لتأكد من أن الجهات الإدارية المختصة قامت بالتحصيل وهل تم إيداع التحصيلات في الخزينة العمومية، وتشمل الرقابة على الحسابات والخزينة.

2.4- الرقابة البرلمانية

لا ينطوي دور الهيئات البرلمانية على مجرد التصديق على الموازنة العامة، ولكن يتعدى ذلك إلى الرقابة على تنفيذها من أجل التحقق من مدى التزام السلطة التنفيذية بالاعتمادات المخصصة فالرقابة على تنفيذ في الموازنة في الأساس من اختصاص السلطة التشريعية، وتعتبر الرقابة السياسية أكثر شمولية من الرقابة الإدارية والقضائية لما تتمتع به من رقابة مطلقة، فالإدارة لا يكفي أن تراقب نفسها لذلك تعتبر الرقابة التشريعية من أنواع الرقابة الممارسة على الموازنة فتقوم بها لجنة المالية في البرلمان، فهي تتمتع بصلاحيات تدقيق البيانات والإحصائيات والحسابات المقدمة من طرف الهيئات الحكومية، فتتم عملية الرقابة في مرحلة دراسة وتقييم مشروع الموازنة وإقراره واعتماده كما تتم أيضا خلال عمليات تنفيذ ويمكن للسلطة التشريعية القيام بهذه الوظيفة عن طرق ثلاث وسائل وهي:

- نقل الاعتمادات الواردة في الموازنة العامة من باب لأخر لفتح اعتمادات جديدة ويكون ذلك عن طريق تقديم طلب
- اعتماد أعضاء الوزرات وسؤالهم عن أي غموض مالي من خلال ما يخول لهم القانون
- اعتماد ومناقشة الحساب الختامي وذلك ما يساعد في التقييم الأمثل للموازنة العامة، وهو ما يساعد في تسهيل عملية الأخطاء الوارد.

3.4- الرقابة المستقلة

(2) أحمد عادل حشيش، **مرجع سابق**، ص352

وهي تلك الرقابة التي يعهد بها لهيئة مستقلة من السلطة التنفيذية، وهذا النوع من أهم أنواع الرقابة فاعلية، لأن هذه الرقابة تكسب موظفيها وأجهزتها طابعا استقلالية واكثر نزاهة وحزم ودقة عند قيامها بعملية الرقابة للهيئات الحكومية فهي تراقب كل تصرفاتهم المالية وذلك لابتعادها عن اي نوع من أنواع الضغوط التي توجه إليها من الأجهزة والأشخاص العاملين في الجهات الرقابية، إضافة إلى ذلك فهده الرقابة تتصف وتميل بالحكم في القضايا المالية بمعيار العدل والإنصاف ، لذلك تظهر لنا مدى أهمية الرقابة المستقلة.

وتشمل الرقابة المستقلة الرقابة المالية والمحاسبية والرقابة الفنية.

فالرقابة المالية والمحاسبية تتمثل في مراقبة الإيرادات والنفقات التي تتضمنها حسابات الدولة من أجل التأكد من سلامتها وعدم مخالفتها للقواعد المالية، وأيضا مراجعة حسابات التقاعد والتأمينات الاجتماعية ومراجعة الحسابات السنوية والقروض والتسهيلات الائتمانية، وهناك الكثير من الحسابات التي تشملها هذه الرقابة.

أما فيما يتعلق بالرقابة الفنية فتهدف إلى تقييم تصرفات المشرفين على الهيئات العامة فيما يتعلق بأعمالهم الإدارية نفقد تكون هذه التصرفات صحيحة من جانب المالي والمحاسبي ولكن يشوبها خلل من الجانب الفني.

والشكل التالي يوضح أنواع الرقابة

شكل رقم(I-2): أنواع الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة

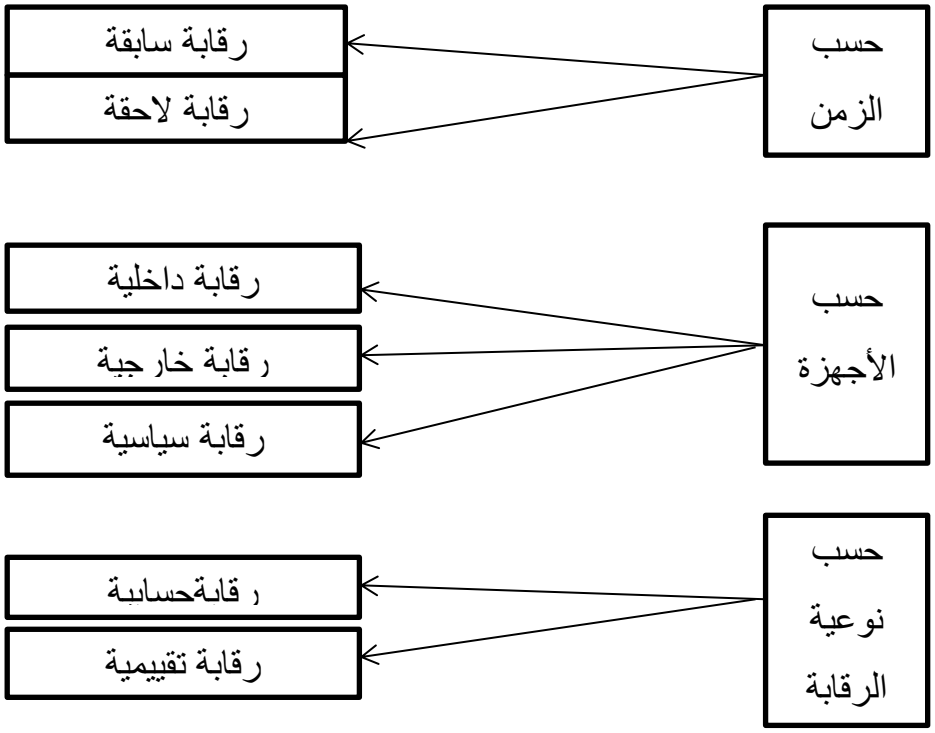

المصدر: محمد شاكر عصفور، **"أصول الموازنة العامة"** مرجع سابق،ص151

المبحث الثالث: أهمية الموازنة العامة

للموازنة العامة أهمية كبيرة بالنسبة للدولة، ويظهر ذلك من خلال بنودها، والتي تسعى إلى تحقيق أهدافها العامة على جميع المستويات الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية، فالموازنة العامة تعتبر كواجهة تعكس النشاط الذي تمارسه الدولة

المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية

لقد أصبح الهدف وراء الموازنة العامة هو السعي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فقد انتهى التحليل الاقتصادي الحديث إلى استخدام المالية العامة وبخاصة عجز الموازنة العامة (التمويل بالعجز) وفائضها كأداة لتحقيق توازن الاقتصاد القومي عند مستوى التشغيل الكامل.[1]

(1) عادل فليح العلي، **"مالية الدولة"**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 467.

ففي حالة التضخم يستخدم الفائض لسحب القوى الشرائية للحد من الطلب الفعلي المتزايد، أما في حالة الكساد فيستخدم العجز المنظم لرفع القوة الشرائية وذلك في محاولة لرفع الدخل القومي.

أصبحت الموازنة تستعمل كأداة لتقديم العون والحماية اللازمة للصناعات الوطنية لمساعدتها على الصمود في وجه منافسة المنتجات المستوردة عن طريق فرض رسوم عالية المستوردات وإعفاء الصناعات المحلية من الرسوم والضرائب. وفي بعض الحالات منح القروض الميسرة لدعم قيام النشاط والإنتاج المحلي.

المطلب الثاني: الأهمية المالية

تعد الموازنة المرآة التي تعكس المركز المالي للدولة لأنها وثيقة مالية تفصل وتعدد كل المصادر التي تدر الإيرادات العامة خلال السنة المالية. كما أنها تضع الجداول المفصلة للنفقات العامة والأغراض التي اعتمدت لأجلها لذلك فهي تكشف بجلاء حقيقة الوضع المالية للدولة.[1]

كما تعتبر الميزانية الترجمة المالية للتدخلات الحكومية، فهي ببيانها لمختلف النفقات العمومية سواء كانت الوظيفية او الاستثمارية تعكس الحجم المالي لدور الدولة في الاقتصاد.

المطلب الثالث: الأهمية الاجتماعية

الميزانية هي أهم وسيلة لتحقيق إصلاحات هيكلية ذات انعكاسات اجتماعية، ذلك بالحديث عن الوظيفة التوزيعية للميزانية العامة التي تهدف إلى تصحيح التفاوتات الاجتماعية وضمان الترابط الاجتماعي.[2]

ويتم التصحيح عن طريق فرض الضرائب التصاعدية وخاصة المباشرة منها وتوجيه حصيلتها لتمويل بعض النفقات المساعدة للطبقات ذات الدخل المحدود مثل إعانات الضمان الاجتماعي أو دعم السلع الاستهلاكية، أو مجانية التعليم والخدمات الصحية. كما أن الميزانية يمكن ان تكون وسيلة للتوجيه الاجتماعي من خلال ضرائب على السلع الاستهلاكية غير المرغوب في استهلاكها اجتماعيا.

---

(1) إبراهيم علي عبد الله و أنور عجارمة، **"مبادئ المالي العامة"**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، بدون ذكر سنة نشر، ص 31.

(2) Eric Devaux, «**Finances publiques**», Bréal Edition, 2002, p 28.

المطلب الرابع: الأهمية السياسية

لم تعد الموازنة العامة مجرد وثيقة محاسبية لنفقات الدولة وإيراداتها، بل أصبحت لها أهمية سياسية كبيرة في الدول ذات الأنظمة النيابية حيث يشترط لتنفيذ بنود الموازنة العامة أن يعتمد مشروعها من طرف البرلمان، وهذا الاعتماد يعد بمثابة الموافقة من ممثلي الشعب على خطة عمل الحكومة وعلى سياساتها المالية والاقتصادية بصفة عامة والموازنة تكون المرآة العاكسة لها.

ومن الأهميات السياسية المتعاظمة للموازنة العامة كونها تأثيرا حقيقيا على طبيعة النظام السياسي، وكذلك على استقراره فتوجد علاقة وثيقة بين الموازنة والبرلمان، فقد ظهرت الموازنة العامة أحيانا كعامل لدعم البرلمان وأحيانا أخرى عاملا لاندثاره.

مما سبق يمكن القول أن الموازنة العامة تعتبر إحدى أدوات المؤسسات السياسية المؤثرة على أموال المجتمع من حيث تنظيم صرفها من جهة، والمحافظة عليها من جهة أخرى، كما تعني الموازنة أيضا السلطة السياسية التي ارتضاها المجتمع لنفسه.[1]

(1) درواسي مسعود، **"السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي"**، حالة الجزائر 1990-2004، رسالة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 137.

خلاصة الفصل

مهما تعددت التعاريف والمفاهيم فهي تتفق في مجملها على أن الموازنة العامة بيان مالي لمختلف العمليات للدولة من خلال رصد الإيرادات العامة وبيان مجالات صرفها من اجل تحقيق أهداف الحكومة في سبيل سد الحاجة العامة، كما تتفق على الدور الكبير الذي تلعبه الميزانية في تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة.

للنفقات العامة العديد من الآثار الاقتصادية ، فهي تؤثر على الإنتاج بطريقة مباشرة من خلال الدور الفعال في زيادة حجم الموارد الاقتصادية، ومن جانب آخر تؤثر النفقات على الاستهلاك من خلال إسهامها في زيادة الطلب على الاستهلاك عن طريق شراء الخدمات او توزيع الدخول، وتؤثر أيضا النفقات على الادخار الوطني من خلال ما تولده من زيادة في الدخل الوطني وهو ما يؤثر على توزيع الدخل وإعادة توزيعه.

وقد سعت الجهود الفكرية خلال هذه المراحل إلى البحث عن أفضل الطرق والأساليب لإعداد الموازنة العامة ذلك من اجل تمكين الدولة من تحقيق الأهداف المرجوة، فاستعمالها الرشيد يعني سلامة المركز المالي للدولة أما استخدامها العشوائي فيؤدي إلى الوقوع في اختلال مالي، وهو ما يعرف بعجز الموازنة العامة للدولة وهو ما سنتناوله في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

عجز الموازنة العامة للدولة وآليات علاجه

الفصل الثاني: عجز الموازنة العامة للدولة وآليات علاجه

منذ تزايد دور الدولة في الحياة الاقتصادية تزايدت معه وتيرة النشاط الاقتصادي، فالدول النامية منذ استقلالها تسعى لتشيد مشاريع تنموية ما أدى إلى تزايد كبير في حجم الإنفاق العام مقارنة بحجم نمو الإيرادات العامة، استدعى توفير حجم كبير من الإيرادات للنهوض بهذه المشاريع ومعظم هذه الدول صادراتها تتكون بنسبة كبيرة من المواد الأولية لذلك فتمويل نفقاتها مرهون بأسعار هذه الصادرات في الأسواق العالمية وتذبذب أسعار هذه الصادرات يؤدي إلى تناقص إيراداتها وبالتالي الوقوع في عجز مالي يهدد استقرارها الاقتصادي.

فعجز الموازنة للدولة ينشأ جراء عدم قدرة الإيرادات العامة لتغطية نفقاتها وذلك بسبب التسارع الكبير في نمو حجم النفقات العامة من جهة ونمو الإيرادات العامة بشكل ضعيف لا يواكب ذلك التسارع في الإنفاق العام، فأسبابه قد تكون موجودة في جانب الإنفاق أو في جانب الإيرادات، ومنذ خروج الدول عن مبدأ توازن الموازنة شاع هذا المصطلح والذي أصبح سياسة تستخدمها الدول من أجل بلوغ أهدافها المختلفة بعد ذلك تقوم بتغطيته.

هناك الكثير من أنواع العجز تختلف باختلاف السبب الذي يقف وراءه ومع تزايد حجم العجز في موازنات الدول وتزايد المديونية الخارجية أصبح يمثل مشكلة حقيقة تعيق تطور الاقتصاد والوصول لتحقيق معظم الأهداف وأصبح يؤثر في مختلف المؤشرات الاقتصادية لذلك أصبحت الدول تبحث عن مخرج من هذا الاختلال باعتمادها على السياسات الاقتصادية المتاحة لها ومن اهم هذه السياسات الاقتصادية سياسة الميزانية والتي تلعب دورا كبيرا وفعالا في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة.

ومن أجل توضيح كل هذه النقاط تم تقسيم الفصل الثاني إلى ثلاث مباحث نبين لنا الجوانب النظرية للعجز وكيفية استخدام آليات سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة وقد جاء في المبحث الأول الجوانب النظرية لعجز الموازنة أما المبحث الثاني جاء فيه آليات علاج عجز الوازنة بالاعتماد على النفقات العامة وأخيرا في المبحث الثالث تم التطرق فيه إلى آليات عجز الموازنة العامة بالاعتماد على الايرادات العامة.

المبحث الأول: الجوانب النظرية لعجز الموازنة العامة

يعتبر عجز الموازنة العامة للدولة في العديد من دول العالم من أكبر المشكلات التي تواجه اقتصاداتهم، حيث ينتج عن هذا العجز الكثير من التأثيرات على مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية، ويعتبر بعض الاقتصاديين أن عجز الموازنة يمثل خطأ مفترض الوقوع من الصعب تجنبه ومعالجته وليس من السهل تحديده، ومن هنا أصبحت الحاجة ملحة لتناول هذا المفهوم من كل الجوانب، لأنه منذ أن اتسع دور الدولة وزادت وظائفها ومسؤولياتها أصبحت إيراداتها العامة لا يمكنها تغطية نفقاتها المتزايدة مما نتج عنه حدوث العجز في موازنتها، حتى أصبح هذا العجز يلازمها طوال الوقت، لذلك سعت هذه الدول إلى اتخاذ كل الطرق من أجل معالجة هذا العجز وذلك بواسطة التعرف على العجز وأنواعه وأسبابه وآثاره على الاقتصاد الوطني وهذا ما سوف يتناوله هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم عجز الموازنة

لقد تعددت الدراسات التي حاولت التوصل إلى تحديد مفهوم دقيق لعجز الموازنة العامة للدولة، وجاءت تلك الدراسات بعدة مفاهيم كما ظهرت عدة أنواع واشكال عديدة من العجز.

1- تعريف عجز الموازنة

من أجل استنتاج مفهوم شامل للعجز الموازني ندكر أهم المفاهيم

.يعرف عجز الموازنة العامة انه تلك الوضعية التي يكون فيها الانفاق العام أكبر من الايرادات العامة حيث تعجز الايرادات العامة عن تغطية النفقات[1]

ويعرف العجز الموازني أيضا بأنه قصور الإيرادات العامة المقدرة للدولة عن سداد النفقات المقدرة.[2]

وعجز الموازنة العامة ما هو إلا عن رصيد موازني سالب تكون فيه نفقات الدولة اعلى من إيراداتها.

كل هذه التعاريف السابقة يمكن حصرها في المفهوم التقليدي للعجز، ونلاحظ ان هذه المفاهيم تحصر مفهوم العجز في الحكومة المركزية فقط، بحيث أن هذا المقياس لا يقدم لنا صورة كافية عن حجم العجز، لأنه لا يأخذ جميع القطاعات العامة بعين الاعتبار.

---

(1) عبد الحميد عبد المطلب، **"السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصاد الوطني"**، مجموعة النيل العربية، 2003، ص77

(2) حسين راتب يوسف ريان، **"حجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي"**، دار النفائس، الأردن، 1999، ص 92.

ومن خلال هذه التعاريف يتضح لنا جليا مفهوم العجز الموازنة للدولة حيث يمكننا القول بان العجز الموازني هو ذلك النقص في الإيرادات الحكومية عند تمويل النفقات العامة بأشكالها المتنوعة سواء كانت نفقات استثمارية أو جارية، فقصور الإيرادات العامة المقدرة عن سداد النفقات العامة وزيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة للدولة يعبر عن عجز في الموازنة العامة للدولة.

2- أنواع عجز الموازنة العامة للدولة

لعجز الموازنة العامة للدولة أشكال متعددة ومختلفة نذكر اهمها فيما يلي:[1]

1.2- العجز الجاري

يعبر العجز الجاري عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد والذي يجب تمويله بالاقتراض، ويقاس هذا النوع من العجز بالفرق الإجمالي بين مجموع انواع الإنفاق والإيرادات العامة لكل الهيئات الحكومية مطروحا منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من السنوات السابقة بمعنى آخر هو الفرق بين الإنفاق العام الجاري والإيرادات العامة الجارية.

2.2- العجز الشامل

وهو عبارة عن التعريف التقليدي للعجز المالي، فالعجز المالي يقيس الفرق السالب بين إجمالي النفقات الحكومية متضمنة مدفوعات الفوائد وغير مشتملة على مدفوعات اهتلاك الديون الحكومية، وبين الإيرادات الحكومية متضمنة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، وغير مشتملة على الدخل من الاقتراض، فالعجز الشامل يحاول توسيع مفهوم العجز ليشمل بالإضافة إلى الجهاز الحكومي جميع الكيانات الحكومية الأخرى كالهيئات المحلية والهيئات اللامركزية والمشاريع العامة للدولة، ومنه يصبح العجز مساويا للفرق بين مجموع إيرادات الحكومة والقطاع العام ومجموع نفقات الحكومة والقطاع العام، بحيث أن هذا العجز لا بد من تغطية باقتراض جديد، إضافة إلى ذلك فهذا العجز يقدم صورة وافية لكل أنشطة الكيانات الحكومية، دون اقتصارها على الحكومة المركزية والتي لا تشكل إلا جزءا منها، فالنظرة الشاملة للقطاع الحكومي تستدعي عدم استبعاد المؤسسات المالية الحكومية عند قياس العجز مثل الخسائر التي يتكبدها البنك المركزي لقاء الوظائف التي يقوم بها.

3.2- العجز الأساسي

---

(1) عبد الحميد عبد المطلب، **مرجع سابق**، ص 77.

يستند هذا النوع من العجز على استبعاد الفوائد المستحقة على الديون، فهذه الفوائد هي نتيجة لعجز سابق وليست نتيجة للنشاط المالي الحالي للدولة فهذا النوع من العجز يقدم لنا صورة واضحة لنا عن السياسات الميزانية الحالية من خلال استبعاد الفوائد، ويهدف هذا المقياس إلى التعرف على مدى التحسن او التدهور الذي حدث على المديونية الحكومية نتيجة للسياسات الميزانية الجارية، ويقدم أيضا تقييما على مدى القدرة على تحمل العجز الحكومي، ويعرف هذا النوع من العجز بالعجز بدون فوائد لاستبعاده لجميع اعتمادات الفوائد، حيث يهدف هذا المقياس إلى التعرف على تحسين أو تدهور مديونية الحكومة نتيجة للسياسة الميزانية الجارية، ولكن ما يؤخذ على هذا المفهوم استبعاده لعنصر عام من عناصر العجز في الدول النامية وهو الفوائد المستحقة على الديون الخارجية، والتي اصبحت تشكل عبئا كبيرا على هذه الدول.

4.2- العجز التشغيلي

العجز التشغيلي هو ذلك العجز الذي يمثل متطلبات الافتراض الحكومي والقطاع العام مخصوما منه الجزء الذي دفع من فوائد من اجل تصحيح التضخم، وذلك من خلال معامل التصحيح النقدي ويحتوي سعر الفائدة المدفوع للدائنين جزءا من النقود لتعويضهم عن الخسائر الناجمة نتيجة لارتفاع الأسعار، فمعظم الدول تعاني من معدلات التضخم، لذا يشترط الدائنون ربط قيم ديونهم وفوائدها بالتغيرات في الأسعار، لان التضخم يعمل على تخفيض القيم الحقيقية للديون القائمة، وغالبا ما لا تكون الفوائد التي تدفع في تغطية خسائر انخفاض القيمة الحقيقية للديون كافية، وفي مثل هذه الحالات يرتفع حجم غذا تم استخدام مقياس صافي احتياجات لقطاع الحكومي من الموارد.

5.2- العجز الهيكلي

وهو مقياس يحاول ان يمحي أثر العوامل الطارئة او المؤقتة والتي تؤثر على الموازنة العامة مثل تغيرات الأسعار وانحراف أسعار الفائدة في المدى الطويل، ويستبعد هذا المقياس مبيعات الأصول الحكومية لأنها تمثل مردودا غير عادي، ويبين لنا هذا العجز عجز معدلات نمو الإيرادات الخاصة عن مسايرة معدلات نمو النفقات العامة بشكل دائم وغير مفاجئ او مؤقت، فهو عجز دائم يستبعد أثر العوامل المؤقتة او العارضة والتي تكون مؤثرة على العجز المالي إضافة إلى التذبذبات في الدخل المحلي وأسعار الفائدة.[1]

(1) سيد البواب، **"عجز الموازنة العامة للدولة النظرية والصراع الفكري للمذاهب الاقتصادية ومناهج العلاج"**، بدون دار نشر، 2000، ص 41.

المطلب الثاني: عجز الموازنة العامة للدولة عبر المذاهب الاقتصادية

لقد تباينت الآراء حول عجز الموازنة العامة للدولة باختلاف الفكر الاقتصادي السائد في كل مرحلة من مراحل التاريخ فعجز الموازنة العامة للدولة يبين لنا انعكاسها لكل فكر، وفي دراستنا هذه سوف نتناول موقف كل فكر من الأفكار الاقتصادية ابتداء من الفكر التقليدي والرأسمالي ثم الفكر الاشتراكي والإسلامي.

1- المذهب التقليدي

من بين الركائز الأساسية التي يستند إليها الفكر التقليدي هو مبدأ توازن الموازنة العامة للدولة والابتعاد عن إحداث العجز في الموازنة العامة للدولة لما له من أهمية كبيرة ي الاقتصاد الوطني، وترتكز نظرية توازن الموازنة العامة للدولة عند التقليديين عندما يتساوى مجموع الإيرادات مع مجموع الإنفاق العام.

فمبدأ توازن الموازنة السنوي في ظل هذا المذهب هدف رئيسي لا بد من تحقيقه في كل الظروف، فهو وسيلة لحسن إدارة الأموال العمومية، وضمان استمرار التوازن وزيادة الثقة في مالية الدولة.[1]

وتستند أفكار التقليديين لضرورة توازن الموازنة العامة وعدم الوقوع في عجز الموازنة العامة للدولة على الدور الذي تقوم به الدولة في الفكر التقليدي والمتمثل في الدولة الحارسة، فينحصر دورها من وجهة نظرهم على ضمان سير المرافق العامة في أضيق الحدود دون ان تتدخل في الحياة الاقتصادية او الاجتماعية، لذلك انحصر النظام المالي على الحصول على الإيرادات المالية الضرورية للنفقات العامة، وهكذا فعجز الموازنة العامة للدولة بالنسبة للتقليديين يعد خطرا كبيرا يصيب الاقتصاد الوطني، ويعتمد التقليديون على العديد من الحجج يدافعون بها على مبدأ توازن الموازنة وعدم الوقوع في عجز الموازنة العامة وأبرزها ما يلي:[2]

- تؤدي القروض العامة في الأجل الطويل إلى التأثير في تزايد الإنفاق العام وهذه الزيادة تؤدي إلى تفاقهم العجز، وبالتالي تجد الدولة نفسها مرغمة على الاقتراض.

---

(1) سيد عطية عبد الواحد، **"مبادئ واقتصاديات المالية العامة"**، دار النهضة العربي، القاهرة، 2000، ط3، ص ص06-03.

(2) علي محمد خليلي وسليماني اللوزي، **"المالية العامة"**، دار زهران، الأردن، 2001، ص 312.

- يؤدي الاقتراض الحكومي من إنقاص الطاقة الإنتاجية في المجتمع ويساهم ويشجع على تبديد الأموال العمومية بواسطة تحويل الموارد من القطاع الخاص المنتج إلى القطاع العام غير المنتج.

- يؤدي عجز الموازنة العامة إلى طبع النقود أي ما يعرف بالإصدار النقدي الجديد وهو ما يؤدي إلى زيادة عرض النقود المتداولة، وبالتالي تزيد وسائل الدفع بشكل يفوق حجم السلع المعروضة ومنه تقع الدولة في التضخم وما ينجم عنه من آثار اقتصادية سلبية.

ومنه نلاحظ ان التقليديون من أجل تحقيق التوازن في الموازنة العامة وعدم الوقوع في العجز اعتمدوا على تغطية النفقات العامة على الضرائب بشكل كبير أما القروض فلا يستعملونها إلا في الحالات الاستثنائية كالحروب والكوارث والازمات، ويفضلون القروض قصيرة الأجل، فالتوازن بالمفهوم الاقتصادي التقليدي يحرم الوقوع في العجز، ومن جهة أخرى يستبعد التقليديون الفائض في الموازنة العامة فهم يرون أن عجز الموازنة العامة يدفع الحكومات إلى زيادة الضرائب وهذه الزيادة تؤدي إلى خفض الإنفاق الخاص بالقدر نفسه وذلك ما يؤثر سلبا على القطاعات المنتجة من حيث تراكم رأس المال في هذه القطاعات، فالتقليديون دائما يخشون عدم التوازن ويعارضونه قوة وبالتحديد عدم إظهار عجز في جانب التمويل مقابل النفقات، فالدولة في حالة تزايد العجز سوف تلجأ إلى الاقتراض، وهو ما يؤدي إلى الزيادة في الإنفاق العام في الموازنات اللاحقة وهو ما يدفعها إلى اللجوء للاقتراض من جديد وبالتالي الوقوع في عجز، لذلك مبدأ التوازن الركيزة الأساسية في البناء المالي التقليدي.

2- المذهب الكينزي

يعتبر ظهور الفكر الكينزي من اهم المذاهب الاقتصادية التي بينت مدى أهمية عجز الموازنة كوسيلة لمعالجة الأزمات الاقتصادية، خصوصا أزمة الكساد العالمي السنة 1929، فمع بداية القرن العشرين بدأت الدول الرأسمالية تبتعد عن مبدأ توازن الموازنة نتيجة للأحداث التي حصلت، ففي الحرف العالمية الأولى تكبدت الدول المشاركة فيها خسائل كبيرة زادت من نفقاتها والتي فقات إيراداتها العامة بشكل كبير، فقامت هذه الدول على العمل من اجل تغطية هذه النفقات والتقليل من قيمة العجز في موازنتها، ولكن بقيت تعاني من هذا العجز، ومع استفحال ازمة الكساد في بداية الثلاثينات وتفشي ازمة البطالة وكساد في الإنتاج وهو ما أدى إلى نقص الإيرادات العامة، حيث تدخلت الدول من اجل الحد من هذه الأزمات الاقتصادية من خلال زيادة نفقاتها، وجراء هذا الإجراء وقعت موازناتها في عجز، وهو ما أدى بهذه الدولة إلى التخلي عن

مبدأ توازن الموازنة العامة، فهذا المذهب يؤمن بعدم التقيد بتوازن الموازنة العامة حسابيا، ولكن يرتكز اهتمامه بتوازن الاقتصاد الوطني والذي قد لا يمكن تحقيقه إلا على حساب عجز الموازنة، فتقوم الدولة بإحداث العجز من اجل ان يتماشى مع الظروف الاقتصادية وتحقيق التوازن في الاقتصاد الوطني، ولقد قال كينز أنه ليس من الضروري احترام مبدأ التوازن السنوي للموازنة العامة، ولكن المهم هو توازن الموازنة على مدار الدورة الاقتصادية بأكملها ويصبح عجز الموازنة ضروري ما دام يتعلق بزيادة الإنتاج والتوظيف.

ولقد تبنى كينز مبدأ مرونة الموازنة العامة للدولة أي ان الموازنة تقوم بدور تعويضي ويتجلى هذا الدور في أنه عند وجود بطالة فالتمويل بالعجز يؤدي إلى زيادة الطلب الفعلي ويتم تعويض النقص الذي يسود طلب قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى من أجل تحقيق التعادل مع مستوى العرض الكلي، وفي حالة التضخم فإن الفائض في الموازنة يؤدي غلى تحقيق مستوى الطلب الكلي إلى الوصول إلى الحد الذي يتناسب مع العرض الكلي ومنه يتحقق الاستقرار في الاقتصاد الوطني.[1]

حيث نادى كينز إلى ضرورة أن تقوم الحكومة بالتأثير على أسعار السلع والخدمات وكمية الاستهلاك ودرجة التوظيف وتوزيع الدخل من خلال توزيعها للضرائب وشراء السلع وبيعها وبالتالي تنشيط الطلب الفعلي الكلي ومنه التأثير على الفعالية الاقتصادية، وبالتالي نلاحظ أن المذهب الكينزي لا يتماشى مع المذهب التقليدي خصوصا ما تعلق بجانب المالية العامة، فلقد نادى انصار المذهب الكينزي إلى ضرورة ترك مبدأ توازن الموازنة وبانتهاج مبدأ المالية الوظيفية والذي يعارض مبدأ الموازنة المتوازنة.[2]

3- المذهب النيوكلاسيكي

جاء هذا المذهب بعد انهيار نظام النقد الدولي، فبعدما تخلت الولايات المتحدة الأمريكية المتحدة عن تحويل الدولار للذهب سنة 1971 ظهرت في الأفق أزمة الركود التضخمي والتي لم يستطع الفكر الكينزي ان يجد لها حل، ولقد جاء المذهب النيوكلاسيكي من اجل إعطاء حلول لما كان يعانيه الاقتصاد العالمي في تلك الفترة، ويستند هذا المذهب لأفكار المدرسة الكلاسيكية وذلك بإيمانها الشديد بمبدأ اليد الخفية لآدم سميث وقانون جون باتيس ساي.

---

(1) السيد عطية عبد الواحد، **مرجع سابق**، ص 125.

(2) رمزي زكي، **"الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث"**، دار سيناء للنشر،1992، ص ص 44-48،45.

وترتكز هذه النظرية على تحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي حيث ترى بأن السبب الأساسي لعجز الموازنة العامة هو تدخل الدولة في الاقتصاد، فالمذهب النيوكلاسيكي يستند غلى ما جاءت به أفكار المدرسة النقدية والتي ترى بان الهدف الأساسي للسياسة الاقتصادية يتمثل في ضرورة مواجهة التضخم وليس الوصول لتحقق الاستقرار الاقتصادي او الوصول للتوظيف الكامل، فالوصول لتحقيق الاستقرار النقدي لن يتحقق إلا من خلال انتهاج سياسة نقدية مشددة تحول دون زيادة كمية النقود بمستويات تفوق مستوى الناتج المحلي الإجمالي، كذلك نادى أصحاب المدرسة النقدية على أهمية وضرورة التخلص من عجز الموازنة العامة، وابتعاد الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي من اجل التقليل من النفقات الجارية، وخصوصا تلك النفقات التي تدعم بها المواد الاستهلاكية والتعليم والصحة، إضافة لذلك ركزت هذه المدرسة على ضرورة الحد من الاستثمارات الحكومية وتحويلها ليستثمر فيها القطاع الخاص من خلال تقليص دور القطاع الحكومي وانتهاج طريق الخوصصة.[1]

ولقد قام النقديون بتوجيه العديد من الانتقادات لكينزيين ومن أبرزها:

- اختلاف الطرق الاقتصادية والاجتماعية في فترة نجاح الأفكار الكينزية عن الظروف التي تلت تلك الفترة مثل التضخم والركود وعجز ميزان المدفوعات في جل الدول المتقدمة والدول النامية.

- عدم فاعلية السياسات المالية الكينزية في المدى القصير فالسياسات المالية من اجل ان تؤثر في التغيرات الاقتصادية تتطلب فترة زمنية طويلة من اجل ان تظهر نتائجها، بسبب بطئ تفعيل التشريعات والقرارات الإدارية لمواجهة التغيرات الاقتصادية الحادثة في المجتمع.

وعلى أساس هذه الانتقادات بنت هذه المدرسة نظريتها وأفكارها حيث تألقت أفكار النقديين المحدثين في السياسات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الصناعية، ولقد تبنى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أفكار هذه المدرسة واستخدمت من اجل التخفيف من حدة الأزمات الناتجة عن تفاقم عجز الموازنة والبطالة والركود الاقتصادي، ويستند ذلك للعلاقة الوثيقة بين التخلص من عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات وبين القضاء على عجز الموازنة العامة للدولة ولقد استخدم صندوق النقد الدولي المنهج الانكماشي لعلاج العجز في الموازنة العامة بواسطة زيادة موارد الدولة وخفض معدل نمو الإنفاق العام.

---

[1] رمزي زكي، **"التضخم المستورد"**، دار المستقبل العربي، 1986، ص ص 100-102.

ولقد جاء بعد المذهب النيوكلاسيكي المذهب النيوكينزي والذي رد على أفكار النيوكلاسيك وجاء بأفكار تتماشى مع الأوضاع الاقتصادية الراهنة في تلك الفترة، وأكد المذهب النيوكينزي على ضرورة تدخل الدولة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وأن تلعب الموازنة العامة دورا أساسيا في الاقتصاد الوطني وان تكون كوسيلة وأداة لعلاج الكساد والتضخم بحيث تكون كمنقذ في حالة الكساد، ومن جانب آخر الاعتماد على فائض الموازنة العامة كموجه في حالة التضخم، ومنه فغن مدى ملائمة تحقيق العجز او الفائض في الموازنة مرتبط بحالة الاقتصاد ومن الضروري حدوث توازن الموازنة على مدى الدورة الاقتصادية وليس بالضرورة التوازن السنوي.[1]

4- المذهب الإسلامي

تهتم الدولة الإسلامية بكفاية المصالح والحاجات الأساسية للمجتمع وذلك بما تمتلكه من إيرادات عامة، ففي المذهب الإسلامي نجد ان الدولة دائما تسعى إلى التوازن المحاسبي للموازنة العامة لأنه بمثابة مؤشر عن استقرار الأوضاع الاقتصادية وسلامة البنيان الاقتصادي، ففي مثل هذه الحالة لن تلجأ الدولة إلى الأدوات غير العادية لتمويل موازنتها عند وقع عجز في موازنتها العامة، وإذا استدعت الحالات الطارئة التي تتطلب منها الاستعانة بالإيرادات غير العادية فتتخلى عن قاعدة التوازن المحاسبي من اجل تحقيق مصلحة الدولة، فنلاحظ ان الأصل في مجمل النفقات العامة العادية للدولة الإسلامية تتقدر وفقا للأهداف الأساسية للدولة ومدى استطاعتها على تحصيل الإيرادات، ففي حالة عدم كفاية الإيرادات ووقوع عجز في الموازنة العامة للدولة تستعين بالإيرادات غير العادية من اجل سد هذا العجز.[2]

ولقد عرف الفكر الإسلامي نظرية العجز المقصود قبل الفكر الرأسمالي الحديث وطبقها قبل الأنظمة الوضعية، فالدولة الإسلامية لم تتقيد بقاعدة الموازنة العامة، فكانت وضعية الموازنة العامة للدولة تتماشى وتتساير مع الأوضاع الاقتصادية، فوجود فائض أو عجز في الموازنة العامة للدولة الإسلامية وارد دائما خصوصا في صدر الإسلام كانت نفقات الدولة الإسلامية تفوق إيراداتها العامة وبالتالي وجود عجز في موازنتها، ولكن تقوم الدولة الإسلامية بمعالجة هذا العجز بعدة طرق ووسائل كفيلة لسد هذا العجز في الموازنة العامة للدولة.

---

(1) رمزي زكي، **"التضخم والتكيف الهيكلي في الدولة النامية"**، دار المستقبل العربي، 1986، ص ص 81-82.

(2) يوسف إبراهيم، **"النفقات العامة في الإسلام"**، دار الكتاب الجامعي، القاهرة،، 1980، ص 326.

وبالتالي نلاحظ ان النظام الاقتصادي الإسلامي من أول الأنظمة التي وضعت أسسا متينة وصحيحة للموازنة العامة، وأعتمد النظام الاقتصادي الإسلامي على نظرية العجز المقصود ولم يتقيد بمبدأ توازن الموازنة العامة ووضع حلولا وأدوات ناجعة للوقوف أمام عجز الموازنة العامة للدولة.

المطلب الثالث: أسباب عجز الموازنة العامة للدولة

هناك العديد من العوامل التي تؤدي للوقوع في عجز الموازنة، وهذه العوامل قد تكون عوامل سياسية او عوامل اجتماعية أو اقتصادية، ولكن السبب الرئيسي يرجع للعوامل الاقتصادية، فنمو الإنفاق العام بمعدلات اكبر من معدلات نمو الإيرادات العامة من الأسباب الرئيسية لبروز العجز في الموازنة العامة، وهو ما سنتناوله في هذا المطلب.

1- عامل النمو في الإنفاق العام

عد ظهور مفهوم الدولة المتدخلة أصبحت الدولة تتدخل في كل نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فأضحت النفقات العامة من أبرز الوسائل التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق مختلف أهدافها، فزيادة النشاط الاقتصادي للدولة تزايد معه نمو النفقات العامة، وهناك مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى زيادة معدل النفقات العامة وأبرزها:[1]

1.1- زيادة أعباء الديون العامة المحلية والخارجية

لقد ظهر هذا العامل في عقد السبعينات والثمانينات وهذا بعد ان تخلفت العديد من الدول النامية عن سداد ديونها بسبب تفاقم حجمها، وجدت هذه الدول نفسها أمام خيارين صعبين إما ان توقف عملية التنمية الاقتصادية أو تقوم بخدمة الديون الخارجية، وعليه فإذا ركزت هذه الدول على تمويل التنمية الاقتصادية فلا يمكن لها ان لا تقوم بتسديد التزاماتها الخارجية، ومنه تهتز سمعتها لدى الدول، وفي المقابل إذا قامت بتسديد ديونها فلا يمكن لها تحقيق أهدافها التنموية، فأعباء خدمة هذه الديون تظهر في الموازنة العامة، فيتم حساب الفوائد المستحقة على الديون الداخلية والخارجية ضمن النفقات الجارية، أما أقساط الديون فتظهر في باب التحويلات الرأسمالية، ومع تزايد المديونية الداخلية والخارجية تزايد معها الإنفاق الخاص بتغطية هذه الديون

2.1- الإنفاق العسكري

(1) رمزي زكي، **"علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي"**، دار الهدى للثقافة والنشر، وسريا، 2000، ص ص 93-95.

تعتبر النفقات العسكرية من الأسباب الرئيسية لتزايد الإنفاق العام فهي تمثل نسبة كبيرة من النسبة الإجمالية لمجموع النفقات العامة، فارتفاع الأعباء الدفاعية والأمنية بسبب الحروب وعدم الاستقرار السياسي زاد من حجم هذه النفقات، فالإنفاق العسكري لعب دورا بارزا في تفاقم وزيادة عجز الموازنة للدول بسبب ضخامة هذه النفقات، ففي الآونة الأخيرة ونتيجة لعدم الاستقرار الأمني في أغلبية الدول نلاحظ التزايد الهائل في هذه النفقات خصوصا في الدول العربية.

3.1- اتساع نمو العمالة الحكومية

تتميز العمالة في القطاع الحكومي بتزايد معدلات نموها بالإضافة إلى تزايد نسبتها إلى إجمالي حجم التوظيف على مستوى الاقتصاد الوطني ككل وهو ما يؤثر على ارتفاع حجم النفقات الجارية من خلال زيادة الرواتب والأجور، فعندما نتتبع موازنات الدول نجد تزايد هائل في جانب نفقات التسيير سببه هو الزيادة الكبيرة في الأجور نتيجة لنمو العمالة الحكومية، فهذا النوع من الإنفاق يمثل سببا رئيسيا في زيادة الإنفاق بشكل عام واتساع حجم عجز الموازنة العامة بشكل خاص.

4.1- الأزمات الاقتصادية

تؤدي الازمات الاقتصادية إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة بسبب زيادة الإنفاق العام، ففي حالة الأزمات الاقتصادية تتجه معظم الدول إلى زيادة الإنفاق العام من اجل التخفيف من حدتها، فمثلا في حالة الركود الاقتصادي تقوم الدولة بزيادة الإنفاق العام من اجل زيادة التشغيل، وبالتالي الزيادة في الدخل الوطني، ويكون ذلك فعالا في الدول المتقدمة لما تتميز به من مرونة في جهازها الإنتاجي.

5.1- التوسع في النفقات غير الضرورية

يعتبر الإشراف على إقامة المباني الحكومية الضخمة والفخمة وصرف نفقات كبيرة على شراء الأثاث الفاخر وتزيين هذه المرافق من الأسباب الرئيسية لتزايد الإنفاق العام، فصرف نفقات كبيرة على هذه المرافق الإدارية وعلى موظفيها يزيد من اتساع حجم الإنفاق العام بشكل عام وبالتالي ينعكس تأثيره السلبي على رصيد الموازنة العامة.

6.1- زيادة الدعم السلعي والإنتاجي وزيادة الإنفاق العام على الاستهلاك

كلما زاد اتساع نطاق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والحياة الاقتصادية زاد معها حجم الإنفاق فتوجه الدولة لدعم بعض السلع المحلية ودعم المنتجين المحليين يزيد من حجم نفقاتها التحويلية وهو ما يؤثر على الحجم الكلي للإنفاق العام.

7.1- سياسة التمويل بالعجز

تعتبر هذه السياسة من السياسات التي تستعمل كأداة من أدوات التنمية الاقتصادية، ففي هذه الحالة تلجأ الدولة إلى إحداث عجز مقصود في موازنتها العامة، بحيث يتم تمويله بواسطة الإصدار النقدي الجديد ومنه يتم تحقيق المزيد من التشغيل للموارد العاطلة من اجل تعويض ضعف الطلب في القطاع الخاص وهذا ما يؤدي غلى زيادة المشروعات الاقتصادية ومنه ارتفاع نسب التوظيف والإنتاج فيزيد على إثرها العرض الكلي، ولقد ثبت ان سياسة التمويل بالعجز قد فشلت في تحقيق اهدافها وتعتبر من الأسباب الرئيسية لتزايد نسبة عجز الموازنة العامة.

8.1- التضخم

من الأسباب الرئيسية المؤدية لتزايد الإنفاق العام هو تدهور القوة الشرائية، حيث يؤثر ذلك على الدولة عبر تزايد نفقات مشترياتها وكل مستلزماتها السلعية، ففي هذه الحالة تحاول الدولة المحافظة على نفس الإشباع قبل فترة التضخم فتمنح للأفراد علاوة من اجل تعويض الانخفاض الذي يطرأ على دخولهم الحقيقية، إضافة إلى ذلك تزيد من مخصصات الدعم السلعي وترفع كلفة الاستثمار العامة، وما تجدر إليه الإشارة ان ارتفاع الأسعار نتيجة لتدهور القوة الشرائية للنقود لا يؤدي لارتفاع كل أنواع النفقات العامة مثل النفقات المخصصة لخدمة الديون.

2- تراجع نمو الإيرادات العامة

لا يمكن لعجز الموازنة ان يظهر بسبب الارتفاع الكبير في الإنفاق العامة ما دام الارتفاع في الإيرادات العامة يكون بنفس النسبة، ولكن يظهر هذا العجز إذا ارتفعت الإيرادات العامة بنسبة تقل عن نسبة ارتفاع النفقات العامة.

ويمكن التعرف على مدى التفاوت الحادث بين نمو النفقات ونمو الإيرادات العامة من خلال حساب العلاقة بين التغير النسبي في الإيرادات العامة والتغير النسبي في النفقات العامة للدولة عير الزمن، وتعرف هذه العلاقة بمصطلح حساسية الإيرادات العامة للتغير في النفقات العامة، والمعادلة التي تبين لنا هذه العلاقة هي:[1]

[1] رمزي زكي، **"الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث"**، مرجع سابق، ص 69.

بحيث أن:

$$\emptyset_e = \frac{\frac{\Delta T}{T}}{\frac{\Delta E}{E}}$$

*ϕ_e: معامل حساسية الموارد للتغير مع النفقات العامة
*ΔT: التغير في موارد الدولة
* T: موارد الدولة العادية
* ΔE: التغير في النفقات العامة
* E: النفقات العامة

فإذا كان معامل حساسية الموارد للتغير مع النفقات تجه نحو التناقص عبر الزمن فيدل ذلك على اتساع الفجوة بين نمو النفقات العامة، ونمو الإيرادات العامة وهو ما يفسر وقوع الدولة في مشكلة عجز الموازنة لفترات طويلة من الوقت.

أما إذا كان معامل حساسية الموارد للتغير مع النفقات اكبر من الواحد أي $\phi_e > 1$ أو تكون متزايدة مع مرور الوقت، وكان هناك عجز فهو يعني أن الوضع المالي للدولة يسير في الاتجاه الصحيح بمعنى يسير نحو تقليص العجز في الموازنة العامة للدولة.

أما الحالة الثالثة والمتمثلة في: $\phi_e = 1$، وجد عجز في الموازنة العامة للدولة فهنا يكون أمام الدولة عمل كبير يتطلب رفع قيمة معامل حساسية الموارد لتتغير مع النفقات من اجل ان يتحسن الوضع المالي للدولة ويتم تقليص عجز الموازنة العامة للدولة.

ويمكن إبراز اهم العوامل المتعلقة بقصور الموارد العامة للدولة فيما يلي:[1]

1.2- ضعف الجهد الضريبي

من اهم المقاييس الأساسية التي وضعها الاقتصاديون لقياس الجهد الضريبي هي الطاقة الضريبية، ففي أغلب الاحيان يقاس الجهد الضريبي بنسبة الإيرادات إلى الدخل القومي، وتتسم الدول النامية عامة والجزائر بشكل خاص بانخفاض نسبة الحصيلة الضريبية إلى إجمالي الناتج الوطني والسبب في ذلك يكمن في انخفاض متوسط دخل الفرد وانخفاض الوعي الضريبي لدى المكلفين وتوسع نطاق الاقتصاد غير الرسمي والذي يعرف بأنه مجموع الدخول غير الواردة في الحسابات الوطنية وكل هذه الاسباب تؤثر بشكل كبير على الجهد الضريبي.

2.2- التهرب الضريبي

(1) رمزي زكي، **نفس المرجع أعلاه**، ص 97.

تعتبر ظاهرة التهرب الضريبي ظاهرة عالمية قديمة اقترن وجودها بوجود الضريبة، فالتهرب الضريبي يقلص من اهمية النظام الضريبي ويهدد وجوده، ويختلف مستوى التهرب من دولة لأخرى، وازدادت اهمية التهرب الضريبي جراء النمو المتسارع للنشاط الاقتصادي الموازي وزيادة العجز في الموازنة، فالتهرب الضريبي يؤدي إلى إنقاص الحصيلة الضريبية ما يؤثر على الموازنة العامة للدولة لان الضرائب تمثل الجزء الكبير من الإيرادات العامة، وعليه يتضح لنا ان التهرب الضريبي يؤدي إلى إنقاص حصيلة الإيرادات العامة ومنه اتباع سياسة ميزانية من شأنها تقليص حجم النفقات العامة.

3.2- جمود النظام الضريبي

النظام الضريبي هو ذلك الإطار الذي تعمل بداخله مجموعة من الضرائب التي يراد باختيارها وتطبيقها تحقيق أهداف السياسة الضريبية، فهو مجموعة من العناصر الإيديولوجية والاقتصادية الفنية التي يؤدي تركيبها إلى كيان ضريبي معين،[1] فكل دولة تستخدم النظام الضريبي للوصول للتحقيق أهدافها المختلفة، فبطء مسايرة التطورات العالمية والمحلية يؤثر سلبا على تطور النظام الضريبي وبالتالي صعوبة تحقيق الأحداث التي تسعى غليها الدول، فمعظم الدول النامية تعاني من جمود نظامها الضريبي، وعدم تطوره وهو ما عرقل مسار النمو الاقتصادي بشكل عام وأثر على إيرادات الدولة بشكل خاص.

وتتكبد الخزينة العمومية فقدان اموال كبيرة جراء جمود النظام الضريبي وعدم مرونته، فحصيلة الضرائب في كل سنة مالية تكون عاجزة عن مواكبة التطورات التي تحصل في الأسعار والدخول وانخفاض العملة والسبب في ذلك ارتباط تغير النظام الضريبي بتغير القوانين التي تضعها السلطة التشريعية والتي تأخذ فترة زمنية طويلة، بالإضافة إلى عدم وجود إطارات ذات كفاءة عالية لتطبيق هذه القوانين ومن جانب آخر التأخر في استعمال التكنولوجيا الحديثة كل هذه العوامل أدت غلى جمود وتختلف الأنظمة الضريبية.[2]

وبالتالي تأثيرها السلبي على نمو إيرادات الموازنة ومنه اتساع الفجوة بينها وبين النفقات العامة وهو ما يزيد من عجز الموازنة العامة للدولة.

4.2- كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية

(1) سعيد عبد العزيز، **"النظم الضريبية"**، بيروت، 1985، ص 15.

(2) رمزي زكي، **"الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث"**، مرجع سابق، ص 98.

من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تقاعس نمو الإيرادات العامة هو كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية، فهذه الإعفاءات تؤثر بدرجة كبيرة على إيرادات الموازنة العامة للدولة، فنلاحظ أنه عندما تريد الدولة ان تقوم بجذب الاستثمارات الأجنبية تقدم لها الكثير من الامتيازات وأبرزها تكون على شكل إعفاءات ضريبية كبيرة وهو ما يؤثر سلبا على إيرادات الدولة، وبالتالي اعتماد الدولة على تقديم هذه الإعفاءات غير المدروسة يؤدي إلى الضرر بإيراداتها السيادية.[1]

5.2- تدهور الأسعار العالمية للمواد الخام

تعاني الكثير من الدول النامية من عدم استقرار إيراداتها المالية جراء اعتماد على صادراتها من المواد الخام، فتدهور الأسعار العالمية للمواد الخام جراء الأوضاع الاقتصادية العالمية غير المستقرة يؤثر وينعكس بشكل كبير على الموارد المالية لهذه الدول، وهو ما يؤدي إلى قلة حصيلة النقد الأجنبي وحصيلة الإيرادات العامة وهو الأمر الذي ينعكس سلبا على الموازنة العامة مسببا وقوع العجز.

6.2- ظاهرة المتأخرات المالية

تؤدي ظاهرة المتأخرات المالية إلى تدهور الموارد العامة لموازنة الدولة، والسمات الرئيسية لهذه الظاهرة هو التأخر في تحصيل الضريبة في مواعيدها المقررة قانونا ويرجع ذلك للكثير من الأسباب إضافة غلى تقاعس الممولين على دفع ما عليهم من ضرائب والإهمال الكبير من العمال المختصين بتحصيل الضرائب وضعف الإمكانيات وكثرة التعقيدات الموجودة في التشريعات الضريبية، كل هذه الأسباب تؤدي إلى انتشار هذه الظاهرة التي تؤثر بدرجة كبيرة على أهم إيراد من إيرادات الموازنة العامة للدولة.[2]

المطلب الرابع: آثار عجز الموازنة العامة للدولة

عندما تقع أي دولة في عجز في موازنتها العامة تقوم بتمويل هذا العجز بواسطة العديد من الطرق والوسائل، وقد يترك تمويل هذا العجز آثار متعددة وتختلف هذه الآثار باختلاف الطريقة التي يتم بها تمويل هذا العجز، حيث أنه لا بد من التفرقة بين الآثار التضخمية المترتبة على زيادة الإصدار النقدي والائتمان الممنوح للحكومة، والآثار غير التضخية الناجمة على الاقتراض الداخلي والخارجي وسوف نتناول كل هذه الآثار فيما يلي:

---

(1) عبد المجيد قدي، **"المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 206.

(2) رمزي زكي، **مرجع سابق**، ص 99.

1- الآثار الناجمة على التمويل التضخمي

يعتبر العجز المتزايد في الموازنة للدولة من الأسباب الرئيسية للتضخم، حيث انه في حالة لجوء الدولة إلى تمويل العجز عن طريق هذه الوسائل سوف تواجه آثار تضخمية حادة فعوض مواجهتها لمشكل العجز في الموازنة يظهر لها مشكل آخر لا يقل خطورة وهو التضخم.

وقبل التطرق لهذه الآثار نذكر بأهم أساليب التمويل التضخمي وهي:

- الإصدار النقدي الجديد عن طريق البنك المركزي والذي لا يقابله غطاء حقيقي من السلع والخدمات.

- التوسع في الائتمان الممنوح للحكومة من قبل الجهاز المصرفي التي تساهم في رفع المستوى العام للأسعار أما التضخم المالي فيظهر عندما يتم خلق النقود عن طريق زيادة الائتمان المصرفي بمعدل اكبر من معدل نمو الناتج القومي، فهناك نسبة كبيرة من العجز تغطى عن طريق التمويل المصرفي.

وأهم آثار اللجوء للتمويل التضخمي ما يلي:[1]

- فقدان النقود لأبرز خواصها والمتمثلة في خاصية مخزن للقيمة ومنه فقدان العملة قيمتها لدى الأفراد وهو ما يؤدي بهم للاحتفاظ بأموالهم بالعملات الصعبة وهو ما يؤثر سلبا على العملة الوطنية وينخفض سعر صرفها مقابل العملات الأجنبية.

- إعادة توزيع الدخل بشكل عشوائي لفائدة الطبقة الغنية على حساب الطبقة المتوسطة والفقيرة وهو ما يؤدي إلى تدهور دخولهم الحقيقية بسبب الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، ما يؤثر على مستوى معيشتهم، ولكن في الجانب الآخر نجد ان أصحاب الدخول المرتفعة هو المستفيدون من هذه الحالة لأنهم في أغلب الأحيان هم الذين يمتلكون رؤوس الأموال ويحققون أرباح مرتفعة بسبب ارتفاع الأسعار.

- تأثر ميزان المدفوعات بسبب التضخم، فعندما يرتفع المستوى العام للأسعار ترتفع معه التكاليف بالنسبة للقطاعات التي تعمل في التصدير فترتفع الأسعار النهائية لهذه المنتجات وتتدهور قيمتها في السوق العالمي وبالتالي تنخفض حصيلة الصادرات ومن جانب آخر ترتفع حصيلة الواردات بسبب التضخم.

---

(1) أحمد الشفر، **"الاقتصاد المالي"**، الدار الجامعية للنشر، عمان، 2000، ص 314.

- ارتفاع مستويات التضخم يزيد من تعقيد مشكل عجز الموازنة العامة، وذلك جراء عدم استجابة الحصيلة الضريبية للزيادة مع ارتفاع المستوى العام للأسعار بسبب عدم مرونة الجهاز الضريبي.

ومما سبق نلاحظ ان الاعتماد على التمويل التضخمي لعجز الموازنة مهما ادى إلى تحقيق موارد إضافية إلا أنه يؤدي إلى إعاقة النمو الاقتصادي الحقيقي والإضرار بالادخار الخاص زيادة الاستهلاك كما أنه يؤثر بشكل كبير على الاستثمارات من كل جوانبها.

فتزايد الكتلة النقدية المتداولة يؤدي إلى ارتفاع حجم الطلب الكلي من جهة ومن جهة أخرى لا يرتفع عرض المواد الاستهلاكية بنفس النسبة، وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العرض، وبالتالي ترتفع الأسعار وتنخفض قيمة العملة وعليه ترتفع مستويات التضخم من تلقاء نفسها ما يؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة وبالتالي عجز جديد وتمويل تضخمي جديد وهكذا تبقى الدولة تتخبط بين مشكل العجز والموجات العاتية للتضخم والسبب في ذلك هو ان معظم الحكومات ترى أن هذه الوسيلة تمنحها القدرة على زيادة الإنفاق العامة دون اللجوء لزيادة الضرائب ، إضافة إلى ذلك عدم ترتب التزامات على الحكومة جراء اللجوء للاقتراض، فالآثار التي تطرقنا إليها سابقا والتي ظهرت جراء تمويل عجز الموازنة العامة نجدها بصورة خاصة في الدول التي لا تتواجد فيها موارد أخرى تمكنها من تمويل عجز موازنتها العامة.

2- الآثار الناجمة على التمويل غير التضخمي

تختلف آثار عجز الموازنة العامة للدولة باختلاف الطريقة المتبعة لتمويل هذا العجز، فبعدما تعرفنا على مختلف الآثار الناتجة عن التمويل التضخمي سوف نعرج إلى آثار أخرى تختلف تماما عن الآثار الأولى لأن الحكومة في هذه الحالة تعتمد على وسائل مختلفة لتمويل العجز هي اللجوء إلى الاقتراض بكل أنواعه، الزيادة في معدلات الضريبة والسحب من احتياطات الدولية.

وسوف نتطرق إلى آثار كل تمويل فيما يلي:

1.2- آثار اللجوء للاقتراض لتمويل العجز

تختلف آثار الاعتماد على الاقتراض لتمويل عجز الموازنة باختلاف نوع وطبيعة القرض الذي تعتمد عليه الدولة، لذلك سوف نتطرق إلى آثار القروض الداخلية من جهة وآثار القروض الخارجية من جهة أخرى.

1.1.2- آثار الاقتراض الداخلي

عندما تقع الدول في عجز في موازنتها العامة عادة ما نلجأ لتمويل هذا العجز عن طريق اللجوء إلى المدخرات المحلية وقد يكون ذلك بسبب عدم قدرة الدولة على تنمية إيراداتها العادية خصوصا الإيرادات الضريبية، حيث تلجأ الحكومات إلى الاقتراض الداخلي وذلك عن طريق ادوات الدين العام الداخلي بحيث يتم الاقتراض من الجمهور غير المصرفي بواسطة بيع السندات الحكومية واذونات الخزينة للأفراد والمؤسسات المالية، لذلك تعتبر هذه الطريقة من المصادر التمويلية غير التضخمية لأنها تعتمد على مدخرات حقيقية فلا يترتب عليها تغير صافي في عرض النقود وبالتالي هذه الطريقة ما هي إلا نقل للقدرة الشرائية من قطاع إلى قطاع آخر ما يؤدي عن طريق هذه الآلية الى انخفاض عرض النقود، وفي الغالب ما تعتمد الدول على هذه الطريقة لتمويل عجز موازنتها خصوصا الدول المتقدمة، ولكن يشترط لنجاح هذه الطريقة وجود عدة شروط عامة وهي:[1]

- أن تتوفر الدولة على سوق مالي نشط يتم تداول الأوراق فيه بكل أنواعها، وهو ما يسهل تداول ادوات الدين المحلي.

- ان يكون سعر صرف عملة الدولة مستقر.

- لا بد أن تكون الدولة تتمتع بثقة لدى الأفراد والمؤسسات تؤهلها للحصول على المبالغ التي تحتاجها عن طريق هذه السندات وأن تحترم آجال الاستحقاق المحددة.

- لا يجب أن تكون نسب التضخم مرتفعة وأن تكون سعر الفائدة الذي تقدمه هذه الأدوات موجبا.

- لا بد أن تتمتع مختلف القطاعات بفوائض مالية وادخارات تمكنها من المساهمة في العملية الاقتراض.

ولكن هناك الكثير من الدول التي تلجأ إلى هذه الطريقة ولا تتوفر فيها الشروط السابقة، إضافة إلى ذلك تتمادى في استعمال هذه الطريقة لذلك تنجم عنها آثار مختلفة وأهمها:

- إذا ما تم استخدام هذه الوسيلة في تمويل العجز الهيكلي والمزمن وامتد لفترات طويلة بحيث يكون آثرها عكسيا فعوض انه يتم علاج العجز بهذه الوسيلة تكون سببا أساسيا في زيادته لان التمادي في كمية الأذونات المصدرة وارتفاع أسعار الفائدة التي تمنح لمشتريها سترفع

[1] رمزي زكي، **"انفجار العجز"**، دار المدى للطباعة والنشر والتوزيع, 2000، ص 122.

بصورة واضحة عبء خدمة الدين العامة المحلي، وهو ما يزيد من الإنفاق العام الجاري وبالتالي تتوسع فجوة العجز في الموازنة العامة.

- انخفاض المدخرات في سوق الأموال المخصصة للإقراض لتمويل الإنفاق الخاص، وهو ما يعني انخفاض عرض الأرصدة النقدية المتاحة لتمويل الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري للقطاع الخاص ومنه ارتفاع أسعار الفائدة ومزاحمة النشاط الخاص، ، وبالتالي تراجع الاستثمار بسبب ارتفاع كلفة الاستثمار الخاص.

- تؤثر هذه الاداة على الاستثمار والنمو الاقتصادي، فالدولة عندما تقوم باللجوء إلى الادخارات واستعمالها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة توجه هذه الاموال للإنفاق الاستهلاكي بدلا من توجيهها للاستثمارات والمشاريع الاقتصادية المنتجة وهو ما يؤدي إلى تضرر الاستثمارات وتوقف عملية التنمية الاقتصادية وهو ما يؤثر على النمو الاقتصادي.

- اعتماد الدولة بشكل كبير على الاقتراض الداخلي يؤدي إلى زيادة حجم الدين الداخلي للدولة، وهو ما يثقل كاهلها خصوصا مع ارتفاع الأقساط والفوائد.

- تعميق التفاوت في توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقة الغنية وأصحاب رؤوس الاموال، لذلك غالبا ما نجد ان نفقات الموظفين في الدوائر الحكومية تقل بكثير عن تلك النفقات المخصصة لتسديد الدين العام وفوائده.

- انكماش الاقتصاد الوطني وذلك بسبب رفع سعر الفائدة وهو ما يجعل تكلفة رأس المال الثابت عالية جدا، وهو ما يؤدي إلى خفض الميل للاستثمار، إضافة لذلك فارتفاع كلفة رأس المال الجاري يؤدي إلى اتجاه الأسعار نحو الارتفاع.

وما تجدر إليه الإشارة انه يمكن ان لا تظهر هذه الآثار إذا تم استعمال هذه الطريقة التمويلية بشكل جيد وفي الحدود المعقولة ومع توفر الشروط المذكورة سابقا.

2.1.2- آثار الاقتراض الخارجي

عندما لا تتمكن الدولة من سد عجز الموازنة العامة عن طريق الاقتراض الداخلي، فإنها قد تلجأ إلى الاقتراض الخارجي، وذلك سواء من الأسواق الدولية او الإقليمية او من مؤسسات عامة او مؤسسات خاصة، فعندما تعتمد الدولة على الاقتراض الخارجي لتمويل عجز الموازنة العامة فتظهر العديد من الآثار والتي يمكن إبرازها فيما يلي:[1]

(1) - رمزي زكي، **"انفجار العجز"**، مرجع سابق، ص 133.

- عندما تقوم الحكومة بإنفاق حصيلة القرض الخارجي لتمويل النفقات الاستهلاكية يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع الأسعار عند جمود الجهاز الإنتاجي.

- التزايد الكبير في أعباء خدمة الديون الخارجية سواء فيما يتعلق بالفوائد أو الأقساط خصوصا مع الاعتماد الكبير للمقرضين على تعويم أسعار الفائدة.

- يؤدي اللجوء إلى الاقتراض الخارجي غلى اقتطاع جزء كبير من حصيلة صادرات هذا البلد وذلك بسبب ارتفاع معدل خدمة الديون.

- يؤدي تراكم أعباء الديون العامة الخارجية إلى السحب من الاحتياطات الدولية، وهو ما يؤثر على حجمها وبالتالي التأثير على استقرار الأوضاع الاقتصادية في الدولة بشكل عام.

- تؤثر القروض الخارجية على السياسات الاقتصادية الداخلية بحيث يصبح صناعة القرار على المستوى الخارجي، وذلك بتطبيق سياسات اقتصادية قاسية من اجل إعادة التوازن للاقتصاد الوطني، مما يؤثر بشكل كبير على المستوى المعيشي للأفراد خصوصا الطبقات المحدودة الدخل.

وما تجدر إليه الإشارة إلى أنه عندما تعتمد الدولة على طرح السندات الحكومية في الأسواق المالية الخارجية من اجل تمويل عجز الموازنة العامة للدولة فسوف يؤدي ذلك إلى التأثير في عرض النقود، فقيام الحكومة بتقييد حصيلة بيع السندات الحكومية في الأسواق الخارجية لتمويل الإنفاق المحلي سوف يؤدي غلى زيادة عرض النقود.

2.2- آثار اللجوء للتمويل بواسطة الزيادة في معدلات الضرائب

إضافة للآثار السالفة الذكر، هناك آثار اخرى تظهر جراء اعتماد الحكومة لزيادة معدلات الضرائب من اجل تمويل عجز الموازنة العامة، فغالبا ما تقوم الدولة برفع معدلات الضرائب من أجل زيادة الإيرادات لتغطية العجز في الموازنة العامة وتنجر نتيجة لهذه الزيادة في معدلات الضرائب العديد من الآثار وأبرزها.[1]

- التأثير على القدرة الشرائية للأفراد خصوصا عندما تقوم الدولة برفع الضرائب على القيمة المضافة، فتؤدي هذه الزيادات إلى خفض إنفاق الطبقات المحدودة الدخل بسبب الأعباء الكبيرة للضرائب من جهة والدخل المنخفض من جهة أخرى.

- التأثير على حجم الاستثمارات بحيث انه يمكن لهذه الأداة ان تكون سلاح ذو حدين، وذلك على حسب وضعيتها الاقتصادية، فيمكن من خلالها تشجيع الاستثمارات من خلال الإعفاءات

(1) عبد المنعم فوزي، **"المالية العامة والسياسات المقارنة"**، دار النهضة العربية، لبنان، ص 198.

والتخفيضات الضريبية على بعض الاستثمارات، كما يمكن ان تكون عقبة أمام تطور الاستثمارات في الدولة، فعندما تقوم الدولة برفع معدلات بعض الضرائب على الأنشطة الاستثمارية أو استحداث انواع اخرى من اجل تمويل عجز الموازنة فهو ما يؤثر سلبا على الاستثمار وبالتالي تأثر الاقتصاد الوطني بشكل عام.

- تؤدي المعدلات المرتفعة للضرائب إلى تخفيض حجم الإنتاج كما أنها تؤثر في حجم العمالة في القطاعات التي تفرض عليها نسب مرتفعة من الضرائب.

- تأثر مستوى الطلب الكلي حيث يزداد التأثير الصافي في حجم الدخل القومي في الاقتصاد.

- يؤثر في رفع معدلات الضرائب الرأسمالية على الادخار بحيث ينخفض الادخار، لأن المدخرين يقارنون بين التضحية باقتناء الحاجات الاستهلاكية والعوائد المتناقضة من مدخراتهم وهو ما يدفعهم لزيادة الاستهلاك على حساب الادخار.

وعموما يمكن القول ان تأثير رفع معدلات الضرائب من اجل تمويل عجز الموازنة يتحدد على حسب معدلات الضرائب وأنواعها، لذلك لا يمكن اعتبار الضرائب دائما ذات أثر سلبي بل يمكن ان تستخدم كوسيلة لتوليد آثار إيجابية.

المبحث الثاني: دور السياسة الإنفاقية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة

من أبرز السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدول في التأثير على موازنتها العامة هي السياسة الإنفاقية، وأخذت هذه السياسة مكانتها منذ الازمة العالمية لسنة 1929، حيث يتفق الكثير من الاقتصاديين في تحليلهم على أنها من بين السياسات الأكثر فاعلية في تحفير النشاط الاقتصادي، أما في بداية هذا القرن وبعد الأزمة العالمية 2008 استعملتها الدول من أجل تخفيض حدة عجز الموازنة التي تعاني منه جراء الأزمة، فمعظم الدول التي مستها الأزمة قامت بانتهاج السياسة التقشفية لتخفيض حدة العجز الكبير الذي تعاني منه.

المطلب الأول: الجوانب النظرية للسياسة الاتفاقية

تسعى السياسة الإنفاقية دوما لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية للدولة، فهي من اهم السياسات التي تستخدمها للتحكم في العديد من المتغيرات الاقتصادية لا سيما ما يتعلق بالموازنة العامة للدولة وذلك باعتبار النفقات العامة جزء رئيسي من مكونات هذه الموازنة، وسوف نتطرق في هذا المطلب لمفهوم السياسة الإنفاقية والأهداف التي تسعى لها ثم بعد ذلك نشير إلى الأدوات التي ترتكز عليها.

1- مفهوم السياسة الإنفاقية

السياسة الإنفاقية "هي تلك الوسائل التي يمكن من خلالها التدخل والتأثير على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني".[1]

"السياسة الإنفاقية هي ذلك السلوك المالي للحكومة الذي يكون جوهره الإنفاق العام وهدفه تحقيق مجموعة من الأهداف".[2]

ومما سبق يمكن القول بان السياسة الإنفاقية هي تلك السياسة التي تنتهجها الدولة من اجل التأثير في الطلب الكلي بزيادة أو تخفيض حجم الإنفاق الحكومي بهدف تحقيق التوازن في الاقتصاد والوصول لتحقيق الأهداف المرجوة.

2- أدوات السياسة الإنفاقية

السياسة الإنفاقية هي أداة من ادوات السياسة الميزانية التي تستعملها الدولة بالاعتماد على مجموعة من التدابير المتعلقة باستخدام النفقات العامة من اجل التأثير عل الطلب الكلي هي الاقتصاد للوصول للأهداف المرجوة، ومن اهم أدوات السياسة الإنفاقية ما يلي:[1]

---

(1) علي كنعان، **"الاقتصاد المالي"**، منشورات جامعة دمشق-سوريا، 2009، ص 326.

(2) عبد المجيد قدي، **مرجع سابق**، ص 190-191.

1-2 تخفيض أو زيادة الإنفاق العام

يتحدد حجم الزيادة او التخفيض على حسب الوضعية الاقتصادية للدولة وبالقيود المالية التي تعرفها الدولة من جهة أخرى وبالتالي يمكن ان تكون السياسة الإنفاقية توسعية او سياسية انكماشية، ولكن لا يمكن لأي دولة ان تتعدى مقدارا معينا من نسبة الإنفاق لان هناك حدود يجب عليها ان تحترمها وبالتالي لأن هناك حدود يجب عليها ان تحترمها لأنها إن قامت بتجاوزها سوف تنجز عليها أثار سلبية وخيمة، ولكن من جهة اخرى يمكن ان تكون زيادة لا إرادية للإنفاق العام بسبب اوضاع معينة في الدولة مثل الازمات والحروب...الخ كل هذه العوامل تؤدي غلى زيادة الإنفاق العام بكشل غير مسطر ومخطط له مسبقا.

ومن جانب آخر لا يمكن للدولة ان تنتهج سياسة إنفاقية انكماشية ولفترة طويلة لان ذلك سوف ينعكس عليها بعدة انعكاسات سلبية فكل دولة لديها حد ادنى من حجم الإنفاق لا يمكن لها خرقه لأنه لأي دولة التزامات إنفاقية لا بد ان تقوم بها خصوصا ما تعلق بالنفقات الاجتماعية بكل أنواعها وغيرها من النفقات الأخرى والتي لا يمكن ان تتخلى عنها او تقلل من حجمها مهما كانت الظروف الاقتصادية التي تمر بها وبالتالي لا بد للدولة أن تكون دقيقة في تسطير سياستها الإنفاقية وتستعمل وسائلها بعناية كبيرة من اجل ان لا تعالج مشكلة بمشكلة اخرى.

2.2- إعادة هيكلة بنية الإنفاق العام

يرتكز المبدأ الأساسي لإعادة هيكلة بنية الإنفاق العام على الوضعية الاقتصادية للدولة فهي التي تحدد كيفية إعادة الهيكلة في البنية الرئيسية للإنفاق العام، فإذا كانت الدولة تعاني من شح في مواردها المالية وتمر بوضعية مالية معقدة، نلاحظ أنها سوف تقوم بإعادة هيكلة نفقاتها على حسب القطاعات المهمة جدا والتي تكون ذات اهمية في سير الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وبالتالي تكون إعادة بناء هيكل الإنفاق العام بواسطة مراجعة الأولويات الإنفاق التي تقوم بها الدولة، وفي الغالب ما يتم هيكلة الإنفاق العام على الشكل نفقات موجهة للخدمات العامة، نفقات للأمن ، نفقات الخدمات الاجتماعية، نفقات الشؤون الاقتصادية ونفقات أخرى.

وبالتالي نلاحظ ان إعادة هيكلة بنية الإنفاق العام من أهم أدوات السياسة التي تعمد عليها لتحقيق أهدافها وتتحكم في هذه العملية الوضعية الاقتصادية التي تسود الدولة وبالتالي إعادة الهيكلة لا تكون عشوائية. ولكن تكون بشكل ممنهج ومخطط له لكي يمكن الدولة من التسيير الفعال لإنفاقها العام من جهة وتحقيق الأهداف المسطرة من جهة أخرى.

(1) عبد المجيد قدي، **"مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"**، مرجع سابق، ص190-191

3- أهداف السياسة الإنفاقية

تكتسي السياسة الإنفاقية اهمية كبيرة بالنسبة لمعظم الدولة لمالها من تأثيرات كبيرة على التوازنات المالية من جهة ولمالها من انعكاسات على الحياة الاقتصادية من جهة أخرى، وبالتالي تسعى كل الدول لانتهاج سياسة رشيدة تمكنها من الوصول لتحقيق العديد من الأهداف ومن أبرزها:

1.3- التأثير على مستوى الأسعار

تؤثر التغيرات في سياسة الإنفاق الحكومي على الأسعار، فيمكن الوصول لتحقيق التوظيف الكامل عندما تكون كل الطاقات الإنتاجية موظفة، فإذا تحقق معدل الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل فإن أي ارتفاع في الطلب سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي يكون فائض الطلب الكلي تضخيما، فعندما تستطيع الحكومة التنبؤ بشكل صحيح بوقوع التضخم فإن استخدام السياسة الانكماشية المقيدة تمكن من الحد من ارتفاع الأسعار وبالتالي الحد من الموجات التضخمية، ومنه عندما تقوم الحكومة بتخفيض نفقاتها يؤدي بواسطة آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك وهو الأمر الذي يؤدي انخفاض الطلب وينقص من مستوى الزيادة في الأسعار.[1]

وبالتالي فالاقتصاد في حالات التضخم يقترب إلى حالة التشغيل التام فترتفع أسعار السلع والخدمات ويزداد الطلب الكلي فتلجأ الحكومة إلى انتهاج سياسة انكماشية من اجل التقليل من عملية التداول وإرجاع مستويات الأسعار لطبيعتها، والعكس غذا كان الاقتصاد يمر بفترة كساد فتنتهج الدولة سياسة توسيعية من أجل زيادة الطلب الكلي وهو ما يترتب عليه زيادات متتالية في الدخل الوطني جراء مستوى مضاعف الإنفاق الحكومي.

2.3- توزيع الدخل

ترمي السياسة الإنفاقية إلى توزيع امثل للدخل فمكونات الإنفاق سواء الاستثمار والاستهلاك والزيادة في صافي ما يمتلكه الأفراد تؤثر كلها في تحقيق توزيع عادل في الدخول، فنمط إعادة توزيع الدخل الفردي والذي يصاحب الإنفاق الحكومي يتوقف بشكل كبير على الكفاية الإنتاجية، لأن ضعف هذه الاخيرة لن يمكن الأفراد من استعمال الزيادة التي تحدث في دخولهم في زيادة كفاءتهم الإنتاجية وذلك بسبب عدم وجود خدمات مثل خدمات الصحة والإسكان والتعليم...الخ، لذلك فقبل ان تقوم الحكومة على رفع القدرة الشرائية للأفراد يجب أن تقوم بتحفيز الزيادة على

(1) خالد واصف الوزاني، احمد حسين الرفاعي، **"مبادئ الاقتصاد الكلي"**، دار وائل للنشر، الأردن، 1999، ص 329.

الإنتاج في السلع والخدمات الضرورية للحياة ومنه تتجنب الارتفاع في الأسعار المصاحب للزيادة في الدخل، فالحكومة تسعى دائما لتخفيض الفجوات بين أصحاب الدخول المرتفعة وأصحاب الدخول المنخفضة من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية.[1]

3.3- الوصول لتحقيق الاستقرار الاقتصادي

تسعى السياسة الإنفاقية لتحقيق الاستقرار وذلك عن طريق التحكم في مستوى الإنفاق العام وانتهاج سياسة حكيمة، وتظهر العلاقة بين السياسة الإنفاقية والاستقرار الاقتصادي من خلال الكثير من المؤشرات التي تؤثر فيها السياسة الإنفاقية سواء الدخل أو النمو أو مستوى الأسعار وبالتالي نلاحظ مدى الترابط بين هذه المؤثرات والسياسة الإنفاقية وصولا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فعملية توزيع الدخل الحقيقي لمختلف الأفراد يتأثر بشكل كبير في مجهودات الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق الانفاق العام والتي تؤثر أيضا على نسب النمو الاقتصادي يبرز ذلك من خلال المضاعف فزيادة الإنفاق الاستثماري يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وذلك بمقدار أكبر من الزيادة في الإنفاق، ويتوقف أثر المضاعف على مدى مرونة وتوسع الجهاز الإنتاجي فكلما تجاوب مع الزيادات المتوالية في الاستهلاك كلما قام المضاعف بأثره بحيث أن انتهاج سياسة توسعية هدفها الرئيسي هو الوصول إلى مستويات مقبولة من النمو،[2] وهو ما يعتبر مؤشر إيجابي على أداء الاقتصاد الوطني وعلى الوضعية الاقتصادية.

4.3- تحقيق التوازن في الموازنة العامة

من الأهداف الرئيسية والأساسية للسياسة الإنفاقية هو المحافظة على توازن موازنة الدولة، فليس من المنطقي الإخلال بالتوازن المالي للدولة إذ أنه لا بد من مراعاة جانب الإيرادات العامة، فهذه الأخيرة هي التي تتحكم وبشكل كبير في طبيعة السياسة الإنفاقية لذلك لا بد ان يكون هناك انسجام وتناسق بين الجانبين من اجل عدم الوقوع في عجز مالي كبير، لأنه غالبا ما تكون السياسة الإنفاقية الغير مخططة بشكل جيد سببا رئيسيا في وقوع الدول في عجز مالي لا يمكن علاجه بسهولة وفي فترة وجيزة، فالسياسة الإنفاقية لها دور فعال في علاج الاختلال في عجز الموازنة العامة للدولة بالتأثير على مختلف انواع الإنفاق العام.

---

(1) طارق الحاج، **مرجع سابق**، ص 207.

(2) عبد المجيد قدي، **مرجع سابق**، ص 196.

وبشكل عام يمكن القول ان السياسة الإنفاقية تعتبر من اهم السياسات الفعالة والناجعة لعلاج مختلف الأزمات الاقتصادية لمالها من تأثير من تأثير كبير في التحكم في مختلف الازمات كأزمة التضخم وازمة الكساد.

المطلب الثاني: ترشيد الإنفاق العام كآلية علاج العجز

يعتبر ترشيد الإنفاق العام من أبرز الطرق المستعملة في تخفيض وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة لذلك تقوم هذه الأخيرة عند مواجهتها لعجز حاد في موازنتها غلى ترشيد نفقاتها للتخفيف من حدته.

1- تعريف ترشيد الإنفاق العام

يعرف ترشيد الإنفاق العام على انه ضبط النفقات العامة، وإحكام الرقابة عليها والوصول بالتبذير الى الحد الأدنى، وتلافي النفقات الغير ضرورية، وزيادة الكفاية الانتاجية، ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية.[1]

ويقصد به أيضا زيادة الكفاءة الانتاجية الإنفاق العام في المجالات التي يوجه اليها هذا الانفاق، وذلك بدعم قدرته على الحصول على افضل النتائج من هذا الانفاق، ورفع درجة مساهمته وفاعليته في حل المشاكلؤ، وذلك كله بأقل قدر ممكن من التكاليف.[2]

ومما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل لترشيد الإنفاق العام هو تحديد الحد الامثل للإنفاق العام والاعتماد على الرشادة في عملية صرف النفقات العامة وتجنب إهدار الاموال العمومية وبالتالي تحقيق الاهداف المرجوة.

2- ضوابط ترشيد الإنفاق العام

هناك العديد من الضوابط التي تحكم عملية ترشيد الإنفاق العامة وأهمها:[3]

2-1 الابتعاد عن الإسراف والتبذير

غنه من الأسباب الرئيسية لتزايد الإنفاق العامة هو التبذير والإسراف في عملية الإنفاق العام، ويظهر لنا ذلك عندما لا يتعادل نفع الإنفاق مع المبالغ المصروفة عليه، حيث تتنافى هذه الحالة مع قاعدة من القواعد الرئيسية للإنفاق العام، فتنجر عن هذه الحالة العديد من الآثار السلبية وأبرزها إهدار الأموال العمومية للدولة وبالتالي تبديد جزء من دخل الأفراد والذي تحصلت عليه

(1) محمد شاكر عصفور، **"أصول الموازنة العامة "**، مرجع سابق، ص399

(2) رمزي زكي، **"الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز العامة في العالم الثالث"** ، مرجع سابق،ص 254

(3) إبراهيم احمد عبد الله، **"المالية العامة والمالية العامة الإسلامية"**، مطبعة جامعة النيلين، الخرطوم، 1996، ص 72.

الدولة عن طريق الضرائب، ومن جانب آخر يؤدي التمادي في الإنفاق العام إلى تفشي ظاهرة التهرب الضريبي وذلك لأن الممولون والمكلفون بدفع الضرائب تكون لديهم فكرة سلبية حول دفع الضرائب وتوجيهها، ومن اهم الآثار السلبية الأخرى والخطيرة هي إضعاف الثقة في مالية الدولة، كما ان هناك الكثير من اوجه التبذير والإسراف في صرف النفقات العامة في كثير من الدول خصوصا الدول النامية وأهمها:[1]

- سوء تنظيم الجهاز الحكومي، فلاحظ تداخل في اختصاصات الوحدات الإدارية وقيام اكثر من جهة واحدة بأداء نفس الخدمات او خدمات متفاوتة أو متكاملة، وهو الامر الذي يترتب عليه ارتفاع تكاليف أداء هذه الخدمات بدون أي مبرر.

- الزيادة المفرطة في عدد العاملين في الإدارات الحكومية، فهذه الزيادة تنعكس سلبا على الموازنة العامة للدولة، و تمثل ثقلا كبيرا على الموارد المالية للدولة وإهدار للأموال العمومية.

- الارتفاع الكبير في تكاليف تقديم الخدمات العمومية كالخدمات التعليمية والصحية، بحيث نجد أن هناك مبالغة في تقديم هذه الخدمات يفوق الطاقة المالية للدولة، وفي كثير من الأحيان ما يقوم القائمون على تقديم هذه الخدمات بعدم ترشيد الإنفاق فيها ومثال ذلك شراء الادوية بكميات كبيرة ثم بعد ذلك تتلف لانتهاء تاريخ صلاحيتها وهناك كثير من الأمثلة التي تظهر وتبين مدى الإشراف والتبذير في مثل هذه الخدمات.

- غياب التنسيق بين مختلف الإدارات العمومية المكلفة بإنجاز مختلف المشاريع سواء مشاريع توصيل الماء او الكهرباء او الغاز او تعبيد الطرق، فعدم وجود تنسيق يؤدي إلى الإسراف والتبذير وإهدار الأموال العمومية.

- الزيادة المفرطة في نفقات التمثيل الخارجي بسبب المبالغة في إنشاء العديد من السفارات والقنصليات والمكاتب الثقافية والتجارية والمالية والسياحية فيترتب على ذلك نفقات كبيرة تخص الإدارات ومرتبات العاملين فيها ونفقات أخرى.

2.2- تحديد حجم أمثل للنفقات العامة

يعتبر الحجم الأمثل لنفقات هو الحجم الذي يسمح بتحقيق أكبر مستوى من الرفاهية لأكبر عدد من الأفراد ولكن بشرط ان يراعي ما يمكن تحصيله من الموارد المالية للدولة، فليس من المعقول ان تتجه النفقات العامة للدولة نحو التزايد بلا حدود ولكن تفرض المصلحة والحاجة بان

(1) إبراهيم احمد عبد الله، **مرجع سابق**، ص 76.

تصل النفقات العامة غلى مستوى معين وهو ما يعرف بالحجم الأمثل للنفقات العامة، وما تجدر إليه الإشارة ان تزايد الإنفاق العام غالبا ما يكون مقصودا ومعتمدا، خصوصا في ظل الاتجاهات الحديثة التي تعتمد على آليات السوق، بالاعتماد على السياسة الميزانية الهادفة إلى تحقيق أهداف المجتمع خصوصا هدفي التنمية الاقتصادية والعدالة في توزيع الدخول فترشيد الإنفاق العام هنا قد يؤدي إلى تدهور معدلات التنمية الاقتصادية والتزايد في التفاوت في توزيع الدخول،[1] وعليه يمكن القول أنه لا بد من تحديد لحجم امثل للنفقات العامة يتماشى مع تحقيق اهداف المجتمع إلى حد كبير وتجنب الزيادة المفرطة في الإنفاق العام والتي لا يقابلها نفع عام.

نلاحظ ان الرفاهية في أي مجتمع ترتفع كلما ارتفع متوسط دخل الفرد الحقيقي وكلما تقلصت درجة التفاوت في توزيع الدخل الوطني بين الأفراد.

3.2- فرض رقابة على الإنفاق العام

يعتبر جانب الرقابة من أهم العناصر الفعالة في عملية ترشيد الإنفاق العام، لذلك نجد ان هذه العملية مطبقة في كل الدولة وتقوم به العديد من الاطراف من اجل السهر على صرف النفقات العامة في اوجهها بشكل يضمن تحقيق أقصى نفع عام، لذلك ظهرت الضرورة لرقابة حازمة ودقيقة على الإنفاق العام من اجل الاقتصاد في صرفه وحسن استغلاله في أحسن وجود الاستغلال، وقد تكون الرقابة رقابة قبلية أي قبل صرف النفقات العامة وبعدية اي بعد صرف النفقات العامة، والهدف الرئيس منها هو التأكد من أن الإنفاق العام يتم بالشكل الذي سطر له، والسلطة التشريعية من أهم الأطراف الفاعلة في عملية الرقابة باعتبارها الممثل الرئيسي للشعب، فكلما كانت الاطراف المكلفة بالرقابة صارمة في عملها كلما كانت هناك درجة كبيرة من العقلانية في الإنفاق العام، وكل ذلك يساعد على ترشيد الإنفاق العام.

المطلب الثالث: تخفيض الإنفاق العام

تعتبر هذه الآلية من اهم آليات علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي لان هذا المنهج يعتبر ان السبب الرئيسي لعجز الموازنة العامة للدولة يكمن في زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وهو ما ادى إلى زيادة حجم النفقات العامة ونموه بلا اية ضوابط.

---

(1) شعبان فرج: **"الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر"**، دراسة حالة الجزائر، اطروحة الدكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2011-2012، ص 90.

1- تأثير الإنفاق العام على الطلب الكلي

يتكون الطلب الكلي من الإنفاق الخاص على الاستهلاك ومن الاستثمار ومن الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري، وبالتالي يشكل الاستهلاك الجزء الأكبر من الطلب والادخار الذي يتحول إلى استثمار الجزء الأصغر وكلما ازداد الاستثمار أدى ذلك لزيادة الإنتاج والدخل ومنه الوصول لتحسين الأوضاع الاقتصادية وبما ان الإنفاق العام يشكل جزءا هاما من الإنفاق الكلي فإن أي زيادة في الإنفاق العامة سوف تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي فيتوقف أثر الإنفاق على حالة العرض، فإذا كان العرض غير مرن فلا بد على الدولة ان تقوم بتحسين ظروف العرض قبل التأثير في الطلب ولأنه سوف تكون هناك انعكاسات سلبية من جراء زيادة حجم الطلب عن حجم العرض الذي يؤدي إلى ظهور الموجات التضخمية لذلك تتدخل الدولة من اجل علاج هذه المشكلة بواسطة تخفيض حجم الإنفاق العام.

وهنا يظهر لنا تأثير الإنفاق العام على عجز الموازنة العامة للدولة بواسطة تأثير الإنفاق العام على الطلب الكلي، فالإنفاق العام الكلي يلعب دورا رئيسيا في التأثير على النشاط الإنتاجي للمجتمع فكلما ارتفع الطلب الكلي ارتفع إجمالي الناتج الوطني ولكن هذه الزيادة قد تكون حقيقية او زيادة اسمية تعكس ارتفاع الأسعار، حيث تكون زيادة حقيقية إذا وجدت هناك موارد عاطلة تفسح المجال للزيادة والإنتاج، ولكن إذا كانت جميع الموارد مستخدمة وزاد الطلب الكلي فيؤدي ذلك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار دون أي زيادة في الناتج الوطني الحقيقي، ويتكون الطلب الكلي من إنفاق القطاع العائلي على الاستهلاك (C) وإنفاق قطاع الاعمال على الاستثمار (I) وإنفاق الحكومة (G).

ويمكن توضيح كيفية تأثير الإنفاق العام من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (II-3): تأثير الإنفاق العام على الطلب

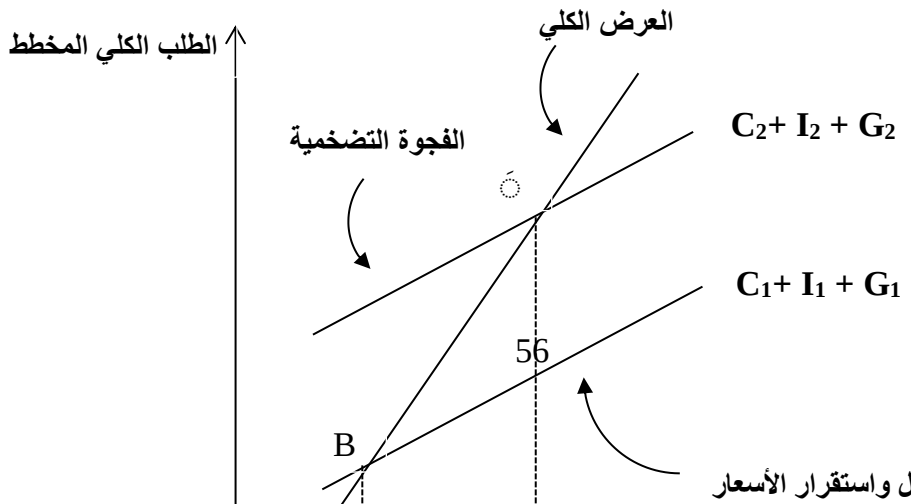

المصدر: جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، **"الاقتصاد والاختبار العام والخاص"**، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، دار المريخ، المريخ للنشر، الرياض، **1999، ص 308.**

من خلال الشكل إذا تم افتراض الوضع التوازني عند النقطة A وأن I الطلب الكلي يتكون من $C_1 + I_1 + G_1$ إلى $C_2 + I_2 + G_2$ ولم يستطع العرض الكلي بالطلب سوف يؤدي ذلك غلى ظهور الفجوة التضخمية وإذا ما استمرت زيادة الطلب وتوقف العرض عن الزيادة يؤدي ذلك للتضخم غير المرغوب فيه لذلك يجب على الدولة التدخل وتخفيض حجم الإنفاق حتى يؤدي ذلك لتراجع الطلب للنقطة التوازنية وتتراجع الأسعار ويتراجع حجم الدخل الذي بدأ يولد التضخم وبالتالي يمكن معالجة هذا الاختلال بواسطة تخفيض الإنفاق العام.

2- سياسات تخفيض الإنفاق العام

من اهم السياسات التي ترمي لتخفيض الإنفاق العام من اجل علاج عجز الموازنة العامة للدولة ما يلي:[1]

2.1- تخفيض النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي

تعتبر النفقات التحويلية الاجتماعية من أبز النفقات التي تثقل كاهل الموازنة العامة للدولة، لذلك عند وقوع الدولة في مشكلة العجز في الموازنة العامة للدولة لا بد ان تقوم بتخفيض النفقات التحويلية خصوصا ما تعلق بدعم أسعار السلع التموينية الضرورية ومن بين الأساليب التي جاء بها صندوق النقد الدولي بهذا الخصوص هو الإلغاء الكلي لهذا الدعم مرة واحدة وذلك عن طريق

(1) رمزي زكي، **"انفجار العجز"**، مرجع سابق، ص ص 159-160

زيادة أسعار هذه السلع حتى تتساوى مع تكلفتها، ولكن إذا لم يكن باستطاعة الدولة إلغاء الدعم مباشرة نتيجة لعدة أسباب يمكن ان تلجأ لإلغائه بالتدريج شريطة ان تتوصل تلك الأساليب إل تحقيق خفض مستمر وملموس لنسبة تكاليف الدعم السلعي إلى الإنفاق العام الإجمالي خلال فترة الإصلاحات التي تقوم بها الدولة، وبالتالي إذا استطاعت الدولة ان تقوم بهذه السياسة فسوف تنقص نفقات كبيرة تعتبر من اهم أسباب تفاقم العجز.

2.2- التخلص من الدعم الاقتصادي

يعتبر وجود مؤسسات اقتصادية تابعة للدولة وتحقيقها لخسائر كبيرة ومتتالية من أبرز الأسباب الرئيسية لتفاقم عجز الموازنة نظرا للنفقات الموجهة لهذه المؤسسات الفاشلة، بحيث يعتبر التخلص من دعم هذه المؤسسات من اهم الحلول لتخفيض عجز الموازنة ويكون ذلك عن طريق التخلص منها بكل الأساليب المتاحة سواء بيعها للقطاع الخاص او إعادة هيكلتها.

3.2- الضغط على النفقات الموجهة والتعليم

تعتبر النفقات الموجهة لقطاع الصحة وقطاع التعليم من أكبر النفقات حجما فهي تمثل نسبة كبيرة من الإنفاق العام لذلك لا بد للدولة ان تعيد النظر في حجم هذه النفقات وبالتالي التحكم الجيد في نفقات الصحة والتعليم من أبرز العوامل التي تساعد على تقليص عجز الموازنة العامة للدولة ويكون ذلك بالتوقف عن التوسع في بناء المستشفيات والمدارس العامة وإفساح المجال أمام القطاع الخاص كي يستثمر في هذا القطاع وبالتالي يخفف العبء على ميزانية الدولة جراء الاموال الكبيرة التي تصرف على قطاع الصحة وقطاع التعليم.

4.2- تغيير سياسة الدولة تجاه التوظيف

بمعنى أن ترفع الدولة يدها تدريجيا عن الالتزام بتوظيف، وذلك من أجل تخفيض بند الأجور والمرتبات في الموازنة من جهة، وحتى يتسنى إعادة النشاط لعلاقات العرض والطلب في سوق العمل من جهة أخرى، لذا لابد من وضع سياسة تشغيلية محكمة لا تضر بالمجتمع من جهة أي امتصاص البطالة ومن جهة أخرى لا تنعكس على سلبا التوازن المالي للدولة.

5.2- امتناع الدولة عن الخوض في المجالات الاستثمارية

خصوصا تلك المجالات التي تنافس القطاع الخاص أو الأجنبي وأن تركز الدولة على المجالات المتعلقة بتشييد البنية التحتية وتلك المشاريع التي تكمل القطاع الخاص.

المبحث الثالث: دور الإيرادات العامة في علاج عجز الموازنة العامة للدولة

يعتبر اللجوء للتأثير في الإيرادات العامة للدولة من اهم الوسائل المستخدمة في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، بحيث تعتبر الإيرادات العامة من أهم الأدوات المستخدمة لعلاج العجز في الموازنة العامة وذلك لما لها من تأثيرات مباشرة وفعالة وسريعة في علاج هذا العجز وفي تمويل الإنفاق العام، وتختلف آليات استعمال الإيرادات العامة باختلاف الإيرادات المتاحة للدولة، وباختلاف الوضعية الاقتصادية وباختلاف حدة العجز الذي تعاني منه الدولة، فكل هذه العوامل تبين كيفية لجوء الدولة لاستعمالها من اجل تمويل نفقاتها العمومية، فالاستعمال الصحيح والسليم لهذه الأدوات يساعد الدولة على تخطي ازمتها ولكن استعمالها الخاطئ يؤدي للوقوع في مشاكل اقتصادية وخيمة لا يمكن الخروج منها بسهولة كتخبط الدولة في مديونية كبيرة او الوقوع في ازمة تضخم يصعب القضاء على موجاته المدمرة لذلك لا بد من التخطيط الجيد لاستعمال الإيرادات في تمويل عجز الموازنة.

المطلب الأول: تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بواسطة الاقتراض

تلجأ الحكومة إلى الاقتراض بك أنواعه من اجل تمويل عجز الموازنة العامة وقد يكون هذا الاقتراض داخليا، او خارجيا، بحيث يتم تحديد نوعية القرض ومبلغه ومدة الاكتتاب وكل الشروط المتعلقة بالقرض، وتتوقف طبيعة القرض على عدة عوامل اهمها المبالغ التي تحتاجها موازنة الدولة ومدى استعداد الجهة المقرضة لتقديم هذه المبالغ من جهة وعلى الوضعية الاقتصادية السائدة للدولة من جهة اخرى، وبالتالي فالظروف العامة التي تعيشها الدولة هي من بين العوامل التي تحدد معالج الاقتراض الذي سوف تلجأ إليه فقد يكون قرضا داخليا وقد يكون قرضا خارجيا.

1- تمويل عجز الموازنة بواسطة الاقتراض الداخلي

هناك العديد من اشكال الاقتراض الداخلي حيث تلجأ إليها الدولة عندما تكون هناك قدرة تمويل محلية ومن اهم المصادر هي البنك المركزي والبنوك التجارية او الاقتراض من الجمهور.[1]

وتعتبر سندات الخزينة العمومية من اهم المكونات الرئيسية للدين العام الداخلي بالعملة الوطنية فيمكن ان تكون سندات بمدة ثلاثة أشهر أو سندات من فئة ستة أشهر او سندات من فئة السنة بحيث تختلف نسب الفوائد الإسمية المدفوعة باختلاف الفئات، وفي الغالب ما تقوم الدولة

---

(1) زغلول رزق، **"اتجاهات الدين العام المحلي في مصر وكيفية إدارته"**، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد 13، جامعة القاهرة، 2002، ص 06.

بوضع إجراءات للاكتتاب في هذه السندات من اجل تشجيع الجمهور والمؤسسات غير المصرفية والجهاز المصرفي للاكتتاب فيها، فنجاح هذه القروض يعتمد على توفر فائض السيولة ومدى الثقة بالحكومة، إضافة إلى مدى قدرة الدولة على المحافظة على القيم الحقيقية للقروض للمحافظة على أموال الشخص المكتتب ومن بين اهم وأبرز المحددات التي تحكم القروض الداخلية ما يلي:

1.1- قدرة الاقتصاد الوطني عل تقديم القروض

فترتبط هذه المقدرة بمدى قدرة البلد على الادخار أي حجم المواد التي يستهلكها الأفراد من الدخول المحققة في فترة معينة وهو بدوره يتوقف على حجم الدخل الوطني وحجم الاستهلاك الوطني، وبالتالي فغن قدرة الاقتصاد على تقديم القروض ترتفع عند ارتفاع الدخل القومي او انخفاض الاستهلاك.

2.1- قدرة الاقتصاد على خدمة القروض

ينجر عن لجوء الدولة إلى الدين العام الداخلي التزامات مستقبلية واجبة السداد عندما يحين تاريخ الاستحقاق وهو الأمر الذي يجب اخذه بعين الاعتبار عندما تقوم بالحصول على هذا القرض فيجب ان تحاول الحكومة توجيه القرض إلى المجالات الإنتاجية التي تحقق عوائد في المستقبل تساعد على تسديد خدمة القروض، ولكن غالبا ما تستخدم هذه القروض لتغطية نفقات استهلاكية وهو ما يشكل عبئا على موازنة الدولة يؤدي إلى إضعاف المركز المالي للدولة.

3.1- وجود سوق واسعة ومنظمة للأوراق المالية

والتي تتيح المجال لتداول السندات وغيرها من أدوات الدين العام وترفع من رغبة الأفراد في شراءها وذلك نظرا للسيولة العالية التي تتمتع بها.

وبشكل عام يمكن الاعتماد على هذه الادوات في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، غذا ما تم توفير البيئة المناسبة والملائمة لهذه الآلية من جهة وان لا تكون قيمة العجز كبيرة وتكون أسبابها أسباب هيكلية، إضافة إلى ذلك لا بد ان تتجاوز نسبة القروض الداخلية نسبة معينة من الدخل الوطني، وتلك النسبة تتحكم فيها الأوضاع الاقتصادية السائدة للدولة.

2- تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق الاقتراض الخارجي

تلجأ الدولة لهذا الاقتراض عندما تعجز مصادر التمويل الداخلية بما فيها الاقتراض عن توفير التمويل الضروري، أو تكون الدولة بحاجة لعملات أجنبية لتغطية عجز ميزان مدفوعاتها، وبالتالي نلاحظ ان الدولة تلجأ لهذا النوع من الاقتراض عندما لا تكون المصادر الداخلية للاقتراض كافية لتمويل عجز الموازنة العامة لذلك تلجأ للمصادر الخارجية لأنه هو السبيل الوحيد

لعلاج وتمويل هذا العجز، فهو عبارة عن عقد يربط الدولة مع المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وأيضا المؤسسات الإقليمية بحيث يكون هذا العقد بالعملات الأجنبية.

فيعتبر هذا النوع من الأدوات غير التضخمية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة ويستعمل لسد نفقات الدولة بالعملات الأجنبية، وذلك عند قصور المدخرات المحلية عن توفير متطلبات حاجات النفقات العامة، فتوفر هذه القروض قوة شرائية جديدة للدولة ومنه زيادة كمية الموارد الاقتصادية وهو ما يؤدي إلى زيادة الثروة الوطنية ومنه زيادة الموارد الاقتصادية المتاحة للاستعمال.[1]

ولقد لجأت معظم الدول النامية لهذا النوع من الاقتراض خصوصا في فترة الثمانينات من القرن الماضي وتوسعت فيه وهو ما وفر لها مصدرا من مصادر التمويل من جهة ووسع ثقل المديونية الخارجية من جهة أخرى وبالتالي نقول أن هذا النوع من الاقتراض يكلف الكثير بالنسبة للدول التي تلجأ إليه، وتلجأ الدولة إلى هذا النوع من الاقتراض في حالة عدم توفر مصادر التمويل الداخلية من أجل تمويل عجزها الموازي، وبالتالي عدم كفاية المدخرات المحلية لتمويل المشاريع الضرورية للتنمية يؤدي للجوء القروض وتختلف طبيعة القروض الخارجية وشروطها باختلاف الجهة المقرضة وبشكل عام تقسم مصادر القروض الخارجية إلى:[2]

1.2- القروض من البنوك التجارية وأسواق المال الدولية

وتمنح هذه القروض وفقا لأسعار السوق بأسعار فائدة مرتفعة وفترات استحقاق قصيرة، وما تتميز به أن الحصول عليها سريع مقارنة بالمصادر الأخرى.

2.2- القروض الحكومية الرسمية

وتعرف هذه القروض بالقروض الثنائية وتمنح بموجب اتفاقيات رسمية بين الدول بحيث تختلف شروطها من دولة لأخرى، وشروطها عادة ما تكون أسهل من حيث سعر الفائدة وفترة الاستحقاق من القروض التجارية.

3.2- القروض من المنظمات الدولية:

وتعرف هذه القروض بالقروض المسيرة وتقدم من طرف الهيئات والمنظمات الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدولي ومن بين مميزاتها انها تمنح بشروط ميسرة من حيث أسعار لفائدة

---

(1) حامد دزار، **"مبادئ الاقتصاد العام"**، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، الإسكندرية، دون سنة نشر، ص 344.

(2) عجام هيثم صاحب، سعود علي محمد، **"فخ المديونية الخارجية للدول النامية الأسباب والاستراتيجيات"**، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 75.

وفترة الاستحقاق وفي الغالب ما تكون موجهة لأغراض معينة ولكن بالرغم من أهمية هذا المصدر إلا أنه أصبح في السنوات الاخيرة سببا رئيسيا للكثير من الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية بسبب التدخلات والقيود التي تفرضها الجهات المقرضة على هذه الدول.

ويمكن أن تكون هذه القروض الخارجية سببا رئيسيا في ارتفاع مديونية الدولة غذ ما تمادت في استعمالها فعوض ان تكون أداة لعلاج عجز الموازنة بشكل خاص والاختلالات الاقتصادية بشكل عام تكون وسيلة لتفاقم أزمتها الاقتصادية مثل تزايد العجز في ميزان المدفوعات، كما انها تعد سببا في انخفاض الاحتياطات النقدية الدولية، أما أثرها على الموازنة العامة للدولة فيكمن في زيادة أعبائها فتشكل مبالغ خدمة الدين الخارجي ممثلة في الأقساط والفوائد جزءا هاما من نفقات الموازنة العامة وهو الأمر الذي يؤدي عند زيادتها غلى الحد من حرية التصرف في الموازنة العامة، ما يؤثر سلبا على تحقيق أهداف السياسة الميزانية.

المطلب الثاني: تمويل عجز الموازنة الإصدار النقدي الجديد

يعتبر الإصدار النقدي الجديد كأسلوب لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة وذلك عن طريق خلق كمية إضافية من النقود بدون تغطية، فهذه السياسة التي تعد تمويلا بالعجز أو تمويلا هي زيادة تستهدف بها الدولة تمويل الزيادة في الإنفاق الحكومي، لأنه يترتب على إصدار النقود الجديدة غير المغطاة ارتفاعا في الأسعار وهذه الضغوط تفاوت قوتها على حسب مرونة الجهاز الإنتاجي، ونظرا لما لهذه الطريقة ن آثار سلبية على الاقتصاد فغن الدول نادرا ما تلجأ إليها في عملية تمويل عجز الموازنة العامة، وتستند في القيام بالإصدار النقدي الجديد على سلطتها في الإشراف على النظام النقدي وتوجيهه، وتقوم بتحديد القواعد التي يسير بمقتضاها وتحديد كمية الإصدار.

1- مبررات الإصدار النقدي الجديد

غالبا ما تكون عملية الإصدار النقدي الجديد أمرا متعمدا كأحد وسائل السياسة الميزانية التي تستخدمها لتحقيق أهدافها الاقتصادية وأهمها تحقيق آثار توسعية على الاقتصاد من اجل حثه على النمو وتحقيق التشغيل الكامل فالهدف من هذا التمويل هو التعويض عن النقص الفعلي الكلي بسبب وجود جهاز إنتاجي معطل فارتفاع الطلب الكلي يؤدي في هذه الحالة إلى ارتفاع حجم التشغيل والإنتاج الكلي وإلى رفع مستوى التشغيل نظرا لمرونة الجهاز الإنتاجي او يستعمل خلال الحروب لمواجهة المستويات المتزايدة من الإنفاق حيث تعجز الموارد الاعتيادية في الغالب على تغطيتها، فيرى آرثر لويس ان التضخم ي حالات معينة له بعض الفوائد وأنه يصاحب دائما عملية

النمو الاقتصادي السريع في العديد من الدول ويمكن اعتباره عامل مساعد على النمو بشرط ان يكون في حدود معينة إضافة إلى ذلك يعتبر الإصدار النقدي الجديد الملجأ الأخير الذي تلجأ إليه الدولة من اجل تمويل عجز الموازنة العامة وإن كان هناك بعض الاقتصاديين يرون إمكانية الاعتماد على الإصدار النقدي حتى مع وجود إمكانية لاقتراض من القطاع الخاص وذلك إذا كان هذا الاقتراض سيؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة ومنه التأثير على مستوى الاستثمار، ويمكن ان تلجا الدولة من اجل استهلاك القروض العامة إلى الإصدار النقدي الجديد، وترى النظرية الكينزية ان اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد في ظل النظام الرأسمالي ما دام هناك نقص في التشغيل والجهاز الإنتاجي يكون مرن شرط ان تتوقف الدولة عن عملية الإصدار بمجرد ارتفاع مستوى التشغيل إلى مستوى التشغيل التام، اما الدول النامية فلا يمكن لها أن تلجأ للإصدار النقدي الجديد إلا إن كان موجها للاستثمار أو ان يستعمل بكميات صغيرة لكي لا تنجر عليه آثار تضخمية وخيمة.[1]

2- آلية تمويل الإنفاق الحكومي بواسطة الإصدار النقدي الجديد

يمكن توضيح آلية تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق الإصدار النقدي الجديد من خلال الشكل التالي:

(1) إبراهيم متولي حسن المغربي، **"الآثار الاقتصادية بالعجز من منظور الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي"**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص 43-44.

الشكل رقم (II-4): أثر زيادة الإنفاق الحكومي للدولة عن طريق الإصدار النقدي الجديد

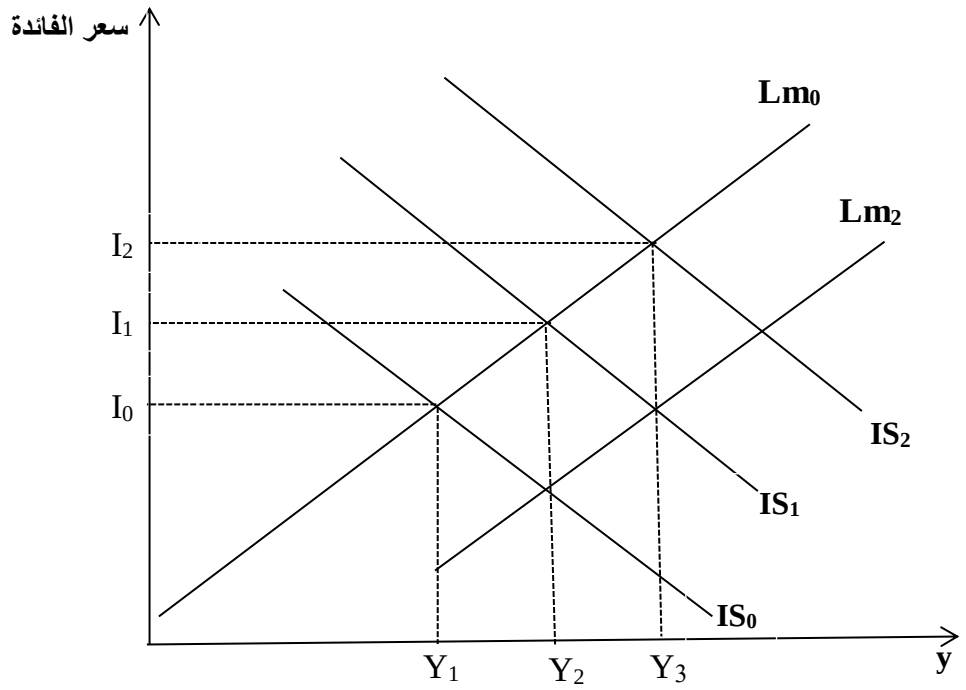

المصدر: مايكل إيدجمان، **مرجع سابق، ص 281.**

من خلال الشكل وباستعمال النموذج الكينزي (ISLM) نلاحظ ان زيادة النفقات العامة تؤدي إلى انتقال IS من IS_0 إلى IS_1، وعندما يتم تمويل الزيادة في الإنفاق الحكومي بواسطة إصدار النقود الجديدة سوف يزداد الرصيد النقدي وتزداد الثروة ومنه يزداد الاستهلاك وبالتالي ينتقل IS_1 إلى IS_2 وذلك لزيادة الاستثمارات، فيرتفع الطلب الكلي على النقود وذلك بدرجة أقل من زيادة المعروض النقدي لينقل LM_0 إلى LM_2 وبالتالي يرتفع الدخل، ومنه عندما يرتفع الإنفاق الحكومي بقسميه Y_1 إلى Y_2، ومنه عندما يرتفع الإنفاق الحكومي بقسميه الجاري والاستثماري ويتم تمويله مرة ثانية بواسطة الإصدار النقدي الجديد فإن التوسع المستمر في السيولة الزائدة سوف يدفع الأفراد إلى الاتجاه لاستبدال الأصول المالية المحلية لعقارات داخلية أو بأصول مالية خارجية وبالتالي ظهور ما يعرف بالدولرة من خلال تزايد الطلب على العملات الأجنبية.[1] وعليه فإن التوسع في العرض النقدي يؤدي إلى خفض سعر الفائدة وجذب الاستثمارات الإضافية التي

(1) علي كنعان، مرجع سابق، ص 381.

تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي إلى غاية نقطة التشغيل التام، حيث ان أي زيادة بعد هذه النقطة تؤدي إلى حدوث تضخم.[1]

ولذلك قبل التطرق إلى آلية تأثير سياسة الإنفاق الحكومي الممولة عن طريق الإصدار النقدي يجب إدخال السوق النقدي في تحليل أثر المزاحمة ومدى تأثيرها على استثمار القطاع الخاص، وعموما يمكن القول أن مواصلة الحكومة في تمويلها لعجز الميزانية بواسطة الإصدار النقدي الجديد يعتبر بمثابة علاج مشكلة بمشكلة اخرى وذلك رغم الحجج التي جاء بها انصار النظرية الكينزية والتي تؤدي لانتهاج الدولة لسياسة التمويل التضخمي من اجل تغطية العجز في الموازنة العامة في ظل عدم كفاية الموارد المحلية.

المطلب الثالث: تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بواسطة الضرائب

تعتبر الضريبة من اهم الركائز الأساسية لميزانية الدولة فنجد ان معظم الدول تحاول دائما تطوير هيكلها الضريبي من اجل تحصيل أكبر قد ممكن من الإيرادات الضريبية، وتعمل جاهدة لمكافحة التهرب الضريبي بجميع انواعه ومعاقبة المتهربين من دفع الضرائب، ففي الدول المتقدمة يقدمون الضريبة لما لها من دور فعال في تمويل الموازنة العامة للدولة لذلك نجد أن الإيرادات الضريبية تحتل نسبة عالية من إيرادات الميزانية على عكس ما هو موجود في الدول النامية فهي تمثل نسبة قليلة ومحتشمة بسبب هشاشة الانظمة الضريبية في هذه الدول التي ساعدت على تفشي ظاهرة التهرب الضريبي وتدني الموارد المالية للموازنة واتساع الفجوة بين الإنفاق العام والإيرادات العامة وبالتالي تزايد العجز في الموازنة العامة، لذلك فغن إعادة إصلاح الانظمة الضريبية والسهر على تنظيم القطاع لضريبي يؤدي إلى التقليل من هذه الآثار، وتعتبر السياسة الضريبية من اهم الادوات التي تستخدمها الدول لتمويل عجز الموازنة العامة وذلك سواء رفع نسب ضرائب معينة او استحداث انواع جديدة من الضرائب.

1- استخدام الضرائب المباشرة في تمويل العجز

يمكن للدولة ان تؤثر في العديد من نسب الضرائب المباشرة لكي تستعمل حصيلتها في تمويل عجز الموازنة العامة ومن أبرز هذه الضرائب المباشرة التي يمكن للدولة ان تؤثر فيها ما يلي: [2]

---

(1) عايب وليد عبد الحميد، **"الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي"**، مكتبة حسين المصرية للطباعة والنشر، لبنان، 2010، ص 180.

(2) رمزي زكي، **"الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة في العالم الثالث"**، مرجع سابق، ص 233.

1.1- الضرائب على أرباح رؤوس الأموال

تعتبر الضريبة على أرباح رؤوس الاموال من أهم الضرائب التي تحقق عوائد مالية معتبرة لخزينة الدولة، وزيادة نسبتها ليس امرا سهلا لأنها تمارس ضغطا كبيرا على الأفراد غذا كان سعرها مرتفع لذلك تراعي في زيادة نسبة هذه الضريبة الكثير من الاعتبارات.

2.1- الضرائب العقارية

مع الظهور العمراني الذي شهدته كل الدول شهدت الإيرادات الضريبية المتأتية من قطاع العمران تطورا ملحوظا لذلك غالبا ما تلجأ الدولة إلى زيادات مدروسة على هذا النوع من الضرائب من اجل تفعيل الإيرادات الضريبية العقارية وذلك باعتبار ان جبايتها سهلة ولا يشعر الأفراد بعبء هذه الضريبة، وبالتالي يمكن ان تساهم بشكل فعال في معالجة عجزالموازنة العامة للدولة.

3.1- الضرائب على التركات

وهي تعرف أيضا بالضريبة المؤجلة على الدخل بحيث تفرض هذه الضريبة على إجمالي التركة او تفرض على نصي الفرد من التركة، جراء انتقال رأس المال من الموروث إلى ورثته، ولكن تعتبر حصيلة هذا النوع من الضرائب ضعيفة بسبب عدم ثبات حصيلتها لذلك لا تعتمد عليها الدول بشكل كبير في تمويل عجز موازنتها.

4.1- الضرائب على الدخل

تعمل الضريبة على الدخل على خفض مقدار الدخل الصافي من العمل الذي يقوم به الأفراد، وتعتبر الضريبة على الدخل من اهم الضرائب التي تمثل إيرادات عالية لموازنة بسبب شموليتها لطبقة واسعة من الأفراد من جهة وعدم قدرة الأفراد من التهرب من دفعها، لذلك تعتبر هذه الضرائب من أبرز المداخيل المالية للدولة، وإذا تم استخدامها واستغلالها بشكل سليم وصحيح سوف تساهم بشكل كبير في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

2- استعمال الضرائب غير المباشرة في تمويل العجز

يتم فرض الضرائب غير المباشرة على المال بسبب استعماله او تداوله، ومنه فالمال الذي يحصل عليه الشخص على شكل دخل من اجل إشباع حاجياته الأساسية يدفع منه عند الإنفاق كجزء من السلعة او الخدمة التي يطلبها، وعادة ما لا يشعر الفرد بهذا النوع من الضرائب لان

الضريبة هنا مدرجة ضمن ثمن السلعة والخدمة التي يقتنيها الفرد ومن اهم الضرائب غير المباشرة التي تساهم في تمويل عجز الميزانية للدولة ما يلي:[1]

1.ضرائب الإنتاج

يقوم المنتجين نقل هذه الضريبة إلى المستهلكين باعتبار أن المنتج تفرض عليه هذه الضريبة عندما تمر السلعة بمرحلة الإنتاج النهائي وبالتالي يمكن له ان يحملها للمستهلك، وتعتبر هذه الضرائب من أبرز الضرائب غير المباشرة والتي تدر أموالا كبيرة لخزينة الدولة بسبب سهولة جبايتها لذلك ففي الغالب تستعمل هذه الضرائب في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

2.2- الضرائب الجمركية

وهي تلك الضرائب التي تفرض على عمليات التجارة الخارجية وتكتسي هذه الضرائب اهمية بارزة في تمويل الموازنة لمرونتها واتساع نطاقها خصوصا وأن حركة السلع والخدمات نشطة في مجال التجارة الخارجية لذلك تعتبر حصيلة هذه الضرائب حصيلة هامة بالنسبة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

3.2- الضريبة على القيمة المضافة

تفرض الضريبة على القيمة المضافة على الزيادات التي تتحقق في قيمة الإنتاج في كل مرحلة من مراحل الإنتاج والتوزيع، وتتميز الضريبة على القيمة المضافة بوفرة حصيلتها وخصوصا غذا تم الاختيار الجيد لنسبتها وطرق جبايتها وتحصيلها بحيث تتصف بالديمومة طوال العام دون التقيد بفترة زمنية محددة وتعتبر أخف وقعا على المكلفين بدفعها لاندماج قيمتها في أسعار السلع التي يقومون بشرائها وبالتالي لا يشعر بها المكلف لذلك غالبا ما تستعملها الدولة لتمويل العجز في موازنتها لما لها من مرونة ومميزات تجعلها من أهم الضرائب المستخدمة في عملية التمويل.

وبالتالي من اجل نجاح السياسة الضريبية في تحقيق مهامها وأهدافها لا بد للدولة ان تقوم ببناء هيكل ونظام ضريبي مبني على أسس وقواعد سليمة وقوية تمكنها من الصرامة في تطبيق القوانين والسهر على جباية مختلف الإيرادات الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي توعية الأفراد بمدى واهمية الضريبة في الحياة الاقتصادية، لأن الضريبة تعتبر سلاح ذو حدين لذا لا بد ان تقوم السياسة الضريبية على أسس علمية من اجل تحديد الإمكانيات الضريبية والتي بإمكانها ان تكون

---

(1) رمزي زكي، **"الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز العامة في العالم الثالث"**، مرجع سابق، ص 252.

- رمزي زكي، **""انفجار العجز**، مرجع سابق، ص 191.

دعما للإيرادات من اجل مواجهة عجز الموازنة العامة للدولة وعليه يجب مراعاة الاعتبارات التالية:

- الأخذ بعين الاعتبار تحقق العدالة الاجتماعية والتي تستدعي ضرورة تناسب العبء الضريبي مع القدرة على الدفع.

- الأخذ بعين الاعتبار المرونة التي تعتبر ضرورة لتحريك الحصيلة الضريبية في اتجاه يوافق دائما زيادة الدخل والناتج.

خلاصة الفصل الثاني

تناولنا في هذا الفصل الإطار النظري لعجز الموازنة العامة للدولة ودور أدوات سياسة الميزانية في علاج العجز الموازني باستخدام السياسة الانفاقية أو استخدام الإيرادات العامة وتوصلنا لاستخلاص أن

مفهوم عجز الموازنة يختلف عبر المدارس الاقتصادية بحيث لاحظنا أن المدارس الاقتصادية لم تكن على درجة واحدة من الإنفاق والاختلاف، فالمدرسة الكلاسيكية بزعامة آدم سميث لا ترى أهمية لخلص عجز في الموازنة العامة اما كينز فدعا إلى تجاوز أفكار آدم سميث ونادى بتدخل واسع للدولة في النشاط الاقتصادي وتبني العجز المقصود، اما المدرسة الكلاسيكية الحديثة تحت زعامة ملتون فريدمان فقد جمعت بين أفكار آدم سميث الرافضة لعجز الموازنة وأفكار كينز التي تدعو لخلق عجز في الموازنة العامة للدولة وكل هذه المدارس تنطوي تحت لواء الاقتصاد الرأسمالي، اما الفكر الاشتراكي فيجيز تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي على أوسع نطاق باعتبار أن الدولة التي تقوم بتنظيم الإنتاج وتوزيع الداخل القومي، وبالتالي يمكن لها أن تقترض من أجل سد العجز في الموازنة العامة.

تعتبر السياسة الإنفاقية من أبرز التي لها فعالية كبيرة في علاج عجز الموازنة العامة للدولة لما لها من تأثير كبير في حجم النفقات العامة سواء بترشيد الإنفاق العام او تخفيضه ويكون ذلك على حسب الوضعية الاقتصادية للدولة، فقيام الدولة بترشيد الإنفاق العام وتوجيهه لأوجهه السليمة فسيؤدي ذلك لتخفيف العبء على موازنة الدولة.

يعتبر التأثير في الإيرادات العامة من أبرز الوسائل البارزة في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، وتختلف فعالية الإيرادات العامة باختلاف نوع الإيراد المستعمل في علاج العجز بحيث تعتبر الإيرادات العادية من أهم الإيرادات الفعالة في علاج العجز والتي لا تنجر عليها آثار سلبية على عكس الإيرادات غير العادية سواء كانت قروض او إصدار نقدي، ومنه يجب العمل على تنمية الإيرادات العادية بشتى انواعها من اجل إنعاش إيرادات الموازنة وبالتالي زيادة حصيلة الإيرادات وهو ما يؤدي لمسايرة الإنفاق المتزايد وبالتالي تفادي الوقوع في عجز مالي.

الفصل الثالث

فعالية الجباية في تمويل عجز الموازنة العامة للجزائر

الفصل الثالث: فعالية الجباية في تمويل عجز الموازنة العامة للجزائر

إن النشاط المالي للدولة التي يرتبط بدورها، ذلك أن اتساع دورها يقتضي توسعا في نفقاتها العامة وان هذا التوسع في النفقات يتطلب حصولها على أكبر قدر من الموارد المالية، وتمثل الإيرادات العامة مجموع الأموال التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية نفقاتها العامة. وتعتمد الدولة على مصادر متعددة للإيرادات العامة وتختلف أهمية هذه المصادر حسب النظام الاقتصادي السائد ومدى تقدم الدولة والنظام السياسي المتبع، وتنقسم هذه الإيرادات العامة إلى إيرادات غير جبائية تتمثل في إيرادات أملاك الدولة، والثانية في الإيرادات الجبائية والمتكونة من رسوم وضرائب أما الثالثة فتضم كل الإيرادات العامة المتمثلة القروض العامة والوسائل النقدية.

لقد اتبعت الجزائر غداة الاستقلال استراتيجية تنموية وفق نظرة اشتراكية قائمة على أساس التخطيط المركزي وهيمنة القطاع العام على الاقتصاد وقد تبينت أهمية قطاع المحروقات في تحقيق التنمية، لذلك ارتبط الاقتصاد الجزائري ارتباط وثيقا بعامل تحكمه التغيرات في الأسواق الدولية، ألا وهو النفط وفي عام 1986 حدثت صدمة نفطية تزعزع الاقتصاد وظهرت اختلالات في الاقتصاد الكلي مما استدعى القيام بإصلاحات اقتصادية موسعة حيث تم التخفيف من تبعية السياسة الميزانية للإيرادات النفطية بحيث تبنى قانون الإصلاح الضريبي سنة 1992 وتبنى كذلك استراتيجية تصحيح مدعمة من طرف المؤسسات المالية الدولية من اجل الدخول في اقتصاد يعتمد على آليات السوق الحر، ومع بداية الألفية الثالثة عرف الاقتصاد الوطني انتعاشا لا سيما بعد ارتفاع أسعار المحروقات، حيث شرعت الحكومة في انتهاج سياسة توسيعية وذلك عبر استثمارات عمومية ضخمة على طول فترة (2001-2014) مستغلة في ذلك تحسين أسعار النفط، معتمدة على الجباية البترولية التي وصلت 70% من الإيرادات العامة خلال نفس الفترة، مما يؤدي إلى تأثر الموازنة العامة بشكل مباشر بالتغيرات التي تسجلها أسعار النفط في الأسواق العالمية، في ظل هذه المعطيات تعد الضريبة من أنجع الوسائل لتمويل الموازنة العامة.

وعليه ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين، الأول يتناول طبيعة العجز في الجزائر أما المبحث الثاني جاء فيه تمويل الموازنة العامة في الجزائر.

المبحث الأول: طبيعة العجز في الجزائر

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تغيرات عديدة ساهمت في تغيير المفاهيم و الايدولوجيات والاستراتيجيات، وبالتالي تغير القرارات و الانظمة. وعليه يمكن رد تطور السياسة المالية بالجزائر الى ثلاث محددات هي المحدد الاقتصادي المتمثل فيتغير الهيكل الاقتصادي، المحدد الاجتماعي المتمثل في ضغط الطلب على الخدمات العمومية، والمحدد المالي المتمثل في السير المالي الناتج عن قطاع المحروقات.

المطلب الاول: تطور أداء السياسة المالية

إن السير الحسن للسياسة المالية واستقرار معدلات العجز الموازني هو مرهون أولا بالإيرادات العامة وخاصة منها الجباية البترولية، وبالتالي فإن على تحمل السياسة المالية والعجز الموازني تبقى مرهونة بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهذا ما يضفي ميزة الضعف على السياسة المالية بالجزائر.

1- فترة ما بعد الاستقلال(1963-1969)[1]

لقدى أدى رحيل المستوطنين الأوربيين من الجزائر غداة الاستقلال إلى انخفاض مهم في النشاط الاقتصادي وهذا ما أدى إلى الايرادات الجبائية، مما دفع السلطات المالية إلى البحث عن موارد مالية إضافية ، وذلك بفرض إجراءات مالية تمثلت في رفع التعريفة الجمركية والاعتماد على الضريبة المفروضة على الرواتب والاجور، إذ بلغت هذه الضرائب حوالي 20٪ في المتوسط من ايرادات الدولة خلال فترة 1963-1969، أما نسبة حاصل الجمارك بلغت حوالي 8٪في المتوسط من مجموع الايرادات .ولتعزيز خزينة الدولة دائما، قامت بفرض ضريبة إجمالية وحيدة على الانتاج مع رفع نسب الضرائب غير المباشرة على المواد الكمالية أين بلغت نسبة الاخيرة حوالي 22.6٪في المتوسط من إجمالي الايرادات. في حين انتقل مستوى الجباية البترولية من 11.9٪ سنة 1963 إلى 27.9٪ سنة 1969.

بالنسبة للسياسة الانفاقية، فقد عرفت هذه المرحلة إرادة الدولة في القضاء على التبعية الاقتصادية لاقتصاد الفرنسي، ولكن لعدم توفر القدرة والقوة الاقتصادية لقطاع الدولة فإنه كان غير ممكن الشروع في بناء نظام مركزي قوي ، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال ثبات نسبة الانفاق العام من الناتج المحلي الخام عند حدود 20 ٪إلى 25٪، بحيث توجه معظم هذا الانفاق الى نفقات التسيير بنسبة فاقت 80٪ من مجموع الانفاق العام، بينما عرفت نفات التجهيز نسبا

محتشمة تروحت بين ٪15 و25٪ من هذا المجموع. ويمكن إرجاع ذلك الى نمط التسيير المنتهج في هذه الفترة وهو التسيير الذاتي الذي تم تطبيقه في الميدان الفلاحي نظرا لسيطرة هذا القطاع على الاقتصاد آنذاك، أين كانت مساهمته في الناتج القومي تمثل 16.4٪ وكذلك ضعف القطاع الصناعي بعد رحيل الأطر الفرنسية وقلة المارد المالية، حال دون التدخل الكبير للدولة مما ادى الى تحقيق معدلات نمو بلغت -4.8٪ سنة 1966، اما بالنسبة البطالة بلغت في نفس السنة 32.9٪.

2- فترة التخطيط (1970-1990)

خلال هذه الفترة نرى ان السياسة الضريبية بالجزائر اعتمدت بشكل على الجباية البترولية التي انتقلت من 24.7٪ من مجموع الايرادات سنة 1970الى حوالي 50٪من هذا المجموع سنة 1985، مع تجاوزها لنسبة 60٪ سنوات 1971،1980،1981 نظرا لارتفاع اسعار البترول بالمقابل عرفت الجباية العادية نوعا من الانخفاض، اذ انتقلت من 75.3 ٪ من مجموع الجباية الكلية سنة 1970 الى حوالي 50٪من هذا المجموع سنة 1985، مع تحقيق ادنى مستوى لها سنة 1981 بنسبة 33.6٪، وهذا ما أدى الى بنفس الهيكل الجبائي خارج المحروقات، مع الرفع النسبي للضرائب خاصة الضريبة على الانتاج وعلى الأجور، غير ان انخفاض المحروقات سنة 1986 أدى الى تفاقم العجز مما جعل الجزائر تتبنى سياسة ميزانية متشددة مستمدة من أدبيات صندوق النقد الدولي، والتي ظهرت من خلال تخفيض النفقات و الاجور، كما عملت الحكومة على تطبيق إصلاح ضريبي بإدراج تدابير جديدة، وسعت الى اجراء اصلاح عميق في القطاع العمومي من خلال تقليص عجزه عن طريق آلية التطهير الآلي للمؤسسات، ولمواجهة عجز الموازنة قامت الحكومة بتخفيض قيمة الدينار منذ سنة 1987 بشكل تدريجي ليفقد 52٪من قيمته الاسمية.

3- الفترة الانتقالية(1991-1998)

شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية من اجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد والتخفيف من تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية، بحيث تم تبني قانون الاصلاح الضريبي سنة 1992، كما عرفت الايرادات نوعا من التحسن نتيجة ارتفاع اسعار النفط بسبب حرب الخليج، وعموما يمكن القول أن السياسة الميزانية المنتهجة في إطار سياسات التصحيح الهيكلي أثرت نسبة كبيرة في عجز الموازنة من خلال تقليص نسبة العجز بالنسبة للناتج المحلي الخام من 8.7٪ سنة 1993لتصل الى 1.4٪ سنة 1995، لتحقق الموازنة فائضا 3٪ عام 1997

وكل هذه النتائج الايجابية كان سببها انتهاج سياسة انكماشية تهدف الى تقليص العجز باعتمادها على استراتيجية منذ 1994 تتكون من أربعة محاور وهي :[1]

- العمل على تحرير الاسعار المحلية وإدخال زيادات تدريجية على الرسوم والايجارات في اتجاه الوصول الى مستويات الخاصة بها.

- تنفيد إصلاحات هيكلية بواسطة إبرام عقود الأداء بما فيها خصخصة خل وكالات استيراد و الوكالات العقارية العامة.

- مبادلة ما قيمته 279 مليون دج من الديون المصرفية على وكالات استراد الاغدية والوكالات العقارية العامة والمرافق الاخرى بسندات حكومية طويلة الأجل.

ويمكن تتبع رصيد الموازنة العامة خلال هذه فترة الاصلاحات الاقتصادية من خلال الجدول التالي:

الشكل رقم (III-1): تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة 1998/1994 الوحدة مليار دج

السنة	1994	1995	1996	1997	1998
ايرادات الموازنة	477.2	611.7	825.2	926.7	774.5
نفقات الموازنة	566.4	759.6	724.6	845.2	875.1
رصيد الموازنة	89.2-	147.9-	100.6+	81.5+	101.2-

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البنك الجزائر

من خلال الجدول نلاحظ انخفاض في عجز الموازنة وصل 89.2 مليار سنة 1994 بعدما كان -162.3مليار في سنة 1993ن ولكن في سنة 1996 استطاعت الجزائر أن تحقق فائض بقيمة 81.5 مليار بسبب ارتفاع اسعار النفط ن حيث بلغ 21.6 دولار سنة 1996 و 19.49 سنة 1997 ، ولكن تحول الفائض الى العجز حيث وصل العجز الى -101.2 مليار بسبب انهيار اسعار النفط الذي وصل سعره الى 12.85 دولار، ما اثر على ايرادات الجباية البترولية حيث

([1]) كريم النشاشيبي وآخرون، **"الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق"**، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص 50

انخفضت الايرادات العامة من 926.7 مليار سنة 1997 الى 774.5 مليار سنة 1998 مما اوقع الجزائر في عجز مالي كبير.

4- فترة الانعاش الاقتصادي

إن عودة ارتفاع النفط بداية من سنة 1999 اضفى نوع من الراحة المالية على هذه الفترة تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، عبر ما يسمى بمخطط الدعم الاقتصادي، بحيث ارتفعت نسبة الانفاق العمومي من الناتج المحلي الخام من 28.31٪ سنة 2000 الى 34.87٪ سنة 2003. فمبلغ 155 مليار دولار الذي تم اعتماده خارج ميزانية الدولة يعبر بوضوح رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كينزي تهدف الى تنشيط الطلب الكلي من خلال المشارع التنموية الكبرى مما ساهم في تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، ولعل من اهمها انخفاض المديونية الخارجية الى حدود 4.88 مليار دولار سنة 2007، وارتفاع نسب النمو الاقتصادي الى مستويات مقبولة.

المطلب الثاني: رصيد الميزانية

يمكن القول ان الانتعاش في الإيرادات المالية انعكس إيجابا على رصيد الموازنة العامة للدولة، فبعدما كان رصيد الموازنة سالبا سنة 1999 بمقدار -11.2 مليار دينار جزائري، تحول هذا العجز إلى فائض خلال السنوات المالية إلى غاية 2009، ففي سنة 2000 حققت الموازنة العامة للدولة فائض بمقدار 40 مليار دج وارتفع هذا الفائض ليصل إلى 1030.6 مليار دج سنة 2005 أما في سنة 2006 فقد حققت الموازنة العامة فائضا يقدر بـ1186.8 مليار دج وبعد ذلك تقلص هذا الفائض خلال 2007 و2008 ليصل غلى 579.3 مليون دج و999.5 مليار دج على التوالي، حيث كانت سنة 2009 نقطة التحول في رصيد الموازنة فبعد الأزمة المالية العالمية شهد العالم ركودا اقتصاديا مس معظم دول العالم وانخفض الطلب العالمي على النفط وهو ما أدى إلى انخفاض أسعارها ما أثر على إيرادات الجباية البترولية حيث انخفضت سنة 2009 إلى 3676 مليار دج بعدما كانت 5190.5 مليار دج سنة 2008.

ولكن في سنة 2010 ومع الارتفاع المحسوس لأسعار النفط ارتفعت معها إيرادات الجباية البترولية حيث وصلت إلى 4392 مليار دج وهو ما أدى إلى انخفاض العجز الموازي ليصل -74 مليار دج ومع انتعاش أسعار النفط سنة 2011 واصل عجو الموازنة العامة انخفاضه ليصل إلى -63.5 مليار دج سنة 2011 نتيجة لارتفاع إيرادات الجباية البترولية أما سنة 2012 فارتفع العجز بشكل كبير ليصل إلى 758.6 مليار دج جراء الارتفاع الكبير في الإنفاق العامة فقد ارتفع من

5853.6 مليار دج سنة 2011 إلى 7169.9 مليار دج سنة 2012 منه ويعد قرابة عشرية من الفوائض سجل إجمالي رصيد عمليات الخزينة عجزا بواقع 4.7% من إجمالي الناتج الداخلي سنة 2012 بعدما كان يمثل 1.2% سنة 2011 و7.2% سنة 2009 وهي سنة الصدمة الخارجية، في حين تعززت قدرة تمويل الخزينة العمومية كما يعبر عن ذلك ارتفاع قائم ادخاراتها المالية لدى بنك الجزائر سنة 2012 والذي بلغ 5633.4 مليار دج مقابل 5381.7 مليار دج نهاية سنة 2011 و4842.8 مليار دج سنة 2010 وبالنسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي فتمثل قدرة التمويل 35.6% مقابل 37.1% سنة 2011 وذلك في ظرف يتميز بمستوى تاريخي منخفض لنسبة الدين العام الداخلي إلى إجمالي الناتج الداخلي والذي يمثل 8.3% وإذا كان تكوين قدرة التمويل للخزينة قد ساهم في حماية المالية العامة من تقلبات أسعار المحروقات ومن الصدمات الخارجية المحتملة فإنه من الأجدر الإشارة إلى تطور هيكل الإيرادات الخاصة بالميزانية أصبح يمثل عنصر هشاشة نسبة إلى الهيكل الجديد لنفقاتها.[1]

المبحث الثاني: تمويل الموازنة العامة في الجزائر

المطلب الأول: تبويب الإيرادات العامة في الجزائر

تعتبر الإيرادات العامة المصادر التي تستمد الدولة منها الأموال اللازمة لسد نفقاتها، وتنقسم الإيرادات عكس النفقات التي تصنف حسب الأهداف التي تحققها، فغن تبويب الإيرادات العامة في الجزائر بحسب طرق تحصيلها، فلقد حدد المشرع الجزائري قائمة هذه الإيرادات في المادة 11 من القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية وهي موارد كلها ذات طبيعة نهائية، وورد ترتيبها في الجدول الملحق بقانون المالية، والمدونة في الجدول الملحق "أ" تحت اسم الإيرادات النهائية المطبقة على الموازنة العامة للدولة وذلك حسب الأصناف الثلاثة التالية: إيرادات الجباية العادية، إيرادات العادية (الجباية البترولية).

1- إيرادات الجباية العادية

هي عبارة عن مجموع الاقتطاعات الجبائية التي تحصلها الدولة، وتشتمل على:

1.1- الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

(1) تقرير محافظ بنك الجزائر أمام البرلمان ديسمبر 2012.

هي متكونة من كافة الضرائب التي تدخل صناديق الخزينة العمومية، وأهمها ضريبة الدخل الإجمالي وضرائب أرباح المؤسسات اللتان أحدثا بمقتضى الإصلاح الضريبي لسنة 1991.

2.1- الرسوم على رقم الأعمال

تفرض على مجموع المواد الاستهلاكية، وهي تحتوي على الرسم على القيمة المضافة أساس، والرسم الداخلية على الاستهلاك والرسم على المنتوجات البترولية.

3.1- الضرائب غير المباشرة

إذا كانت الضرائب على رقم الأعمال تعتبر ضرائب عامة على الاستهلاك تفرض على مجموع المواد الاستهلاكية، فغن الضرائب غير المباشرة بمفهومها الضيق تعد ضرائب نوعية على الاستهلاك لا تنصب على بعض المواد الاستهلاكية كالذهب والكحول.

4.1- حقوق التسجيل والطابع

هي تعرض على التداول القانوني بالأموال كنقل حقوق الملكية وحق الانتفاع، كما تفرض على تصرفات القانونية، اما حقوق الطابع فهي الضرائب المفروضة على الأوراق الرسمية (مدنية او قضائية) والتي تتخذ شكل طابع جبائي.

5.1- الحقوق الجمركية

تخضع لها مجموع السلع عند اجتيازها الحدود الوطنية بمناسبة استيرادها او تصديرها.

2- الإيرادات العادية الغير الجبائية

تحتوي الموارد العادية الغير الجبائية على الخصوص على حاصل أملاك الدولة، والحواصل المختلفة للميزانية والإيرادات الأخرى والتي تشتمل على كافة الموارد التي لا يكون مصدرها الجباية أو أملاك الدولة، نذكر من بينها: الغرامات، التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤدات، الموارد النظامية، المساهمات والهبات والهدايا.

3- الجباية البترولية

هذا النوع من الإيرادات العامة يدرج نظريا ضمن الإيرادات الجبائية، لأنه عبارة عن اقتطاعات إجبارية تقوم بها الإدارة المالية، لكن الخصوصيات التي تميزه عن بقية الإيرادات الجبائية هي التي جعلت المشرع الجزائري يفضل معالجتها في جزء منفصل خاص به فقط، وهي تخضع لقانون خاص بها، ويتعلق الأمر بالقانون المتعلق بنشاطات التنقيب البحث، الاستغلال، النقل عبر القنوات الخاصة بالمحروقات، وتشتمل الجباية البترولية على الرسم المساحي السنوي، الرسم على الدخل البترولي والضريبة التكميلية على الناتج.

المطلب الثاني: تحليل تطور الموازنة العامة

لقد عرفت الإيرادات العامة زيادة مستمرة في قيمها خلال الفترة 1993-2014 حيث ارتفعت من 314 مليار سنة 1993 لتصل إلى 774.5 مليار دج سنة 1998 وإلى 5111 مليار دج في 2008 و5719 مليار دج في 2014، هذا الارتفاع الراجع أساسا إلى ارتفاع إيرادات الجباية البترولية والتي تمثل اكثر من 64% من الإيرادات العامة في متوسط فترة 1993- 2014 كما يبينه الجدول رقم (02).حيث الوحدة بالمليار دج

جدول رقم (III-2): تطور مكونات الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1993-2014

السنة	النفقات المالية	الإيرادات العامة	الجباية البترولية	الجباية العادية	ضرائب المباشرة	ضرائب غير المباشرة	حاصل التسجيل والطابع	حاصل الجمارك
1993	390.5	314	179.2	121.5	35.2	52.3	6.7	27.3
1994	461.9	477.2	222.2	176.2	44.4	77	6.9	47.9
1995	589.1	600.9	336.1	233.3	53.6	99.9	6.4	75.3
1996	724.6	825.2	496	290.8	67.5	129.7	9.2	84.4
1997	845.2	926.7	564.8	314	81.8	148.1	10.6	73.5
1998	875.7	774.5	378.6	329.9	88.1	154.9	11.4	75.5
1999	961.7	950.5	560.1	314.8	72.2	149.7	12.7	80.2
2000	1178.10	1578.1	1173	349.5	98.5	148.5	16.2	86.3
2001	1321.00	1505.5	956.4	398.2	112.2	165.5	16.8	103.7
2002	1550.60	1603.2	942.9	483	127.9	207.9	18.9	128.3
2003	1766.20	1974.5	1285	524.9	148	213.8	19.3	143.8
2004	1891.80	2229.7	1571	495.4	168.1	168.9	19.6	138.8
2005	2052.00	3082.8	2268	640.5	241.2	235.8	19.6	143.9
2006	2453.00	3639.9	2714	720.9	258.1	324.5	23.5	114.8
2007	3108.50	3687.9	2712	766.7	309.6	295.9	28.1	133.1

153.2	27.7	252.1	462.1	895.1	4089	5111.0	4190.00	2008
170.2	35.8	378.9	561.7	1147	2413	3676.1	4246.30	2009
181.9	39.7	391.7	684.7	1298	2905	4392.9	4466.90	2010
222.4	47.4	395	862.3	1527	3980	5790.1	5853.60	2011
338.2	56.1	697.3	817	1909	4184	6339.3	7058.10	2012
402.3	61.7	737.5	817	2019	3678	5940.9	6092.10	2013
369.2	69.9	764.3	875.7	2079.1	3388	5719.0	6980.20	2014

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على تقرير الديوان الوطني لإحصائيات وتقارير بنك الجزائر 2008-2014**.**

1- تطور إيرادات الجباية العادية

لقد عرفت الجباية العادية ارتفاعا منذ 1993 بسبب مواصلة الحكومة لإصلاحاتها للقطاع الضريبي بهدف زيادة فعاليته، وكذا الحد من التهرب والغش الضريبيين، فلقد ارتفعت إيرادات الجباية العادية من 314.8 مليار دج سنة 1993 إلى 766.7 مليار دج سنة 2008 ووصلت إلى 5719 مليار دج سنة 2014، إلا أن نسبة هذه الإيرادات من إجمالي الإيرادات العامة غير مستقرة بسبب عدم استقرار النظام الضريبي في الأساس والذي يمثل القاعدة الأساسية للجباية العادية، فقد مثلت نسبة الجباية العادية إلى إجمالي الإيرادات 38.1% سنة 1993 وتنخفض مرة اخرى إلى 17.5% في 2008، وترتفع مرة ثانية إلى 34% و36% في 2013 و2014 على التوالي. نلاحظ من خلال هذه النسب أن نسبة إيرادات الجباية العادية إلى إجمالي الإيرادات العامة غير مستقرة، حيث تمثل نسبة 30% من مجموع الإيرادات العامة في متوسط فترة الدراسة، وجاء هذا التحسن في الإيرادات الجباية العادية بفضل العديد من العناصر الرئيسية والتي كانت نقاط اساسية في برنامج التصحيح المطبق من طرف السلطات ومن بينها تعديل سعر الصرف، تحرير التجارة الخارجية، وتنفيذ التدابير الرامية إلى تقوية النظام الضريبي.

لقد أدى الإصلاح الضريبي إلى تحسين نظام الضرائب المباشرة وغير المباشرة، فيما يتعلق بالضرائب المباشرة طبقت الضريبة على أرباح الشركات بسجل عادي 42% في سنة 1992، الذي أصبح فيما بعد 38% سنة 1999، ومعدل مخفض 5% لأرباح المعاد استثمارها، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى 33% سنة 1995 نتيجة التهرب الضريبي الذي يصعب على إدارة الضرائب متابعته، ولكن انعكس هذا المعدل سلبيا على مدى تحفيز المؤسسات لإعادة استثمار أرباحها، ولذلك أعيد تخفيضه إلى 15% في سنة 1999، كما طبقت ضريبة على الدخل

الأشخاص الطبيعيين لتحل محل نظام الضرائب المجدولة المتعددة، أما الضرائب الغير المباشرة، كما العنصر المهم في الإصلاح هو إدخال نظام الرسم على القيمة المضافة والذي يتميز ببساطة وسمح بتوسيع القاعدة الضريبية.

لقد أسفر الإصلاح الضريبي على مجموعة النتائج التي يمكن رصدها من خلال تطور الجباية العادية ومكوناتها، ومعرفة الأهمية التي تتمتع بها كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة كما يوضحه الجدول رقم (03)

جدول رقم (III-3): تطور إيرادات الجباية العادية خلال 2000- 2014(%)

السنوات	1995	2000	2003	2005	2008	2009	2011	2013	2014
ضرائب مباشرة/ج ع	25	28.2	28.2	37.7	51.6	49.0	56.5	40.5	42.3
ضرائب غ مباشرة/ج ع	42.8	42.5	40.7	36.8	28.2	33.0	25.9	36.5	36.8
حاصل الجمارك/ج ع	31.4	24.7	27.4	22.5	17.1	14.8	14.6	19.9	17.8

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول (**III**-2).

لقد عرفت نسبة ضرائب مباشرة إلى الإيرادات الضريبية تطورا ملحوظا إذ انتقلت من 23% في 1995 إلى 28% في 2000 وإلى 51.6% في 2008 ووصلت غلى 56.5% في 2011، ولقد جاء هذا التحسن بفضل إسهامات المباشرة للضريبة على المداخيل والأرباح التي عرفت زيادة مهمة خلال هذه الفترة، ذ ارتفعت من 112.2 مليار دج في 2002 إلى 462.1 مليار دج في 2009 لتصل إلى 862.3 مليار دج في 2012، نتيجة الاقتطاعات التي خصت الزيادات المعتبرة في أجور الوظيف العمومي، في حين عرفت الضرائب على المداخيل والأرباح انخفاضا في 2013 حيث بلغت 817 مليار دج، رغم ذلك تبقى الضرائب المباشرة تشكل اكبر حصة ضمن الإيرادات الضريبية بنسبة 35% في متوسط هذه الفترة ولا تمثل سوى 10% من الإيرادات الكلية للدولة وهي نسبة تعتبر ضعيفة مقارنة بكثير من مثيلتها في البلدان المشابهة لها،[1] ويرجع السبب إلى انخفاض الأرباح في القطاع الصناعي، وكثرة الإعفاءات والتخفيضات الرامية إلى تشجيع الاستثمار وعدم قدرة المؤسسات الوطنية من منافسة المؤسسة الأجنبية، مما نجم عنه

(1) كريم النشاشيبي وآخرون، **"الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق"**، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص 51.

تدني أرباح تلك المؤسسات وبالتالي تقليص الأوعية الضريبية ومن ثم تدني حصيلة الإيرادات الضريبية.

أما الضرائب غير المباشرة فقد عرفت نسبتها من الإيرادات العادية تذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض فقد ارتفعت من 42.8% سنة 1995 إلى 47% سنة 1998 وانخفضت هذه النسبة إلى 42.5% في 2000 وإلى 28.2% في 2800 لترتفع إلى 36.5% و36.8% في 2013 و2014 على التوالي وبنسبة 12.4% و13.3% من مجموع الإيرادات العامة، وبذلك نلاحظ ان هناك اتجاه التنازلي للوزن النسبي للضرائب على السلع والخدمات في الإيرادات الضريبية خلال الفترة 1998-2014 من 36.8% في 2014 مقابل 47% في سنة 1998، والمتزامن مع ازدياد الوزن النسبي للضرائب على المداخيل والأرباح (26% في 1998 مقابل 42.1% في 2014).

أما عن المكونات الأخرى للجباية العادية فقد كانت نسبتها من مجموع الإيرادات منذ بداية التسعينات ما بين الارتفاع والانخفاض، فقد شهدت الحقوق الجمركية تطورا ملحوظا، إذ ارتفعت قيمتها من 73.3 مليار دج سنة 1995 إلى 86.3 مليار دج في 2000 وإلى 369.2 مليار دج في 2004، إلا أن هذا الارتفاع يخص ضمنيا الانخفاض الكبير والمتتالي في قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي، حيث لم يتجاوز مساهمة الحقوق الجمركية في الإيرادات العامة بنسبة 6.7% خلال فترة 1993-2014، كما مثلت الحقوق الجمركية في المتوسط 22.1% من الجباية العادية خلال نفس الفترة وعلى العموم يمكن القول ان متوسط نسبة الإيرادات الجباية العادية إلى الإيرادات الكلية تقدر بـ30% خلال هذه الفترة مما يدل على ضعف حصة هذه الإيرادات في الإيرادات الكلية.

2- تطور مستوى الضغط الضريبي خلال فترة 1995- 2014

من بين المؤشرات المستخدمة لتقييم الأنظمة الضريبية نجد مستوى الضغط الضريبي الذي هو عبارة عن نسبة الاقتطاع الضريبي مقارنة بكمية الثروة المنتجة، وسنعتمد على الناتج الداخلي خارج المحروقات من أجل قياس نسبة الإيرادات الضريبية، ويعتبر الضغط الضريبي مؤشر للتقدير الكلي للضرائب على مستوى الاقتصاد الوطني.

جدول رقم (III-4): معدل الضغط الضريبي خارج المحروقات في الجزائر 1995-2014 (%)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الضغط الضريبي خارج المحروقات	17.5	18.1	18.6	18.1	16.9	16.4	19.5	21.5	20.3	17.3
السنوات	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
الضغط الضريبي خارج المحروقات	19.7	20	18.5	16.8	18.4	19	19.2	20.4	19.5	18.6

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على تقارير الديوان الوطني لإحصائيات وتقارير بنك الجزائر 2008-2014.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معدلات الضغط الضريبي خارج المحروقات لم تتجاوز 20.4% وهي تقدر في المتوسط بنسبة 18.7% خلال الفترة (1995-2013) وهي نسبة ضعيفة مقارنة مع المستوى الذي وضعه كولين كلارك التي تقدر بـ25%، كما أنه يعد أقل مما هو سائد في الكثير من الدول بحيث نجده في الدول الصناعية الكبرى لا يقل عن 27%، وعليه نستنتج عدم مردودية النظام الضريبي بعد الإصلاحات بحيث لم يتمكن من تحسين المقدرة التكليفية للدخل الوطني وذلك راجع لعدة عوامل أهمها: [1]

- ضعف الإدارة الضريبية في إيجاد الاوعية الضريبية الملائمة ذات المردودية العالية؛

- ضعف الاقتطاعات الضريبية نتيجة انخفاض الدخل الفردي وانتشار ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي الذي بلغت قيمتها ما يقارب 600 مليار دج للفترة 1990-2011 ويعتبر قيمته جد معتبرة.

- انتشار البطالة التي تفوت على الدولة إخضاع فئة كبيرة من أفراد المجتمع، بالإضافة إلى اتساع حجم الاقتصاد غير الرسمي حيث تشير الإحصائيات إلى ان السوق الموازية تحتكر على 4500 مليار دج ما يعادل 50% من الكمية، مما يؤثر سلبا على حجم الحصيلة الضريبية.

- ارتفاع حدة التضخم وتدهور قيمة العملة الوطنية، مما يخفض القيمة الحقيقية لحصيلة الضرائب.

(1) ناصر مراد،" **تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلة 25 العدد الثاني 2009، ص 192.

- ضعف معدلات نمو الاقتصاد الوطني ، فقد وصل في سنة 2003 إلى حد أقصى بـ6.8% و3.8% في سنة 2014 كما هو مبين في الشكل أدناه.

الشكل رقم (III-5): تطور معدل النمو الاقتصادي خلال فترة 1995-2016

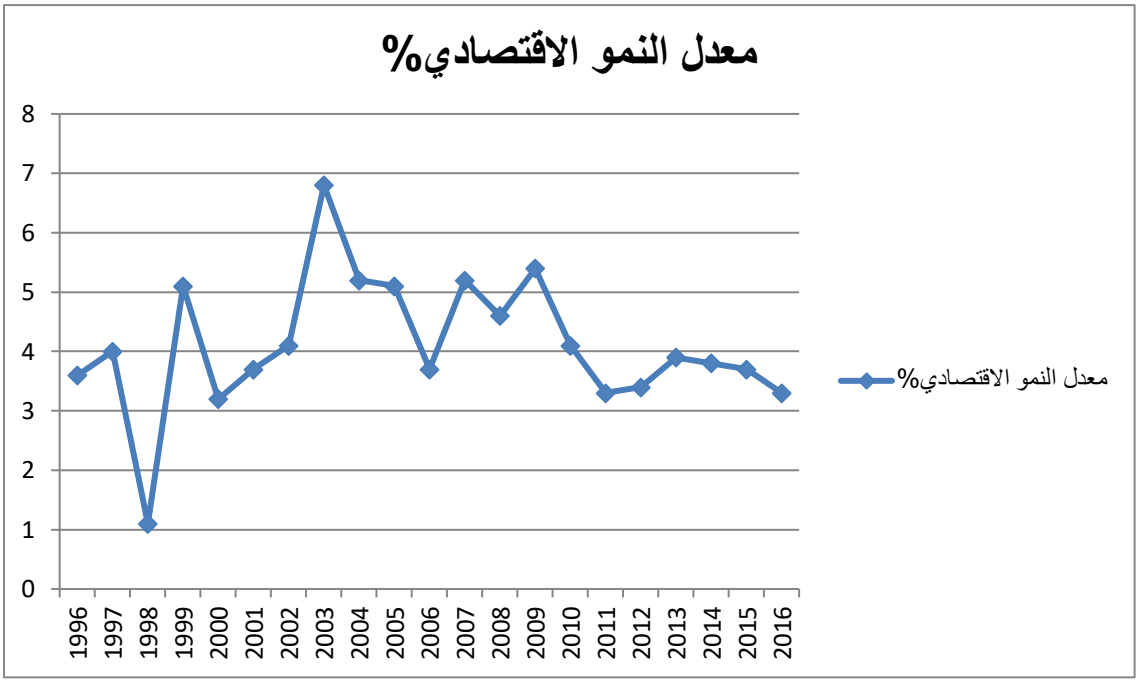

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على تقارير بنك الجزائر

لقد بلغ متوسط معدل نمو الاقتصاد الوطني خلال الفترة الممتدة 1995-2016 نسبة 3.5% من الناتج الداخلي الإجمالي، بينما سجل النمو الناتج الداخلي خارج المحروقات نسبة 1.5% خلال نفس الفترة، مما يدل على تواضع أداء الاقتصاد الوطني وكذا تواضع مساهمة القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات في تكوين الناتج الداخلي الإجمالي لعدم تنوع الهيكلية للاقتصاد الوطني واعتماده بدرجة عالية على قطاع المحروقات، مما انعكس سلبا على مردودية الجباية العادية.

من جهة أخرى، تميز النظام الضريبي الجزائري بعدم الاستقرار، فلا يكاد يخلو قانون المالية من تدابير تعديلية في المجال الضريبي، فقانون المالية لسنة 1993 تضمن 45 إجراء ضريبيا ما بين تعديل وإلغاء أو إتمام، وقانون المالية لسنة 1995 تضمن 49 إجراء ضريبيا من نفس الطبيعة السابقة مما يدل على عدم وضوح الرؤية لدى السلطات وتعقد النظام.

رغم الإصلاحات التي مست المجال الضريبي والتعديلات التي جاءت في مختلف القوانين المالية، تبقى المردودية المالية للنظام الضريبي الجزائري ضعيفة إذا ما قورنت بالنفقات العامة كما يوضحه الجدول (06).

جدول رقم (III-5): تغطية الإيرادات العادية للنفقات العامة خلال 1993-2014 (%)

السنوات	1993	1995	1997	1999	2000	2001	2003	2004
إ ج ع ن ع	31.1	39.6	37.2	37.2	29.7	30.1	29.7	31.2
إ ج ع ن ت	41.7	49.2	48.8	40.6	40.8	49.9	46.1	51.4
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إ ج ع ن ع	24.7	21.4	27.0	29.1	26.1	27.0	33.1	29.8
إ ج ع ن ت	45.8	40.4	49.9	48.8	39.4	39.9	48.0	46.3

المصدر: من إعدادنا اعتمادا على معطيات بنك الجزائر الديوان الوطني للإحصائيات

حيث تمثل: ن ع: النفقات العامة – ن ت: النفقات التسيير – إج ع: إيرادات الجباية العادية

يبين الجدول أعلاه أن نسبة تغطية الجباية العادية للنفقات العامة لم تبلغ سوى 31% في المتوسط الفترة، في حيم لم تتمكن الجباية العادية من تغطية نفقات التسيير إلا في حدود 46% في متوسط الفترة، مما يدل أن باقي نفقات التسيير يتم تمويلها بالجباية البترولية.

3- إيرادات الجباية البترولية

تعد الجباية البترولية المورد الرئيسي لإيرادات العامة للدولة، مما يؤدي إلى تأثر الموازنة العامة للدولة بشكل مباشر بالتغيرات التي تسجلها أسعار النفط في الأسواق العالمية، والتي تتميز بعدم استقرارها بالنظر لتأثيرها بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية، فأي تغير في أسعار النفط سيؤدي بالضرورة إلى حدوث تغيير في الجباية البترولية، فلقد عرفت بداية الألفية الثالثة ارتفاع في أسعار النفط من 17.8 دولار سنة 1999 إلى 28.5 دولار في 2000 وارتفعت معه إيرادات الجباية البترولية بنسبة زيادة تقدر بـ109.4%، كما ارتفعت أسعار النفط في سنة 2008 حيث وصلت ما يقارب 100 دولار، وارتفعت معها الجباية البترولية إلى 4088.6 مليار دج ووصلت نسبتها إلى إجمالي الإيرادات العامة إلى رقم قياسي 80%، بينما عرفت سنة 2009 تراجع في أسعار النفط إلى 62.2 دولار وتراجعت معها الجباية البترولية بمبلغ (- 1675.9 مليار دج) بنسبة نمو مالية 33.6% مقارنة بسنة 2008، وانخفضت إيرادات الجباية البترولية في

2013 بنسبة 12.1% مقارنة بسنة 2012، وبعدها عانت أسعار العالمية النفط بشدة، حيث انتقل سعره من 110 دولار في 2014 إلى أقل من 40 دولار في نهاية سنة 2015 لتصل الايرادات العامة إلى 27.5 مليار نهاية سنة 2016 بعد أن كانت 60 مليار سنة 2014.

من هنا نستنتج أن أي تقلب في أسعار النفط ستؤثر تأثيرا مباشرا في وضعية الموازنة العامة للدولة، ومن المفترض أن يعقد الاعتماد الشديد على إيرادات النفط ذات الصفة المتقلبة عاجلا أو آجلا على السياسة الميزانية في الجزائر ومن تم رصيد الموازنة.

4- نسبة رصيد الميزانية من الناتج المحلي الاجمالي

مع تطور الايرادات المالية للوازنة العامة أصبح رصيد الموازنة يمثل نسبة معتبرة من الناتج المحلي الاجمالي ويمكن تتبع الرصيد من خلال الشكل أدناه

الشكل رقم (III-6): تطور رصيد الموازنة العامة خلال 1993-2016

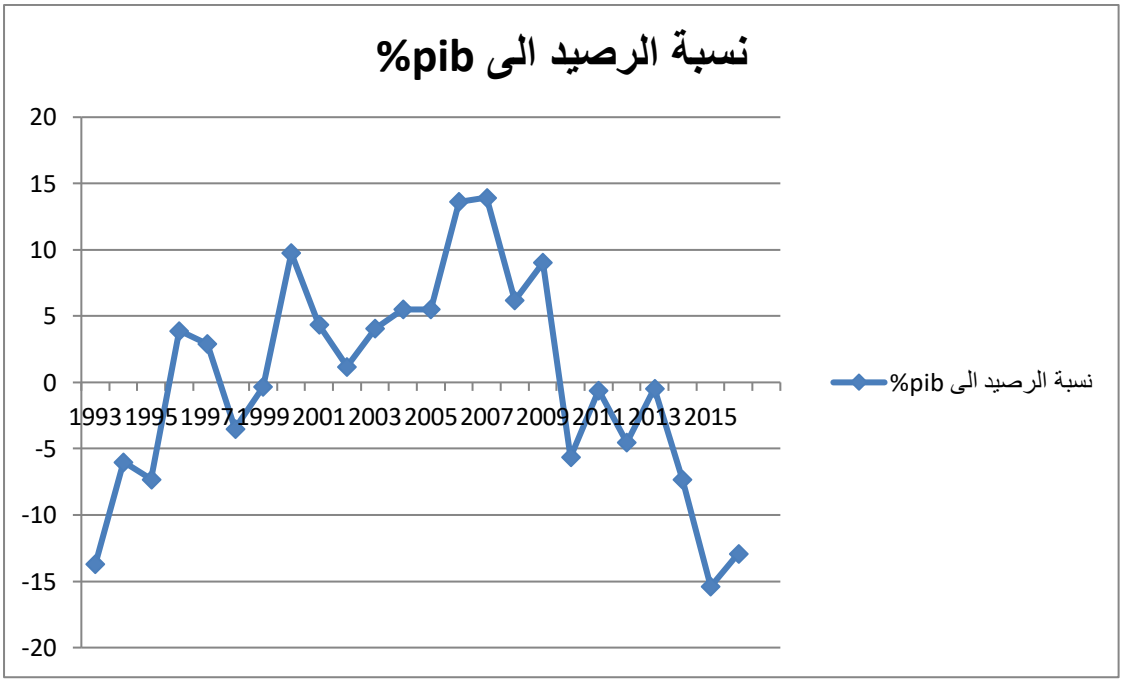

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات بنك الجزائر-الديوان الوطني للإحصائيات

من الشكل يتبين انخفاض العجز الموازني من 13.7% من الإجمالي الناتج الداخلي في 1993 إلى 3.5% و0.35% من نفس النسبة في 1998 و1999 على التوالي، والسبب في ذلك هو الإجراءات المنتهجة من طرف الدولة والمتمثلة في تعميق الإصلاحات الهيكلية، ولقد سجلت الفترة 2000-2008 بتسجيل فوائض في رصيد الموازنة، قد ارتفع هذا الفائض من 9.76% من إجمالي الناتج الداخلي في 2000 إلى 13.94% من نفس النسبة في 2006، ويرجع السبب في ذلك إلى الارتفاع في الإيرادات العامة لاسيما عائدات المحروقات، وسجلت 2009 عجزا بعد

تسجيل فوائض خلال عشرية تقريبا بسبب تأثير الازمة المالية الدولية وعواقبها السلبية على الوضع الاقتصادي العالمي، حيث شهد العالم ركودا اقتصاديا مس معظم دول العالم وانخفض الطلب العالمي على النفط مما أدى إلى انخفاض أسعارها والتي أثرت على الإيرادات العامة، حيث وصل العجز إلى 5.68% من إجمالي الناتج في 2009 ويرتفع إلى 7.33% في 2004. وفي سنة 2015 بسجل رصيد الميزانية عجزا قياسيا بلغ 2553.2 مليار دينار، أي 15.4% تنج هذا العجز المعتبر من ارتفاع النفقات العمومية(+660.6 مليار دينار) ومن انخفاض الايرادات(-635.3 مليار دينار)، وبهذا تشكل تطورات الجباية البترولية، ارتباطا بتوجه حجم الصادرات للمحروقات وهيكل الإيرادات الضريبية خارج المحروقات، عناصر هشاشة أمام الهيكل الجديد لنفقات الموازنة العامة، إن ارتفاع نسبة مساهمة إيرادات الجباية البترولية في تمويل الموازنة العامة والتي تمثل أكثر من 64% من الإيرادات العامة، يعني تخلف في مساهمات قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات وضعف الجهاز الضريبي في خلق موارد إضافية للموازنة العامة.

5-علاقة صندوق ضبط الموارد بالموازنة العامة للدولة

لقد قامت الجزائر في سنة 2000 في قانون المالية التكميلي بإنشاء حساب تخصيص خاص تحت مسؤولية وزير المالية وسمي بصندوق ضبط الموارد.

فبموجب المادة 10 من القانون 02.00 المؤرخ في 27 جوان 2000 ثم إنشاء هذا الصندوق بحيث نصت المادة على أنه: "يقيد في هذا الحساب:

الإيرادات:

* فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية.

* كل الإيرادات الاخرى المتعلقة بتسيير الصندوق.

النفقات:

* ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة بواسطة قانون المالية السنوي.

* تخفيض الدين العمومي بواسطة:

- تسديد أصل الدين العمومي الداخلي والخارجي المستحق للتسديد.

- كل تسديد مسبق للدين العمومي.

وبالتالي يمكن القول أن الهدف الرئيسي من إنشاء صندوق ضبط الإيرادات هو امتصاص الفائض من موارد الميزانية، التي انعشت هذا الصندوق منذ إنشائه.

ومنه نلاحظ ان الهدف من إنشاء صندوق ضبط الموارد هو امتصاص الفائض من موارد الميزانية، بحيث تتكون إيرادات الصندوق من فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك الأسعار المتوقعة التي بنيت عليها الإيرادات في قانون المالية، إضافة إلى كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بتسيير الصندوق، أما نفقاته فتتكون من ضبط النفقات وتوازن الميزانية المحدد عن طريق قانون المالية السنوي وتخفيض الدين.

وبالتالي نلاحظ أن نفقات صندوق ضبط الإيرادات موجهة بالدرجة الأولى لضبط توازن الموازنة العامة للدولة وتخفيض قيمة الدين العمومي ومن أجل ذلك يهدف هذا الصندوق إلى إبقاء عجز الموازنة العامة للدولة في المستوى المقرر في قانون المالية وتمويل هذا العجز.

وبالتالي نلاحظ ان مشاريع قوانين المالية لكل سنة تحتوي عجزا في الميزانية العامة للدولة ويسوى هذا العجز بواسطة صندوق ضبط الإيرادات، وبالتالي يمكن القول أن هذا الصندوق ما هو إلا وسيلة تستخدمها الحكومة من أجل التصرف بشكل مدروس اتجاه الارتفاع المفاجئ لأسعار البترول وتحقيقها لفوائض مالية معتبرة جراء ارتفاع إيرادات الجباية البترولية، فهو اداة هدفها التسيير المحكم للموارد النفطية وتوجيهها لمواجهة أي انخفاض في أسعار النفط في الأسواق العالية وبالتالي يعتبر كأداة حماية لإبقاء الموازنة في وضعية التوازن، خصوصا وأن الجزائر تستعمل العجز الميزاني كأداة من اجل تحقيق مختلف أهدافها التنموية ثم بعد ذلك تقوم بتغطية هذا العجز، والجدول الموالي يبين موارد ونفقات صندوق ضبط الموارد لبعض السنوات.

جدول رقم (III-6): تطور صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2000-2016 الوحدة مليار دج

السنوات	الموارد	رصيد الوازنة	تمويل عجز الموازنة
2000	435.237	-53.2	0
2001	356.001	+68.7	0
2002	198.038	+26.1	0
2003	476.092	-164.7	0
2004	944.39	-285.4	0

		1	
0	338-	2090.524	**2005**
91.530	-611.2	3640.686	**2006**
531.952	-1281.954	4669.839	**2007**
758.180	-1381.158	5503.690	**2008**
364.282	-1113.701	4680.747	**2009**
791.939	-1496.476	4316.465	**2010**
1761.455	-2468.847	4848.837	**2011**
2283.260	-3246.197	9719.012	**2012**
1138.527	-2205945	7005.169	**2013**
277.892	-3185.994	8056.740	**2014**
3489.710	-3172.340	7919.009	**2015**
1387.938	-2343.735	2172.396	**2016**

المصدر: تقارير البنك المركزي الجزائري 2000-2016

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الفوائض المالية للجزائر كان لها أثرها البالغ على السياسة الاقتصادية عموما وعلى سياسة الميزانية خصوصا، فالجزائر خلال هذه الفترة لم تعان أي مشاكل مالية جراء تلك الفوائض فالموازنة العامة للدولة كانت في حالة جيدة رغم ان الجزائر انتهجت سياسة العجز المقصود والذي خصص له صندوق الموارد لكي يعالج أي اختلال في الموازنة ويكون كدرع يحمي الوضعية العامة للميزانية جراء أي تدهور في أسعار النفط في

الأسواق وبالتالي فعجز الموازنة العامة للدولة عجز مدروس ومقصود خلال هذه الفترة لم نعكس سلبا على المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية الكلية، فنتيجة للفوائض المالية قامت الدولة بتسديد ديونها الخارجية خلال هذه الفترة فقد انخفضت من 28.31 مليار دولار سنة 1999 إلى 16.4 مليار دولار سنة 2005 إلى 4.2 مليار دولار سنة 2008 حتى وصلت إلى 617.9 مليون دولار سنة 2011.

أما نسبة التضخم فلقد عرفت ارتفاعا في الآونة الأخيرة حيث وصلت ما يقارب 9% سنة 2012 جراء السياسة الإنفاقية التوسعية التي قامت بها الحكومة ولكن مع الثلاثي الثاني من سنة 2013 فقد انخفضت إلى حدود 5% وعموما خلال الفترة 1999 إلى 2011 كانت في الحدود المعقولة فكانت سنة 1999 تمثل نسبة 2.6% انخفضت سنة 2005 لحوالي 1.5% ثم ارتفعت لتصل إلى 4.4% سنة 2008 وهذا الارتفاع هو منطقي نتيجة للسياسة النقدية التوسعية التي انتهجتها الدولة خلال هذه الفترة لتتماشى مع المشاريع التنموية التي كانت تقوم بها، أما نسبة البطالة فلقد انخفضت بشكل محسوس فقد وصلت إلى 11.3% بعدما كانت في حدود 30% سنة 1999 وفي سنة 2012 قدرت نسبتها بحوالي 10%.

أما احتياطات الصرف فلقد ارتفعت من 6.8 مليار دولار سنة 1999 لتصل إلى 143.1 مليار دولار سنة 2008 وارتفعت نهاية سنة 2012 لتصل إلى حدود 194.5 مليار دولار، كل هذه المؤشرات تعتبر مؤشرات إيجابية حول الوضعية العامة للاقتصاد الجزائري، لكن بعد أزمة إنخفاض أسعار النفط سنة 2014 دخلت الجزائر في وضعية حرجة للغاية حيث تهاوت المداخيل البترولية ومعه زاد رصيد الموازنة السالب مما أدى إلى إفراغ صندوق ضبط الايرادات.

خلاصة الفصل الثالث

في هذا الفصل تم تناول دراسة وتحليل دور الضريبة في تمويل عجز الموازنة العامة خلال التسعينات وبداية القرن الحالي، كان الهدف من الإصلاح الضريبي سنة 1992 هو الوصول إلى مردودية مقبولة للنظام الضريبي وكذا ملائمة هذا الاخير مع المعطيات الاقتصادية الجديدة للبلاد وتبني نظام اقتصاد السوق، رغم الإصلاحات التي مست هيكل الضريبي لا يزال يتميز ببنية ثنائية الجباية العادية والجباية البترولية، وقد تزايدت مساهمة هذه الاخيرة في تمويل النفقات العامة في حين ان الموارد المتأتية من إيرادات الجباية العادية لا تغطي إلا 31% من مجموع النفقات العامة و40% إلى 50% من نفقات التسيير وتبقى الضرائب الغير مباشرة تشكل أكبر حصة ضمن الإيرادات الضريبية بنسبة 40% في متوسط هذه الفترة وتمثل الضرائب المباشرة 35% من نفس السنة في حين لا تمثل سوى 10% من الإيرادات العامة وهي نسبة تعتبر ضعيفة مقارنة بكثير من مثيلتها في البلدان المشابهة لها، بالإضافة إلى ضعف الضغط الضريبي خارج المحروقات كونه لم يتجاوز في المتوسط نسبة 18.7% ويرجع السبب لعدم توسع القاعدة الإنتاجية لاقتصاد الوطن بالإضافة إلى وجود صعوبات تعيق عمليات التحصيل الضريبي ليست ناجمة عن مصالح إدارة الضرائب في اداء مهامها فقط، وإنما ناجمة عن كون التشريع الجبائي يحمل الكثير من الثغرات من جراء تغييرات وتعديلات، مما يؤدي إلى عجز الأفراد من استيعاب كل التغيرات المتكررة، خاصة في غياب إعلام قانوني واقتصاد يعيق عمل إدارة الضريبة إضافة إلى التهرب الضريبي.

الخاتمة العامة

لقد تناولنا في هذه الدراسة كل الحوادث النظرية المتعلقة بعجز الموازنة العامة وآليات علاجه، كما قمنا بإسقاط الجوانب النظرية على أرض الواقع من خلال إسقاط نقاط الدراسة على الجزائر فمن بين المشاكل التي تعاني منها معظم الدول سواء كانت متقدمة او نامية هي شكلة العجز الموازني والذي ظهر منذ التخلي عن القاعدة الكلاسيكية، وهي توازن الميزانية فلقد أصبحت الدول تخلق العجز في موازنتها لتحقيق أهدافها المتلفة ثم بعد ذلك تعالجه، لكن هذا الأسلوب قريب من المجازفة بشكل كبير، لأنه قد يؤدي إلى عواقب وخيمة وقد يتراكم هذا العجز ولا تستطيع الدولة علاجه، إضافة غلى تزايد حجم المديونية اصبحت الدول تعاني بشكل كبير من عجز الموازنة العامة خصوصا مع ندرة وشح الموارد التي تمول بها نفقاتها العامة، فهناك عدة دول تلجا إلى الإصدار النقدي الجديد، مما يؤدي غلى معالجة العجز بالعجز او اللجوء إلى الاقتراض فيولد ذلك مشكلة المديونية، لذلك أصبح من الضروري انتهاج سياسة محكمة يتم من خلالها تجنب الوقوع في مشكلة العجز الموازني وأصبحت السياسة الميزانية من أبرز السياسات التي تنتهجها الدول لتخفيف العجز الموازني فتؤثر أدواتها في السياسة الإنفاقية او السياسة السياسية الضريبية من أجل ان نتحكم في نفقاتهم وتوجيهها توجيها صحيحا، وتقوم بتنمية إيراداتها لتتمكن من تغطية وتلبية حجم الإنفاق العام.

ففي الجزائر نلاحظ انه في سنة 1986 انخفض سعر البترول مما أدى إلى ازمة اقتصادية جعل الجزائر تلجأ إلى الإصدار النقدي الذي زاد من حدة الازمة، لذلك لم تجد من ملجا غير اللجوء إلى الافتراض الخارجي عن طريق صندوق النقد الدولي، الذي أرغمها على انتهاج سياسة ميزانية انكماشية حتى سنة 1999، لكن بعد انتعاش أسعار البترول تمتعت الجزائر بفوائض مالية أدى بها إلى تنفيذ برامج تنموية واسعة، وإنشاء صندوق ضبط الإيرادات لتسيير تلك الفوائض، ومع تدهور أسعار البترول مرة اخرى سنة 2009 أدى بها إلى انتهاج سياسة حذرة تجاه نفقاتها العامة.

1- اختبار صحة الفرضيات

1- إن الموازنة العامة تعكس فعلا التطورات الحاصلة و اختيارات الدولة، فهي وسيلة لتحقيق الأهداف المرجوة

2-التوسع في النفقات العامة وعدم تغطية الايرادات العامة من الاسباب الرئيسية لعجز الموازنة العامة

3- تعد الضريبة من وسائل تمويل العجز الموازني خاصة وأن أوعيتها دائمة كما أن تصحيح التشوهات الهيكلية في نظام الضرائب يساعد على تخفيض العجز الموازني.

4- إن لجوء الدولة للاقتراض الخارجي يعتبر أكبر مأزق تقع فيه كونه يعتبر عكس الضريبة، فزيادة المديونية الخارجية يؤدي تقويض السياسة الاقتصادية.

2- نتائج البحث

تم التوصل إلى أنه من أهم الركائز لمعالجة العجز الموازني هي السياسة الإنفاق العام عن طريق ترشيد النفقات، فمن الأسباب الرئيسية للعجز هو الإفراط في النفقات الاستهلاكية، لذلك تعتمد السياسة الإنفاقية على إعادة توجيه الإنفاق العام إلى القطاعات المنتجة والابتعاد عن النفقات الاستهلاكية.

أما الركيزة الأخرى هي تنمية الإيرادات العامة للدولة، فتقوية السياسة الضريبية وتفعيلها من أبرز النقاط الرئيسية ويكون ذلك بواسطة بناء نظام ضريبي قوي وفعال مما يساعد على الابتعاد عن الإيرادات الغير العادية التي لها اثر سلبي خصوصا الإصدار النقدي الجديد والاقتراض الخارجي.

3- الاقتراحات

1- ضرورة التنسيق بين أدوات السياسة المالية والسياسة النقدية.

2- إعادة النظر في المنظومة الرقابية على الموازنة العامة في الجزائر لمعرفة الوضعية الحقيقة للموازنة.

3- العمل على تنشيط مصادر التمويل الداخلي.

4- باعتبار الاقتصاد الجزائري مرتبط بدرجة كبيرة بتغيرات أسعار البترول وأن معدلات النمو هي نتاج التطور الذي يحدث في قطاع المحروقات لذلك يجب على الحكومة العمل على تنويع القاعدة الإنتاجية كالصناعة والسياحة مما يحقق رفع القدرة التنافسية في القطاعات الإنتاجية ومن تم التقليل من أثر التغيرات الخارجية والعمل على إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.

5- الدفع من مردودية الضريبة وذلك عبر تحريك القطاعات الإنتاجية لرفع الدخل الوطني مما يسمح بزيادة الإيرادات الضريبية وتوسع الوعاء الضريبي.

6- تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لتطوير وجذب المشاريع الإنتاجية المهمة سواء كان ذلك متعلقا بإيجاد بنية قانونية وتشريعية مناسبة وإما باتباع سياسة ميزانية ونقدية داعمة لهذه القطاعات.

7- تقوية الجهاز الضريبي من خلال سن القوانين لمعالجة حالة التهرب والغش الضريبي، ومحاربة الاقتصاد الموازي بإحصاء الأنشطة الموازية وإخضاعها لفرض الضريبة.

4- آفاق البحث

لقد تناول هذا البحث موضوع معاجلة عجز الموازنة العامة في الجزائر، حيث حاولت الدراسة إظهار أهمية معالجة العجز، ومن خلال الدراسة تبين ان هناك جوانب ما زالت بحاجة إلى دراسة اعمق بسبب تشعب الموضوع، ومنه فهذا الموضوع بحاجة إلى دراسات وبحوث أخرى تثري الموضوع وذلك من خلال الإشكاليات المقترحة التالية:

- تمويل عجز الموازنة العامة للدولة من المنظور الإسلامي.
- دور التحديث الميزاني على عجز الموازنة العامة للدولة.
- أثر الازمات الاقتصادية على عجز الموازنة العامة للدولة.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

I- الكتب

1. أحمد الشقر، الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر، عمان، 2000.
2. إبراهيم عبد الله العجارمة، مبادئ المالية العامة، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
3. السيد عطية عبد الواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة، دار النهضة العربية، مصر، 2000.
4. غازي حسين عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيان، الأردن، 1998.
5. فليح حسن خلف، المالية العامة، جدارا للكتاب العالمي وعالم الكتب الحديثة، الأردن، طبعة أولى، 2008.
6. حامد عبد المجيد دراز، مبادئ الاقتصاد العام، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
7. حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، دار الصفاء للنشر، عمان، 1999.
8. حسين صغير، المحاسبة العمومية، دار المحمدية، الجزائر، 2001.
9. حسين راتب يوسف ريان، عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي، دار النفائس، الأردن، 1999.
10. خالد واصف الوزاني، احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، الأردن، 1999.
11. خالد عبد العظيم أبو غابة، حسين محمد جاد الرب، الإنفاق العام ومدى دور الدولة في الرقابة عليه، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011.
12. خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، اسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثالثة، 2007.
13. رمزي زكي، علاج عجز الموازنة العامة، الدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي، دار الهدى للثقافة والنشر، سوريا، 2000.
14. زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، دار الفتح للنشر، القاهرة، 2003.

15. سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، لبنان، 2008.
16. سليمان اللوزي، فيصل مراد، وائل العكشة، إدارة الموازنات العامة بين النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الاولى، 1997.
17. سوزي عبدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2000.
18. طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2009.
19. عادل فليح العلي، مالية الدولة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
20. عادل أحمد حشيش، مقدمة في الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1998.
21. عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
22. عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
23. عايب وليد عبد المجيد، الآثار الاقتصادية الكلية، سياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين المصرية للطباعة والنشر، لبنان، 2010.
24. عبد اللطيف قطيش، الموازنة العامة للدولة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، طبعة أولى، 2005.
25. علي محمد خليل، سليمان اللوزي، المالية العامة، دار زهران، الأردن، 2001.
26. علي كنعان، الاقتصاد المالي، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2009.
27. فهمي محمود شكري، الموازنة العامة ماضيها وحاضرها ومستقبلها، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، 1990.
28. كردودي صبرينة، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، دار الخلدونية، الجزائر، طبعة اولى، 2007.
29. كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998

30. لعمارة جمال، أساسيات الموازنة العامة للدولة، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2004.

31. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسير للنشر والطباعة والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008.

32. محمد مسعي، المحاسبة العمومية، دار الهدى، الطبعة الثانية، الجزائر، 2003، ص 8

II- المجلات والندوات والبحوث والدراسات

1. طارق نوير، نحو تطبيق موازنة الأداء لتحقيق الإدارة الرشيدة في الدول العربية، ندوة الأساليب الحديثة في إدارة المالية العامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، سبتمر، 2006.
2. العمارة جمال، تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الاول، نوفمبر 2001.

III- المذكرات والرسائل

1. درواسي مسعود، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر، 1990-2004. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005-2006.
2. شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد جامعة الجزائر -3، السنة الجامعية 2011-2012.
3. عبد المجيد قدي، فعالية تمويل الضريبة في ظل التغيرات الدولية، دراسة حالة النظام الجزائري، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الاقتصاد، جامعة الجزائر، 1995.

IV- القوانين والمراسيم

1. قانون 84/17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية رقم 28 الصادرة في 10/07/1984.
2. قانون رقم 90/21 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية الجريدة الرسمية رقم 35 الصادرة في 15/08/1990.

V- التقارير

1. التقارير السنوية لبنك الجزائر من 2000 إلى 2014.
2. التقارير السنوية لصندوق النقد العربي 1995 من 2001 إلى 2012.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

I- Les ouvrages

1. Maurice Baslé, **Le budget de l'état**, 6ème Edition, Edition La découverte, Paris.
2. Eric Devaux, **Finances publiques**, Bréal Edition, 2002, p 28.

II- Thèse de doctorat

1. Ahmed Zakane, dépense publiques productions croissance à long terme et politique économique, thèse doctorat d'état en science économique, Université d'Alger, 2003.

III- les sites internet:

1. http://www.arab monetary fund.org
2. http://www.bank of Algeria. dz.
3. http://mf.gov.dz.

الملخص

يعتبر موضوع عجز الموازنة العامة للدولة من أهم المواضيع التي يولي لها الاقتصاديين اهتماما كبيرا وذلك لما تمثله الموازنة العامة من أهمية في الاقتصاد الوطني، حيث تحاول معظم الدول سواء كانت متقدمة او نامية الوصول إلى تحقيق التوازن الاقتصادي على جميع الأصعدة، خصوصا ما تعلق بالتوازن في الموازنة العامة، لذلك تسعى الدول جاهدة إلى تنويع إيراداتها وتنميتها من جهة وترشيد نفقاتها من جهة أخرى، إلا انه من الواضح ان معظم الدول تعاني من مشكل عجز الموازنة العامة وذلك بسبب التزايد الهائل في نفقاتها العامة ومحدودية إيراداتها، والتي أصبحت لا تستطيع تغطية نفقاتها من جهة ومن جهة أخرى تركز إيراداتها على مصادر محدودة وغير مستقرة، وذلك ما تعاني منه الدول النامية بوجه التحديد والجزائر بوجه الخصوص.

الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة، عجز الموازنة العامة، النفقات العامة ، الايرادات العامة، ترشيد النفقات

Abstract

The deficiency in general balancing is considered as one of the Most important state’s issues for the economists because the great important in the national economy since different countries either developed or undeveloped try to realize the economic balance on all scales specially what’s considered with the expenditures balance and in order to get it more developed but it so clear that most of countries suffer from the general balancing problem and this is because of the great raising in their general expenditures and in the other side its incomes focused on limited unstable resources and the undeveloped countries suffer from specially Algeria.